Text Stamp

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة تحليلية للانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في قطاع الصناعة الاردني ومدى تأثرها بالتجارة الخارجية

عميد كلية الدراسات العليا

إعداد

علي محمد النادي

إشراف

الدكتور طالب محمد عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد

كلية الدراسات العليا

الجامعة الاردنية

تموز ١٩٩٧

Text Stamp

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ١٩٩٧/٧/١٦ واجيزت

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١) الدكتور طالب عوض	(رئيساً)	.....
٢) الدكتورة بثينة المحتسب	(عضواً)	.....
٣) الدكتور راضي البدور	(عضواً)	.....
٤) الدكتور رفيق عمر	(عضواً)	.....

Text Stamp

شكر وتقدير

بعد حمد الله على تمكيني من انجاز هذه الدراسة، يسرني ان اتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي الفاضل الدكتور طالب عوض، مشرف الدراسة، على ما بذله من جهد وما قدمه لي من مساعدة في مراحل الاعداد المختلفة حيث كان لملاحظاته القيمة وتوجيهاته السديدة الاثر الاكبر في اخراج هذه الدراسة بالشكل الذي هي عليه الان، كما ويطيب لي ان أتقدم بعظيم الشكر الى الاساتذة اعضاء لجنة المناقشة الدكتورة بثينة المحتسب والدكتور راضي البدور والدكتور رفيق عمر على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الدراسة وما قدموه من اضافات نوعية اثرت موضوع هذه الدراسة وساهمت في ايصالها الى هذا المستوى.

كما اود ان اتقدم بالشكر والتقدير الى جميع الزملاء في دائرة الابحاث والدراسات في البنك المركزي، وعلى رأسهم الدكتور احمد مصطفى المدير التنفيذي للدائرة، كما اشكر السيدة اعتقال عربيات والسيدة امل صويص والسيدة سناء المصطوف لما بذلنه من جهود متميزة في طباعة الدراسة والسيدة كويني الطرشا لمساعدتي في الحصول على بعض المراجع الهامة، وكذلك الزملاء محمود رشيد و حسن ابو راشد وحسان بركات ونضال العزام والذين كان لتشجيعهم كبير الاثر في انجاز هذا البحث.

Text Stamp

قائمة المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الاهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	و
ملخص الرسالة باللغة العربية	ز
المقدمـــــة	١
الفصل الاول	
الاطار العام للدراسة	٥
(١-١) المبررات	٦
(١-٢) مشكلة الدراسة	٧
(١-٣) الاهداف	٧
(١-٤) الفرضيات	٨
(١-٥) منهجية الدراسة	٩
(١-٦) بيانات الدراسة	١٠
(١-٧) فترة الدراسة	١٠
(١-٨) الدراسات السابقة	١١
الفصل الثاني	
مبررات تحرير التجارة الخارجية	١٦
(٢-١) تمهيد	١٧
(٢-٢) استراتيجيات التجارة واثرها على النمو	١٧
(٢-٢-١) استراتيجية احلال الواردات	١٨
(٢-٢-١-١) الحواجز امام المنافسة	١٩
(٢-٢-١-٢) التكاليف المترتبة على الحماية	٢٠
اولاً: تشويه نظام الحوافز	٢٠
ثانياً: تجزئة الاسواق	٢١
ثالثاً: القوى الاحتكارية	٢١
رابعاً: السعي للحصول على الريع	٢١
(٢-٢-٢) استراتيجية تشجيع الصادرات	٢٢
(٢-٣) التكاليف المترتبة على تحرير التجارة	٢٢
(٢-٣-١) البطالة	٢٣
(٢-٣-٢) تباطؤ معدلات النمو الصناعي	٢٣
(٢-٣-٣) عجز الموازنة	٢٤
(٢-٣-٤) عجز ميزان المدفوعات	٢٤
(٢-٤) تصميم سياسة التحرير	٢٥
(٢-٤-١) تخفيض سعر الصرف الحقيقي	٢٥

Text Stamp

الموضـــوع	الصفحة
(٢-٤-٢) الاصلاحات المالية	٢٥
اولاً: اصلاح الهيكل الضريبي	٢٦
ثانياً: تحسين محاسبة الميزانية والرقابة على المصروفات العامة	٢٦
ثالثاً: تحسين الادارة الضريبية	٢٦
رابعاً: اصلاح المؤسسات العامة	٢٦
(٢-٥) التجارة الخارجية والانتاجية	٢٧
(٢-٥-١) تحسين كفاءة تخصيص عناصر الانتاج	٢٧
(٢-٥-٢) تحسين مستوى الكفاءة الفنية لتشغيل عناصر الانتاج	٢٧
اولاً: تحسين كمية ونوعية التنظيم والادارة	٢٨
ثانياً: استغلال وفورات الحجم والطاقة الانتاجية المعطلة	٢٨
ثالثاً: التخلص من التكاليف غير المبررة	٢٨
رابعاً: تشجيع استراتيجيات البحث والتطوير	٢٩
(٢-٦) الوضع الصناعي في الاردن	٢٩
(٢-٧) سياسات قطاعي الصناعة والتجارة	٣١
(٢-٨) تقييم اداء القطاع الصناعي في مرحلة التحرير التجاري	٣٣
الفصل الثالث	
المنافسة في قطاع الصناعة الاردني	٣٨
(٣-١) تمهيد	٣٩
(٣-٢) العوامل المحددة للمنافسة والكفاءة	٤٠
(٣-٣) مقاييس القوى الاحتكارية	٤٢
(٣-٣-١) معيار ليرنر	٤٢
(٣-٣-٢) معيار بين	٤٣
(٣-٣-٣) نسبة التركيز الصناعي	٤٣
(٣-٤) تطبيق بعض مقاييس المنافسة على قطاع الصناعة الاردني	٤٥
(٣-٤-١) التركيز الصناعي كمؤشر للمنافسة في القطاع الصناعي	٤٥
(٣-٤-٢) تقدير المنافسة وفق اسول هال	٤٨
الفصل الرابع	
التجارة الخارجية والانتاجية الكلية للعناصر في قطاع الصناعة الاردني	٦٠
(٤-١) تمهيد	٦١
(٤-٢) مقاييس الانتاجية	٦٢
(٤-٢-١) المقاييس النسبية	٦٢
(٤-٢-٢) مقاييس الانتاجية الكلية	٦٣
(٤-٣) الانتاجية الكلية للعناصر والمنافسة	٦٤
(٤-٤) الانتاجية الكلية ووفورات الحجم	٦٦
(٤-٥) تحرير التجارة واثره على الدورة الاقتصادية والانتاجية الكلية للعناصر	٦٨
(٤-٦) النموذج المعدل لاحتساب الانتاجية الكلية	٦٩
(٤-٧) تقدير الانتاجية الكلية في قطاع الصناعة الاردني	٧٠

Text Stamp

الموضـــوع	الصفحة
(٤-٨) الاثار التوزيعية لسياسة تحرير التجارة	٧٣
(٤-٩) المنافسة ومكاسب الانتاجية الكلية	٧٥
(٤-١٠) توزيع مكاسب سياسة تحرير التجارة بين العمل ورأس المال	٧٧
(٤-١١) خلاصة الفصل	٧٨
الفصل الخامس	
النتائج والتوصيات	٨٠
(٥-١) النتائج	٨١
(٥-١-١) على صعيد المنافسة	٨١
(٥-١-٢) على صعيد الانتاجية الكلية للعناصر	٨٢
(٥-١-٣) على صعيد حركة تخصيص الموارد	٨٣
(٥-٢) التوصيات	٨٤
(٥-٢-١) الحاجة الى سياسة صناعية وتجارية متكاملة	٨٤
(٥-٢-٢) العمل على ازالة التشوهات السوقية	٨٤
(٥-٢-٣) تسهيل دخول المنتجين الى الصناعات المختلفة وخروج المنتجين من الصناعات التي يثبت عدم جدواها	٨٥
(٥-٢-٤) تشجيع تنافسية المنتج المحلي الداخلية والخارجية وتوفير المنافسة العادلة	٨٦
(٥-٢-٥) تشجيع الدخول في اتفاقيات تحرير التبادل التجاري	٨٦
قائمة المصادر والمراجع	٨٧
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	٩١

Text Stamp

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الجـــدول	الصفحة
(٢-١)	مساهمة القطاع الصناعي الاردني في الناتج والعمالة	٣٠
(٢-٢)	مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية	٣١
(٢-٣)	معدلات النمو في النشاطات الصناعية المختلفة	٣٥
(٢-٤)	التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (٪)	٣٦
(٢-٥)	مؤشر سعر الصرف الفعال في الاردن الاسمي والحقيقي	٣٧
(٣-١)	معدلات التركيز الصناعي في المجموعات الصناعية الرئيسية على أساس عدد العاملين	٤٧
(٣-٢)	النتائج القياسية لعلاقة النمو بالقوى الاحتكارية والتطور التكنولوجي	٥٦
(٣-٣)	النتائج القياسية لعلاقة النمو بالقوى الاحتكارية	٥٨
(٤-١)	اتجاه الانحياز في القيم المحسوبة للإنتاجية الكلية بسبب تغير شروط المنافسة	٦٦
(٤-٢)	تحرير التجارة والإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	٧٢
(٤-٣)	الآثار التوزيعية لسياسة تحرير التجارة	٧٤
(٤-٤)	مساهمة الصادرات في المبيعات ومساهمة الحكومة في رأس مال النشاطات الصناعية المختلفة خلال عام ١٩٩٤	٧٦

Text Stamp

الملخـــــص

دراسة تحليلية للانتاجية الكلية لعناصر الانتاج في قطاع الصناعة الاردني ومدى تأثرها بالتجارة الخارجية

اعداد: علي محمد النادي

اشراف: د. طالب عـــــوض

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لاثر التجارة الخارجية للاردن على الانتاجية الكلية لعنـاصر الإنتاج في القطاع الصناعي الأردني، وذلك على مستوى النشـاطات الصناعيـة الفرعيـة مـن مستوى ثلاث خانات، وفقا للتصنيف الدولي (ISIC) وعلى مستوى إجمالي القطاع. وبالـتركيز على جانب العرض في الصناعة، فقـد قدمـت الدراسـة تقديـراً لمستوى السـلوك التنافسـي، كمؤشر لكفاءة تخصيص الموارد الانتاجية في النشاطات الصناعية المختلفة، وكذلـك تم تقديـر التغـيرات في السـلوك التنافسـي في مختلـف النشـاطات الصناعيـة بسـبب تحريـر التجـارة الخارجية للأردن التي تم في إطارهـا تعريـض الصناعـات المحليـة لقـدر أعلـى مـن منافسـة الواردات اعتباراً من عام ١٩٨٩. كما وتم تحليل اثـر التغـيرات في السـلوك التنافسـي الـتي شهدتها النشاطات الصناعية المختلفة على الانتاجية الكليـة للعنـاصر في كـل قطـاع كمؤشـر لكفاءة الصناعة الفنية، واستناداً الى التحليل المذكور تم تقييم اثر تحرير التجـارة الخارجيـة على النشاطات الصناعية المختلفة من حيث مكاسـب الكفـاءة الفنيـة الـتي تحققـت في كـل نشاط، وتحديد القطاعات التي شكلت مصادر جذب لعناصر الإنتاج وتلك التي هي في اتجاه التخلي عن عناصر الإنتاج،كما تم استخدام تباين الإنتاجيـة الكليـة للعنـاصر لتتبـع حركـة إعادة التخصيص عبر الزمن.

Text Stamp

وقد تبين من نتائج الدراسة بأن اثر تحرير التجارة الخارجية على سلوك المنافسة لمجمل القطاع الصناعي كان إيجابياً، حيث لوحظ تراجع مستوى السلوك الاحتكاري بشكل ملموس، إلا ان هذا التحسن لم يكن ملحوظاً في العديد من النشاطات الصناعية الفرعية، مما يدعو الى توجيه الأنظار نحو التشوهات السوقية وعوائق الدخول والخروج وانتقال عناصر الإنتاج ما بين الصناعات المختلفة. الامور التي شكلت في مجموعها عاملاً مثبطاً للمنافسة وحركة تخصيص الموارد.

اما على صعيد الكفاءة الفنية فقد تبين بأن معدلات النمو في الإنتاجية الكلية على مستوى مجمل القطاع الصناعي قد شهدت تراجعاً طفيفاً وذلك بالرغم من التحسن الذي شهدته معظم النشاطات الصناعية على هذا الصعيد. ويعود سبب تراجع معيار الكفاءة الفنية في عدد محدود من النشاطات الصناعية الى ارتفاع مستوى السلوك الاحتكاري في هذه النشاطات، حتى في فترة تحرير التجارة، والتي من أهمها صناعة التبغ والسجائر وصناعة المشروبات، وهي نفس الصناعات التي تم تأخير تحرير الواردات المنافسة لها لكون منتجاتها كمالية، إضافة الى صناعات الإنتاج المحلي التي لم تشهد تغيراً يذكر في سلوكها الاحتكاري، مثل إنتاج الطاقة الكهربائية وصناعة تكرير البترول. ومن جهة اخرى فقد اظهرت نتائج الدراسة بأن الصناعات الموجهة للتصدير قد شهدت تحسناً طفيفاً في سلوكها التنافسي وفي كفاءتها الفنية، كما تبين ان سياسة تحرير التجارة ساهمت في زيادة استيعاب القطاع الصناعي للعمالة والتقليل من اعتماده على رأس المال.

Text Stamp

المقدمـــــة

تجمع معظم الادبيات الاقتصاديـة علـى أهميـة الـدور الـذي تلعبـه البيئـة التنافسـية في تحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها. ويمكن التميـيز مـا بـين ثلاثـة مصـادر للمنافسـة تشكل في مجموعها البيئة التنافسية للاقتصاد وتشمل المنافسة ما بين المنتجين المحليين أو ما يعرف بالمنافسة المحلية، والمنافسة ما بين المنتجـين المحليـين والمصدريـن الأجـانب للسـوق المحلي أو ما يعرف بمنافسة الواردات، والمنافســة مـا بـين المصدريـن المحليـين ومنافسـيهم الأجانب في الأسواق الدولية أي منافسة الصادرات.

وتنبع أهمية تحرير التجارة الخارجية لما لذلك من دور هــام في تعزيـز البيئـة التنافسـية حيث تتعدى سياسة تحرير التجارة إلغاء القيود أمام الـواردات إلى إتبـاع نهـج متكـامل مـن تحرير القيود المفروضة على المنافسة المحلية ما بـين المنتجـين المحليـين ومنافسـة الـواردات وتشجيع الصادرات، مما يمكن من التأثير علـى تخصيـص المـوارد واسـتخدامها في الاقتصـاد بحيث توظف الموارد المتاحة في النشاطات الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية أعلـى بشـكل يفضـي إلى تحقيـق الكفـاءة التوزيعيـة للمـوارد المختلفـة وتحسـين مسـتوى إنتاجيتهـا حتـى بافتراض ثبات معدلات التكلفة، وعلاوة على ذلك، فيعتقد ان لعـامل المنافسـة دوراً مسـاعداً في التقليل من الفاقد وتشجيع البحث عـن الأسـواق الجديـدة وتشـجيع اتبـاع اسـتراتيجيات البحث والتطوير وتحسين كفاءة العمل والادارة الأمر الذي من شأنه تخفيض معدلات التكلفـة وتحسين مستويات الكفاءة التشغيلية للموارد المتاحة وبالتالي التعزيز مـن مكاسـب الإنتاجيـة المتحققة بفضل تحسن كفاءة تخصيص الموارد.

وتعود فكرة تحرير التجارة كمحرك للإنتاجية من حيث القدم إلى Adam Smith ، ومـع ذلك فقد لاقت نظريات الحماية ولفترة طويلة من القرن العشرين انتشاراً واسعاً، لا سيما فيما بين الدول النامية خلال الفترة الممتدة بين الخمسينات والسبعينات، حيث بنت معظم الدول النامية سياساتها الخارجية بالاعتماد على اقـل قـدر ممكـن مـن الانفتـاح الاقتصـادي وذلـك

Text Stamp

بتطبيقها لما يعرف باستراتيجية إحلال الواردات والتي تعود جذورها إلى كتابات Raul Prebish ١٩٥٠ الأمين العام للمفوضية الاقتصادية للأمم المتحدة لدول أمريكا الجنوبية آنذاك و Hans Singer ١٩٥٠، حيث بررت هذه الكتابات اتباع استراتيجيات إحلال الواردات في الدول النامية، التي تعتمد بشكل اساسي على التخصص في انتاج وتصدير السلع الاولية، بسبب الانخفاض المستمر للأسعار العالمية لهذه المواد وضعف القطاع الصناعي الوليد في هذه الدول وحاجته إلى فترة من الحماية الكافية لضمان نموه واستمراره.

وفي الأردن فقد تعرض قطاع التجارة الخارجية الى العديد من الهزات الاقتصادية الناجمة عن التغيرات والتطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية، والتي نجم عنها تعديل سياسات التجارة الخارجية تبعاً لتلك التطورات، فمنذ عام ١٩٧٩ ولغاية عام ١٩٨٢ لم تشهد حركة التجارة الخارجية قيوداً تذكر، وتميزت تلك الفترة بارتفاع معدلات نمو الاستثمار ونشوء صناعات جديدة في مختلف النشاطات الصناعية، واعتباراً من عام ١٩٨٣ فقد واجه القطاع الصناعي انحساراً في الطلب على منتجاته في الأسواق الإقليمية وفي السوق المحلية . بالإضافة الى تراجع معدلات الاستثمار في هذا القطاع بسبب انخفاض الطلب الكلي الناجم عن تراجع حوالات العاملين والمساعدات الخارجية للأردن، ومواجهة لهذا التراجع في الطلب، فقد اتخذت العديد من التدابير التي من شأنها تشجيع إحلال الواردات وحماية الصناعات المحلية، ومن هذه التدابير، فرض قيود كمية وجمركية على المستوردات، ولا سيما المنافسة للإنتاج المحلي، والمحافظة على سعر صرف مرتفع للدينار، وقد استمرت تلك السياسة حتى عام ١٩٨٨، حيث واجه الأردن زيادة حادة في المديونية الخارجية ونضوب لاحتياطياته من العملات الأجنبية مما أدى الى تخفيض سعر صرف الدينار في نهاية ذلك العام.

وكنتيجة لازمة المدفوعات تلك، فقد اتجه الأردن منذ عام ١٩٨٩ الى تبني برنامجاً للإصلاح الاقتصادي الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية والعجوزات المالية ومواجهة المديونية الخارجية وعجز ميزان المدفوعات، الا انه قد توقف العمل بذلك البرنامج في عام ١٩٩٠ نتيجة لازمة الخليج الثانية

Text Stamp

ثم تابع الأردن حركة التصحيح الاقتصادي بتبنيه لبرنامج إصلاح ثاني يغطي الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨.

وتأتي هذه الدراسة لالقاء الضوء على آثار التجارة الخارجية للأردن والتي اخذت طابعاً تحررياً في إطار برامج الإصلاح المذكورة منذ عام ١٩٨٩، على نشاطات القطاع الصناعي بفروعه المختلفة، من حيث اثرها على معايير الكفاءة الفنية والتخصيصية والتي يتحدد بموجبها مسار نمو كل نشاط صناعي، وتوزيع عناصر الانتاج ما بين النشاطات المختلفة، ومقدرته على مواجهة البيئة التنافسية الجديدة وبالتالي مقدرته على اختراق الأسواق الدولية في الخارج. وقد تم استخدام الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج لاجراء التحليلات المذكورة.

وقد جاءت هذه الدراسة على خمسة فصول، تناول الأول منها مبررات الدراسة مشكلتها وأهدافها وفرضياتها ومنهجيتها كما تم تناول ابرز الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الرسالة هذه من حيث أهدافها ومنهجيتها والنتائج التي توصلت اليها.

أما الفصل الثاني، فقد تناول مبررات تحرير التجارة الخارجية، حيث تم في هذا الفصل استعراض ابرز الحواجز أمام المنافسة والتي من اهمها القيود على حركة التجارة الخارجية، اضافة الى التكاليف المترتبة على هذه القيود. كما تم تناول التكاليف المترتبة على تحرير التجارة، ومتطلبات سياسة التحرير التجارية وتصميمها، وعلاقة التجارة الخارجية بالنمو والإنتاجية، وخلص هذا الفصل باستعراض لتطورات السياسات الحكومية ذات الصلة بقطاعي الصناعة والتجارة ومقارنة لابرز المؤشرات في هذين القطاعين قبل وبعد مرحلة التحرير التجارية.

وقد تم تخصيص الفصل الثالث من الدراسة للتركيز على جانب المنافسة حيث تم تقديم ايضاحاً لمفهوم البيئة التنافسية والعوامل المحددة للهيكل التنافسي والسلوك التنافسي للمؤسسات، كما تم بالاستناد الى بيانات المسوحات والتعددات الصناعية المتوفرة تقدير مستويات التركز الصناعي كمؤشر لهيكل الصناعة التنافسي وكذلك تم باستخدام النماذج

Text Stamp

القياسية اللازمة تقدير مستوى السلوك التنافسي والتمييز ما بين هذين المؤشرين للمنافسة. وترتيباً على ذلك، تم الربط ما بين مستوى السلوك التنافسي للنشاطات الصناعية المختلفة وما بين مستوى إنتاجيتها في الفصل الرابع من الدراسة مما مكن من إجراء التقييم المطلوب لاثر التجارة الخارجية على مستويات الإنتاجية الكلية في النشاطات الصناعية المختلفة، واستناداً الى نتائج التحليل المذكور، فقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي تم تناولها في الفصل الخامس والأخير من الدراسة.

Text Stamp

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

Text Stamp

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

(١-١) المبررات:-

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أهمية القطاع الصناعي في النشاط الاقتصادي، حيث يساهم هذا القطاع في الصادرات وإحلال المستوردات وتلبية الطلب الاستهلاكي والوسيط، ومن هنا فإن تنمية القطاع الصناعي تعتبر مطلباً هاماً لتحسين وضع الميزان التجاري وتعزيز درجة التكامل ما بين فروع الصناعة والقطاعات الاقتصادية المختلفة، علاوة على الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في توليد الدخل واستيعاب القوى العاملة.

هذا وقد شهد القطاع الصناعي الاردني ثلاثة مراحل تبعاً لتغير نمط التجارة الخارجية وسياساتها، الاولى والتي استمرت منذ مطلع السبعينات حتى عام ١٩٨٢ حيث تميزت هذه المرحلة بوفرة التدفقات المالية للاردن على شكل مساعدات وحوالات للعاملين الاردنيين في دول الخليج، والتي تم استغلال جانب منها في انشاء وتوسيع العديد من الصناعات متوسطة وكبيرة الحجم في القطاع الصناعي، في حين لم تشهد حركة التجارة الخارجية قيوداً تذكر خلال تلك المرحلة. اما المرحلة الثانية، فقد استمرت منذ عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٨ حيث تميزت السياسة التجارية خلال تلك الفترة بإتباع نظام احلال الواردات في محاولة لدعم الصناعة المحلية في ظل تقلص اسواق الصادرات الاردنية في الخارج وتراجع مستوى الدعم والمساعدات الخارجية للأردن. اما المرحلة الثالثة، فقد بدأت منذ عام ١٩٨٩ وتميزت بالانفتاح على التجارة الخارجية، وإزالة الحواجز امام منافسة الواردات والتي فرضت خلال المرحلة السابقة (عوض، ١٩٩٥).

Text Stamp

(١-٢) مشكلة الدراسة:-

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بأثر الانفتاح على المنافسة الخارجية (منافسة الواردات) على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في القطاع الصناعي، وبالتالي التعرف على الاثار المختلفة لسياسة التجارة الخارجية على نشاط قطاع الصناعة الأردني. ويعتقد أن ضيق السوق المحلية وضعف امكانات التصدير. قد اديا الى اعاقة عملية التوسع بالإنتاج في المؤسسات القائمة في الصناعات أو دخول مؤسسات جديدة، وبالتالي ظهور العديد من الصناعات ذات القوة الاحتكارية المرتفعة و الكفاءة المتدنية. عزز من وجودها واستمرارها قيام الحكومة خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات باتباع سياسة حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية. بالإضافة إلى سياساتها في مجال منح التراخيص للاستثمارات الجديدة والتي ادت الى وضع القيود أمام المنافسة الداخلية أيضا.

وفي ضوء ما سبق، فقد جاءت السياسات الراهنة لقطاع التجارة الخارجية وقطاع الصناعة المتمثلة في الانفتاح على المنافسة الخارجية من خلال رفع القيود عن المستوردات ، بما فيها الاستهلاكية. كمتطلب لتحسين مستوى المنافسة التي تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد وتوزيعها بين القطاعات المختلفة، إلا أن تطبيق هذه السياسة قد يترتب عليه آثاراً سلبية على صعيد النمو والمدفوعات وكذلك في جانب الايرادات العامة خاصة في المدى القصير او ما يعرف بالمرحلة الانتقالية لسياسة التحرير التجاري.

(١-٣) الأهداف:-

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتطورات الإنتاجية الكلية للعناصر في قطاع الصناعة الأردني من خلال اشتقاق أرقام قياسية لمستويات الإنتاجية الكلية للعناصر في القطاعات الفرعية الرئيسية للقطاع الصناعي، وتحليل أثر العوامل والمتغيرات المختلفة على الأرقام القياسية للإنتاجية الكلية للعناصر

Text Stamp

وستركز هذه الدراسة على تحليل أثر المنافسة الخارجية ضمن عوامل أخرى، على مستويات الإنتاجية الكلية للعناصر. مما يمكن بالتالي من تقييم السياسة التجارية وتشخيص أثرها على مستويات الإنتاجية الكلية. ومن خلال تحليل التباين في الانتاجية الكلية للعناصر ما بين القطاعات المختلفة وعبر الفترات الزمنية المختلفة ومقارنة معدلات نمو نسب رأس المال للعمل سيتم استكشاف آثار مكاسب السياسة التجارية والآثار التوزيعية للسياسة التجارية في الفترات المختلفة على القطاع الصناعي.

(١-٤) الفرضيات:-

١) تعتبر منافسة الواردات ضرورية لتحسين مستوى الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في القطاع الصناعي وذلك من خلال:-

أ- تحسين الكفاءة التخصيصية للعناصر والمتمثلة في إعادة توزيع عناصر الإنتاج لصالح القطاعات التي تتمتع بميزة نسبية وقدرة أكبر على منافسة الواردات.

ب- تحسين الكفاءة التشغيلية من حيث تحسين مستوى الإدارة والتقليل من نسب الهدر في المصادر المتاحة وتشجيع البحث والتطوير لتعزيز مستوى منافسة الواردات.

٢) يعتبر النمو في الإنتاجية الكلية للعناصر في أحد القطاعات مؤشراً على قدرة هذا القطاع على النمو والمنافسة في السوق المحلية وقدرته على النفاذ الى الاسواق الدولية على المدى الطويل.

٣) ضعف البيئة التنافسية للاقتصاد، والناجمة عن انخفاض مستوى المنافسة الداخلية ما بين المنتجين المحليين بسبب ضيق السوق المحلية وانخفاض مستوى منافسة الواردات، قد أدى إلى انخفاض مستوى الإنتاجية الكلية

Text Stamp

لعناصر الإنتاج في الصناعات المنافسة للواردات (Importable Industries) اكثر من الصناعات غير المتاجرة (nontraded Industries) او الصناعات المصدرة (Exportable Industries)

٤) يعتبر التطور التكنولوجي محايداً ومنفصلاً عن مساهمات عناصر الانتاج.

٥) تماثل الفن التكنولوجي ما بين المنشآت العاملة في نفس النشاط الصناعي وفقاً للتصنيف الدولي (ISIC) .

(١-٥)منهجية الدراسة:-

تتناول هذه الدراسة بالتحليل جانب العرض في قطاع الصناعة، ولكي تحقق الدراسة هدفها في تحليل اثر الانفتاح على التجارة الخارجية على الإنتاجية الكلية للعوامل في فروع القطاع الصناعي المختلفة. تقدم الدراسة اسلوباً تحليلياً لجانب العرض يمكن من تقدير عامل السلوك الاحتكاري للصناعة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) ، وسيتم الاعتماد على هذه النتائج في تقدير الانتاجية الكلية باستخدام اسلوب مطور لقياس الانتاجية الكلية للعناصر يتيح استخدام معامل القوى الاحتكارية.

٤٨١٢٣٠

كذلك سيتم التعرف على اثر سياسة الانفتاح على التجارة الخارجية في احداث التغيرات الهيكلية في نمط نمو وانتاجية فروع قطاع الصناعة المختلفة، والآثار التوزيعية لهذه السياسة. من خلال مقارنة التباين في الإنتاجية الكلية للعناصر فيما بين فروع الصناعة المختلفة وإذا ما كانت منافسة الواردات قد أدت إلى التقليل من هذا التباين أم لا. حيث يعتقد بأن العناصر سوف تنتقل خلال فترة الانفتاح التجاري من فروع الصناعة الأقل انتاجية ومنافسة إلى فروع الصناعة الأكثر انتاجية واقدر على المنافسة والتي تتمتع بميزة نسبية مرتفعة.

Text Stamp

(١-٦) بيانات الدراسة:-

وفيما يتعلق بجمع البيانات المطلوبة لهذه الدراسة فسيتم اعتماد النشرات الإحصائية الشهرية والسنوية والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الاردني ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة التخطيط كمصادر لبيانات الدراسة، هذا إضافة إلى نشرات وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكذلك الأبحاث والدراسات التطبيقية الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة كمصادر للحصول على بعض البيانات الضرورية، فيما سيتم اشتقاق البيانات غير المتوفرة والضرورية لغايات الدراسة.

ويذكر في هذا المجال، ان هذه الدراسة قد استندت الى بيانات المسوحات والتعدادات الصناعية حسب التصنيف الدولي للنشاطات الرئيسة في قطاع الصناعة (ISIC) على مستوى ثلاث خانات، وذلك عند تحليل المنافسة والانتاجية الكلية للعوامل، وقد اجرت دائرة الاحصاءات العامة بعض التعديلات على توزيع النشاطات المختلفة للقطاع الصناعي وفقا لتوسع بعض فروع هذا القطاع ودخول صناعات جديدة. وقد راعت هذه الدراسة بان يتم توحيد توزيع النشاطات المختلفة.

(١-٧) فترة الدراسة:-

تناولت الدراسة الفترة الزمنية (١٩٧٩ - ١٩٩٤) وهي الفترة التي تتوفر عنها بيانات حول عناصر الانتاج ومساهماتها على مستوى فروع القطاع الصناعي من مستوى ثلاث خانات وفقاً للتصنيف الدولي (ISIC)، وقد كان اتجاه الحكومة السائد في الفترة الممتدة حتى منتصف الثمانينات، حماية الصناعات المحلية ضد منافسة الواردات. في حين شهدت فترة نهاية الثمانينات سياسة تجارية أكثر تشدداً في محاولة لتصحيح وضع ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة، واعتباراً من عام ١٩٨٩، فقد شهد الاقتصاد الاردني البدء بالعمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي وبداية تنفيذ سياسة تجارية اكثر انفتاحا وازالة واضحة للقيود على حركة التجارة الخارجية الاردنية.

Text Stamp

(١-٨) الدراسات السابقة:-

تنبع اهمية هذه الدراسة من كونها الاولى التي تقدم محاولة ولو متواضعة للربط ما بين الانفتاح على التجارة الخارجية والانتاجية في القطاع الصناعي بما في ذلك تحليل الاثار التوزيعية لهذه السياسة. ويشار في هذا المجال الى العديد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب ومتغيرات قطاع الصناعة الأردني.

فمن حيث التطور التكنولوجي في قطاع الصناعة، خلصت الدراسة المعدة بالإنجليزية من قبل الباحثين عبد الله شامية وعبد الرزاق بني هاني عام ١٩٨٩، بعنوان " قطاع الصناعة الاردني: تحليل قياسي للناتج والانتاجية خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٦)" إلى وجود انخفاض مستمر في القيمة الحقيقية للانتاج في هذا القطاع خلال فترة الدراسة علاوة على وجود اثار سلبية للتطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعة وتباين اثر التطور التكنولوجي في فترات زمنية مختلفة Bani-Hani et al. (١٩٨٩).

وربما تفسر النتائج التي توصلت اليها الدراسة اعلاه انها جاءت في الوقت الذي تميز به قطاع الصناعة بانتشار واسع للقوى الاحتكارية، بسبب ارتفاع معدلات الحماية الجمركية خلال تلك الفترة. علاوة على القيود التي فرضتها قوانين تراخيص الاستثمار وتشجيع الاستثمار في الحد من المنافسة الداخلية ما بين المنتجين المحليين.

كذلك فقد وجد الباحث محمد نصر ١٩٩٠ في دراسته لهيكل قطاع الصناعة ا لاردني "مستويات التركيز في الصناعات الأردنية" ارتفاع مستوى التركيز في الصناعات التحويلية الأردنية مقارنة بالعديد من الدول الكبيرة. وقد استنتج الباحث، بالاستناد الى مؤشر التركيز الصناعي، انخفاض مستوى المنافسة الداخلية في الصناعة الأردنية في نهاية فترة الثمانينات (نصر، ١٩٩٠).

Text Stamp

ومع ان مفهوم المنافسة الداخلية يشير الى المنافسة ما بين المنتجين المحليين، الا ان هذا العامل لا يمكن الاعتماد عليه بشكل كامل في تحديد مستوى السلوك التنافسي للمنشأة. ففي حالة التجارة الحرة فانه حتى لو كان هناك منتجاً وحيداً في الصناعة فانه لا يستطيع التحكم بسعر انتاجه. وبالتالي فانه يعمل كما لو كان في سوق المنافسة التامة. وفي هذه الدراسة. فقد تم اخذ هذا الجانب بالاعتبار عند تقدير المنافسة في الصناعة الاردنية. وعند تقدير الانتاجية الكلية للعوامل كذلك الامر.

ومن الدراسات التي ظهرت حديثا في هذا المجال، دراسة للبنك الدولي حول "كفاءة الاستثمار وهجرة رأس المال البشري" حيث قدمت هذه الدراسة تحليلاً للانتاجية في الاقتصاد الاردني باستخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢) في اشتقاق الأرقام القياسية للإنتاجية الكلية للعناصر، وقد استنتجت هذه الدراسة ضعف سجل إنتاجية الأردن. وكون معدل نمو الإنتاجية الكلية سالباً خلال فترة الثمانينات. على الرغم من التحسن الكبير الذي حققه مستوى رأس المال البشري خلال هذه الفترة. وقد بررت الدراسة ذلك بالآثار السلبية للتحويلات والمعونات الخارجية على كفاءة وقوة الاقتصاد من جهة. وتدفق المهاجرين من الأردنيين المهرة إلى الخارج وتدفق العاملين غير المهرة إلى الأردن من الخارج، الا ان هذه الدراسة اكتفت بالاشارة الى أثر العوامل المذكورة على الانتاجية الكلية، وفي حالة الاردن فان على راس هذه العوامل تاتي السياسة التجارية ومنافسة الواردات، لا سيما وان فترة الدراسة قد شهدت تغيرات هامة على هذا الصعيد (Word Bank, A, 1995).

كما قام الباحث صباح البدري باعداد دراسة حول "الانتاجية في الصناعة الاردنية" غطت الفترة (١٩٨٠-١٩٩١) حيث تناول في هذه الدراسة مفهوم الانتاجية الكلية للعناصر على مستوى فروع القطاع الصناعي من مستوى ثلاث

Text Stamp

خانات كمحاولة للتعرف على اكثر فروع الصناعة قدرة على النمو، ومساهمة عامل التطور التكنولوجي في الفروع المختلفة من القطاع الصناعي. وقد خلصت الدراسة الى ان مساهمة هذا العامل كانت متفاوتة في النشاطات الصناعية المختلفة، حيث كانت هذه المساهمة غير موجبه في قطاعات الملبوسات الجاهزة والاحذية والاثاث والمنتجات البلاستيكية وغير المعدنية وغير الكهربائية والخدمات الصناعية، اما الفروع التي حققت معدلات عالية لنمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج فتشمل التبغ والمشروبات والتعدين والغزل والنسيج والورق والكيماوية والكهربائية والمعدنية الاساسية وانتاج الطاقة الكهربائية وبدرجة اقل الدباغة والمواد الغذائية (البدري، ١٩٩٥).

ومما لا شك فيه ان هذه الدراسة قد ساهمت في التعرف على واقع القطاع الصناعي وخصائصه بفروعه المختلفة. الا انه لا بد في هذا المجال من ايراد بعض الملاحظات وذلك بغرض تمييز الدور الذي تؤديه هذه الدراسة، ومن ابرز هذه الملاحظات، افتراض ان مسار النمو في دالة الانتاج متصل وعدم حصول تغيرات هيكلية في هذا المسار خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى ١٩٩١ ، يضاف الى ذلك افتراض ان القطاع الصناعي يعمل في ظل المنافسة التامة وثبات وفورات الحجم، وتحديد مساهمة عوامل الانتاج بنسب افتراضية ثابتة وليس بناءً على البيانات الفعلية من جهة اخرى. وعلى الرغم من ان هذه الافتراضات قد سادت في جميع الدراسات المذكورة آنفاً، حيث تعتبر هذه العوامل كما هو موضح في الفصل الثالث من هذه الدراسة من ابرز عوامل الانحياز في تقدير الانتاجية وبالتالي لا بد من معالجة مصادر الانحياز هذه عند تقدير الانتاجية الكلية في النشاطات المختلفة مما قد يعطي نتائج مخالفة عما توصلت اليه هذه الدراسة.

كما تناولت الباحثة بثينة المحتسب في دراستها للتنافسية الدولية لقطاع الصناعة التحويلية، قدرة الصناعة التحويلية على المنافسة امام المنتجات الاجنبية سواء في الاسواق المحلية او في الاسواق الدولية. وقد وجدت هذه الدراسة بأن حوالي ثلث التوسع في الصادرات جاء بسبب التحسن في شروط تنافسيتها ويعود هذا

Text Stamp

التحسن بشكل اساسي الى تخفيض سعر صرف الدينار في نهاية الثمانينات، كما بينت الدراسة بأن الفترة الممتدة من منتصف السبعينات الى نهاية الثمانينات قد شهدت تحسناً في منافسة الواردات حيث اظهر مؤشر اختراق الواردات (Import Panetration ratio). تراجعاً واضحاً خلال تلك الفترة. هذا وقد عكس التطور في الاهمية النسبية للصادرات من اجمالي المبيعات تحسن مستوى تنافسية الصادرات في الاسواق الدولية (Muhtaseb, 1995).

وعلى الرغم من ان الدراسة اعلاه قد ساهمت في تسليط الضوء على اثر سياسات القطاع الخارجي على تنافسية الانتاج الصناعي، الا انها لم تعالج اثر السياسات الصناعية مثل تراخيص الاستثمار والحماية الجمركية على تنافسية الانتاج الصناعي المحلي و الاثار المترتبة على تخفيض سعر صرف الدينار على النمو و تخصيص عناصر الانتاج في القطاع الصناعي. الامر الذي تسعى هذه الدراسة لتغطيته.

وربما يكون من المفيد الإشارة الى احدى الدراسات الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع وهي دراسة بالإنجليزية بعنوان "نمو إنتاجية العناصر في قطاع الصناعة التحويلية التركي" والتي استخدمت نفس النموذج المستخدم في هذه الدراسة لقياس (TFP) في قطاع الصناعة التحويلية من مستوى خانتين خلال الفترة ١٩٦٣ – ١٩٧٦ وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الفترات التي تميزت بتدني معدلا ت الإنتاجية، قد تزامنت مع الفترات التي طبقت بها الأنظمة التجارية المتشددة (Krueger et al. 1982).

يلاحظ من نتائج الدراسات السابقة. التي تشير إلى انخفاض مستوى المنافسة الداخلية والآثار السلبية للتطور التكنولوجي على نمو الصناعات الأردنية وبقية الدراسات التي ظهرت في هذا المجال. انها لم تتمخض عن قياس وتحليل الإنتاجية الكلية للعناصر على مستوى النشاطات الصناعية الرئيسية ولم تتطرق إلى

Text Stamp

موضوع هام هو أجدر بالبحث يتمثل في تبيان دور المنافسة الداخليـة والخارجيـة في التأثير على مستوى الإنتاجية الكلية وتوزيـع عنـاصر الإنتـاج بـين فـروع الصناعـة المختلفة، وإدراكاً لأهمية هذا الموضوع في المرحلة الراهنـة، تسـعى هـذه الدراسـة الى الاجابة على التساؤولات سالفة الذكر بالاضافة الى معالجة بعض النواحـي الاخـرى ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي من ابرزها دور تحرير التجارة في توزيـع الدخـل ما بين العمل ورأس المال وتحديد مسار النمو في النشاطات الصناعيـة المختلفـة ودور التشوهات السوقية المختلفة في النمو والانتاجية.

Text Stamp

الفصل الثاني
مبررات تحرير التجارة الخارجية

Text Stamp

الفصل الثاني
مبررات تحرير التجارة الخارجية

(٢-١) تمهيد:

لقد ادى ظهور العديد من الدلائل على أيدي بعض الأكاديميين التي تشير إلى تفوق اقتصادات الدول التي اتبعت أنظمة تجارية أكثر انفتاحاً على اقتصادات الدول التي تبنت أنظمة الحماية، وظهور أزمة المديونية عام ١٩٨٢ والأداء الهزيل لاقتصادات دول أمريكا الجنوبية مقارنةً بدول جنوب شرق آسيا التي تبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ وقت مبكر. الى تحول الكثير من الاقتصاديين الى اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحرير. وتراجع واضح للمواقف المؤيدة لاستراتيجيات إحلال الواردات. ويعكس هذا التحول إصرار المستشارين الاقتصاديين، ومنهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعاملين مع الدول الفقيرة على تبني استراتيجيات التنمية المرتكزة على إصلاحات السوق وإزالة العوائق التجارية والانفتاح على المنافسة الخارجية.

(٢-٢) استراتيجيات التجارة واثرها على النمو:

لقد حاولت العديد من الدراسات الربط ما بين استراتيجيات التجارة الخارجية والنمو وذلك بغية الإجابة على التساؤل المتعلق بدور استراتيجيات التجارة في النمو وكان من نتيجة هذه الدراسات ظهور مزيدٍ من الدلائل المؤيدة للرأي القائل بان إسهام استراتيجية تشجيع الصادرات في النمو يفوق إسهام استراتيجية إحلال الواردات، ومع ذلك فقد صاحب تلك الدراسات العديد من نقاط الضعف من أبرزها عدم اعتمادها على أسلوب معين للتحديد الكمي لإسهام استراتيجيات التجارة في معدل النمو. لا سيما وان العديد من الدول قد اعتمدت على تبني درجات مختلفة من المزج ما بين استراتيجيات دعم الصادرات وبدائل الاستيراد في التطبيق العملي، إضافة الى كثرة المتغيرات المرتبطة بالنمو، وصعوبة تحديد العلاقة السببية ما بين استراتيجيات التجارة

Text Stamp

والنمو، حيث يعتقد البعض بان استراتيجيات التجارة ذاتها يمكن اعتبارها أثراً لفعالية استخدام عوامل الإنتاج. وفيما يلي استعراض موجز بأبرز سمات استراتيجيات التجارة وآثارها ذات الصلة بالنمو.

(٢-٢-١) استراتيجية إحلال الواردات:

تعتبر الحواجز امام المنافسة من السمات الواضحة في استراتيجية إحلال الواردات، حيث يتم تشجيع الإنتاج في الممارسة العملية لهذه الاستراتيجية من خلال فرض التعريفات الجمركية و/أو القيود الكمية على بدائل الإنتاج المحلي المستوردة بدلاً من تقديم معونة الإنتاج لما يرتبط بها من تكاليف مالية تتحملها الموازنة، وقد أشارت العديد من الدراسات الى أن عملية حماية الصناعة المحلية هذه قد أدت الى تثبيط الصادرات المحلية واضعاف قدرة الناتج المحلي على النمو في الاجل الطويل وظهور اضطرابات دورية في موازين المدفوعات. حيث يترتب على قطاع الصادرات مواجهة ارتفاع التكاليف الناجمة عن ارتفاع تكلفة السلع المحمية المستخدمة في صناعة التصديرية من جهة وارتفاع تكلفة الموارد المستخدمة نتيجة لزيادة حصة الصناعات المحمية منها من جهة أخرى، هذا إضافة الى لجوء السلطات المتزايد نحو تطبيق مزيدٍ من الحماية لبدائل الاستيراد بغرض مواجهة ضغوط العملة الأجنبية، بسبب تجاوز تكلفة استيراد السلع الرأسمالية المطلوبة لاقامة الصناعات المحلية الجديدة للقيمة المضافة الدولية لانتاج بدائل الاستيراد، وميل هذه الدول لتثبيت أسعار عملاتها.

وهكذا فان استراتيجية تشجيع احلال الواردات تميل مع الوقت لفرض مستويات مرتفعة من الحماية للعديد من الصناعات وقيود كمية مفصلة ومعقدة ولوائح بيروقراطية تطول مختلف جوانب النشاط الاقتصادي من خلال القيود الكمية المختلفة التي فرضت بهدف تشجيع الإنتاج المحلي من بدائل الواردات. مثل تدابير تشجيع الاستثمار وسياسات توجيه الائتمان والمحافظة على سعر صرف مبالغ فيه، الأمر الذي يؤدي الى إضعاف حوافز التصدير وتحول المصادر من هذا القطاع الى قطاع الإنتاج للسوق المحلي الذي يتميز بمعدلات ربحية أعلى.

Text Stamp

أما على صعيد نمو إنتاج بدائل الاستيراد. فان السلطات عادة ما تعارض فرض أية قيود على واردات السلع الرأسمالية والمواد الأولية الداخلة في إنتاج بدائل الاستيراد وذلك لتفادي هبوط معدل الإنتاج المحلي والعمالة. مما أدى مع مرور الوقت الى زيادة الاعتماد على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الأولية المستوردة وتثبيط انتاجها والاكتفاء بانتاج السلع الاستهلاكية واحياناً الوسيطة، وبالتالي انخفاض نسبة القيمة المضافة من الناتج. ومن المفارقات التي شهدتها العديد من الدول التي تبنت استراتيجيات بدائل الاستيراد انها قد تحولت الى اقتصاد اكثر اعتماداً على التجارة عما كان عليه الوضع إبان تطبيق السياسة التجارة السابقة والمتمثلة بالتخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية. كما أن استنفاذ فرص إنتاج بدائل الاستيراد السهلة قد أدى الى ارتفاع نسبة راس المال الى الناتج ارتفاعاً حاداً وتعرض هذا القطاع لهبوط معدل نموه وارتفاع التكاليف الناجمة عن عدم إمكانية الوصول الى الحجم الأمثل للصناعة نظراً لضيق قاعدة السوق المحلية وارتفاع نسبة راس المال للإنتاج، حيث تميل الصناعات كثيفة راس المال الى أن تكون أحجامها الكفؤة كبيرة وان تكون تكاليف تشغيلها دون هذا الحجم أعلى من الصناعات كثيفة العمل. وبالتالي فان ميزة الأسعار النسبية لصالح سلع بدائل الواردات المحلية قد تميل مع مرور الوقت للانخفاض ما لم تزداد معدلات الحماية بشكل يوازي الزيادة في التكاليف. وقد أظهرت تجارب بعض الدول حصول زيادة في نمو الطلب على الواردات من السلع والخدمات مما أدى الى مصاعب ومعوقات جمة أمام النمو.

(٢-٢-١-١) الحواجز امام المنافسة:-

من المعروف تقليدياً أن العديد من الدول النامية قد اعتمدت في المراحل الاولى من التنمية الصناعية على وضع الانظمة والقوانين المختلفة الهادفة الى تشجيع التنمية الصناعية واجتذاب الموارد نحو القطاع الصناعي والتركيز على نشاطات محددة ضمن هذا القطاع والنهوض بنمو الشركات الوليدة. وقد انعكست هذه الضوابط في انظمة ترخيص الاستثمار وانظمة تشجيع وحوافز الاستثمار وسياسات المشتريات العامة

Text Stamp

وسياسات تثبيط خروج الشركات المتمثلة في تشريعات العمل المقيدة واجراءات الافلاس المعقدة وتقديم الدعم المالي للشركات العاجزة. وقد جاءت هذه الاجراءات في اطار استرتيجيات التوجه نحو الداخل واحلال المستوردات. الا ان تلك الاجراءات شكلت مع مرور الوقت عائقاً اساسياً امام التغير الهيكلي لاقتصاديات هذه الدول حيث ادى استمرار العوائق المفروضة على الدخول والخروج في الصناعات المختلفة الى الحد من المنافسة الداخلية واستمرار عمل شركات غير مربحة وكبح دخول وتوسع شركات اخرى.

وكذلك فقد عمدت العديد من الدول النامية الى فرض اشكال مختلفة من القيود امام منافسة الواردات عن طريق التعرفات الجمركية والقيود غير الجمركية والقيود على الصرف، واسعار الصرف المبالغ بها وتراخيص الاستيراد مما عزز من الحواجز امام التغير الهيكلي والانحياز نحو الانتاج للسوق المحلي بحيث اصبح هذا النوع من الانتاج في العديد من الدول، اكثر ربحية من الانتاج للسوق الدولية وبالتالي فقد ادى ذلك الى تثبيط حافز المنافسة على اسواق التصدير اضافة للصعوبات التي يواجهها قطاع التصدير نتيجة لهذه الاجراءات المتمثلة بصعوبةالحصول على الواردات من المواد الخام ومدخلات الانتاج بالاسعار الدولية و عدم توفر مصادر لتمويل الصادرات قبل وبعد الشحن وعدم وجود دعم من الوكالات الحكومية ووكالات القطاع الخاص في الحصول على المعارف التكنولوجية والادارية والتسويقية.

(٢-٢-١-٢) التكاليف المترتبة على الحماية:

وبناءاً على ما سبق فإنه يمكن التمييز ما بين اربعة انواع رئيسية من التكاليف المترتبة على اشكال الحماية المختلفة المذكورة آنفاً (كروجمان، ١٩٩٤).

اولاً: تشويه نظام الحوافز:

تعد أي سياسة حكومية تؤدي الى تغيير في نظام الحوافز وآلية السوق عما هو عليه في حال عدم وجود هذا التدخل. تشويهاً لنظام الحوافز في الاقتصاد.

Text Stamp

وتؤدي الحماية الى التسبب بارتفاع اسعار الواردات والسلع التي تحل محل الواردات بالنسبة لاسعارها العالمية. مما يدفع باتجاه انتاج واستهلاك مزيج من السلع منافٍ للكفاءة الاقتصادية بمعنى استخدام الموارد بانتاجية اقل بسبب القيود التي تحدد المجالات الممكن الانتاج فيها وحجم هذا الانتاج من خلال التدخل في تحديد عدد المؤسسات المنتجة في النشاطات المختلفة.

ثانياً : تجزئة الاسواق:

يؤدي تشويه نظام الحوافز بسبب الحماية الى انتاج عدد اكبر من اللازم من المنتجات على نطاق اصغر من ان يحقق الحجم الامثل للصناعة نتيجة لضيق السوق المحلية وعدم التمكن من التوسع والاستفادة من مزايا الحجم الامثل، لا سيما في ظل وجود وفورات للحجم غير مستغلة وبالتالي انعدام الكفاءة الاقتصادية.

ثالثاً: القوة الاحتكارية:

تؤدي الحماية الى زيادة القوة الاحتكارية للشركات المحلية وهذا الوضع ينطبق حتى على اكبر الدول النامية حيث تتميز الصناعة في هذه الدول بارتفاع تركزها، ويؤدي هذا التركز في ظل وجود الحماية الى إتاحة المجال امام مؤسسات القطاع الصناعي للعمل كمؤسسات احتكارية بدرجة كبيرة.

رابعاً: السعي للحصول على الريع:

تؤدي الحماية بشكل عام لتحقيق مكاسب لجماعات معينة وهذه المكاسب ترتبط بالنفوذ السياسي لهذه الجماعات ومن ابرز الامثلة على ذلك الارباح الناجمة عن اذونات وتراخيص الاستيراد عند وجود قيود على الواردات بحيث يتمكن المستورد بموجب هذه التراخيص من الشراء بالاسعار العالمية والبيع بسعر

Text Stamp

أعلى في الداخل. مما يشكل تبديداً للموارد التي كان يمكن ان تساهم في العملية الانتاجية، من اجل السعي للحصول على هذا الريع.

(٢-٢-٢) استراتيجية تشجيع الصادرات:

تتمثل أساليب استراتيجية تشجيع الصادرات اما بتقديم معونة إنتاج (أو تصدير) أو بالمحافظة على سعر صرف واقعي. ولان المعونات مكلفة لميزانية الحكومة فان الاتجاه العام لتطبيق هذه الاستراتيجية يتمثل بالمحافظة على سعر صرف معقول وهذا بحد ذاته يشجع الصادرات، إضافة الى السماح لصناعات التصدير بشراء ما تحتاجه من سلع وسيطة ومواد أولية بالأسعار العالمية لكي تكون قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية مما يدفع باتجاه رفع الحواجز أمام الواردات وبالتالي تشجيع دخول منتجين جدد لسوق التصدير. ومن الحوافز الرئيسية الأخرى لتشجيع الصادرات معونات التصدير والمعاملة التفضيلية للمصدرين بالنسبة لالتزاماتهم الضريبية وتوفير القروض بأسعار فائدة اقل من السوق ومن المهم في هذه الحوافز أنها تقدم لكل من يصدر وبالتالي توفر درجة موحدة لتشجيع كل الأنشطة التصديرية دون تمييز.

(٢-٣) التكاليف المترتبة على تحرير التجارة:

على الرغم من الإجماع على أهمية إتباع نظام تجاري موجه للخارج Outword Looking بدلاً من النظام الموجه للداخل Inword Looking والمقيد للكفاءة الاقتصادية والنمو، إلا أن عملية التغيير من هذا النظام الى ذاك ليست بالعملية السهلة ويترتب عليها تحمل العديد من التكاليف ذات الطابع المؤقت على صعيد النمو والعمالة والمدفوعات حيث تتفاوت هذه التكاليف في أحجامها والفترة الزمنية لاستمرارها وتتحدد في ضوئها قدرة الاقتصاد على الاستمرار بنهج التصحيح. ومن ابرز هذه التكاليف:

Text Stamp

(٢-٣-١) البطالة:

تميل السياسة التجارية لان تكون اكثر تحررية كلما أدت الى تعزيز الحياد في نظام الحوافز. ولما كان جانب كبير من الإنتاج خاصة الموجه للسوق المحلية يعتمد في استمراره وتحقيقه للربح على انحياز نظام الحوافز، فإن تحرير التجارة يفقد هذا القطاع الكثير من أشكال الدعم المباشر وغير المباشر بالإضافة الى تعرضه لمزيد من منافسة الواردات، وبالتالي فإن هذا القطاع معرض للانكماش وقد تضطر العديد من المؤسسات الى إغلاق أبوابها وبالتالي الاستغناء عن اعداد كبيرة من العمالة. وفي الجانب المقابل فإن قطاع الانتاج لغايات التصدير يفترض ان يستفيد من سياسة تحييد نظام الحوافز وان يتمكن بالتالي من استغلال فرصه في النمو والتوسع وبالتالي امتصاص جانب من العمالة الفائضة في القطاعات الأخرى.

وبناءً على ما سبق، فإن الأثر الصافي لسياسة التحرير على العمالة تعتمد على مدى مرونة استجابة العمل ورأس المال لتغير حوافز الكسب في قطاعات التصدير والاستيراد.

(٢-٣-٢) تباطؤ معدلات النمـــو الصناعي:

نتيجة لزيادة ارتباط السوق المحلية بالأسواق العالمية، فان ذلك سينجم عنه عدم التأكد بشأن الطلب على الصناعة وبالتالي استمرارها ، لذا فأن المنتجين في هذه الحالة قد يلجاؤن إلى الاعتماد على إحلال العمل بدل رأس المال واتباع أساليب الإنتاج كثيفة العمل ما أمكن. وذلك للتقليل من مخاطر خسارة رأس المال التي قد تنجم في حال الخروج من الصناعة مما يضعف من قدرة الصناعة على النمو.

Text Stamp

(٢-٣-٣) عجز الموازنـــة:

هنالك نوعين لاثـر تخفيـض التعريفـات الجمركيـة علـى الموازنـة الحكوميـة الأول، وهو الأثر المباشر ويعتمد على مرونة الطلب السعرية على الـواردات، فـإذا ما أدى تخفيض التعريفـات الجمركيـة، وليـس إلغاءهـا تمامـاً، الى زيـادة حجـم المستوردات بشكل كبير والتقليل بالتالي من حافز التهرب الضريبي، فإن ذلك مـن شأنه الحد من انخفاض إيرادات الموازنة.

أمـا الأثـر غـير المباشـر فيعتمـد علـى مرونـة عـرض إنتـاج السـلع المنافسـة للواردات، ففي ظل ارتفاع الدخل الحقيقي نتيجة لانخفـاض أسـعار الـواردات، فإن ذلك يخلق قدرة اكبر على الاستهلاك. وإذا ما لم يتمكن قطـاع إنتـاج بدائـل الواردات من مواجهة المنافسة الخارجية والمحافظة على إنتـاج السلع المنافسـة، فـإن ذلـك سـيؤدي الى زيـادة اسـتهلاك الـواردات وبالتـالي زيـادة التحصيـلات الجمركية ودعم إيرادات الموازنة (غوبتا، ١٩٩٢).

(٢-٣-٤) عجز ميزان المدفوعات:

يتوقع أن تـؤدي سياسـة التحريـر الى ارتفـاع قيمـة المعـاملات التجاريـة مـن صادرات وواردات ويتوقـف نجـاح سياسـة التحريـر علـى قدرتهـا علـى معالجـة اختلالات ميزان المدفوعات لاسيما الحساب التجـاري علـى المـدى الطويـل وهـذا يتطلب تحقيق نمو في جانب الصادرات يفوق نمـو الـواردات وقـد أشـارت نتـائج تجارب العديد من الدول الى أن حصول تدهور في ميزان المدفوعات نتيجة للزيـادة السريعة في نمو الواردات كان هو الاستثناء حيث أدت سياسات التحرير في كثـير من الدول الى زيادة نمو الصادرات بشكل يفوق نمو الواردات .

Text Stamp

وتجدر الإشارة في هذا المجال الى أن اكثر التجارب نجاحاً في تحرير التجارة الخارجية ابتدأت بتحرير المستوردات من المواد الخام والسلع الأولية قبل تحرير واردات السلع الاستهلاكية(Sebastian, 1993).

(٢-٤) تصميم سياسة التحرير:

تتطلب سياسة التحرير إتباع نهج متكامل على صعيد السياسة المالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف بشكل يضمن التخفيف من التكاليف الانتقالية سالفة الذكر والتي قد يؤدي تفاقمها الى الإبطاء من سياسة التحرير أو التراجع عنها، ومن ابرز السياسات المساندة لتحرير التجارة ما يلي (ميكائيل، ١٩٨٩).

(٢-٤-١) تخفيض سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر تخفيض سعر الصرف الحقيقي أمراً ضرورياً لمعالجة التحيز في النظام السابق نحو إنتاج بدائل الواردات بالإضافة لما لذلك من أهمية في الحد من حصول زيادة كبيرة في قيمة المستوردات بالعملات الأجنبية وبالتالي المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات. وهنا تجدر الإشارة الى أن سعر الصرف الحقيقي ليس بالمتغير السياسي وانما يمكن التأثير عليه من خلال تخفيض سعر الصرف الاسمي والمحافظة على إتباع سياسة مالية وسياسة نقدية انكماشية.

(٢-٤-٢) الإصلاحات المالية:

تعتبر الإصلاحات المالية أمراً ضرورياً وذلك بالنظر لما قد يترتب على تحرير التجارة من تغيير في هيكل الإيرادات والنفقات العامة على المدى الطويل وصعوبات تتعلق بالحفاظ على التوازن لا سيما في المرحلة الانتقالية وتتمثل ابرز بنود الإصلاحات المالية الضرورية في آلاتي.

Text Stamp

اولاً: إصلاح الهيكل الضريبي :

يتأتى هذا النوع من الاصلاح بتقليل الاعتماد على الضرائب على التجارة الدولية وتوسيع قاعدة العبء الضريبي وتحسين العدالة والكفاءة الضريبية، وذلك من خلال تبسيط هيكل التعرفات والحد من الاعفاءات وتقليل فئات رسوم الواردات وتخفيض مستوياتها المرتفعة. هذا من جهة، والتحول الى فرض الضرائب على المعاملات المحلية لتعويض انخفاض ايرادات المعاملات التجارية والحد من استهلاك الكماليات. ويعد العمل بضريبة المبيعات العامة من ابرز الاصلاحات الضريبية التي تبنتها العديد من الدول المتجهة نحو تحرير تجارتها الخارجية.

ثانياً: تحسين محاسبة الميزانية والرقابة على المصروفات العامة:

وفي هذا الاطار لا بد من تحسين حسابات الميزانية ونطاقها لتشمل معظم الانشطة العامة، والعمل على خفظ اجور الادارة الحكومية والانفاق العسكري واية انشطة غير منتجة بالقدر الممكن، وخفض او الغاء الاعانات غير المباشرة التي تشمل اسعار الصرف او الفائدة التفضيلية.

ثالثا: تحسين الإدارة الضريبية:

ويقصد بتحسين الادارة الضريبية زيادة تاهيل وتدريب الموظفين الذين يعملون في تحصيل الايرادات الضريبية وتحسين مرتباتهم وظروف خدمتهم مما يؤدي الى تقوية الادارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

رابعاً: اصلاح المؤسسات العامة:

وعلى هذا الصعيد، فان اصلاح المؤسسات العامة يجب ان يتعدى اعادة تاهيل المشروعات العامة الى وضع خطة شاملة يتحدد بموجبها المشروعات التي

Text Stamp

ينبغي تصفيتها او خصخصتها او اعادة تاهيلها واليـة تحقيـق هـذه الاصلاحـات والبرنامج الزمني لذلك.

(٢-٥) التجارة الخارجية والإنتاجية:

تشير نماذج التجارة الخارجية القائمة على افتراض المنافسة التامة الى دور الانفتاح التجاري في تحسين كفاءة تخصيص عوامل الإنتاج بين القطاعـات الإنتاجيـة المختلفـة (Allocation Efficiency) وتحسين مستوى الكفـاءة الفنيـة لتشـغيل عوامـل الإنتـاج (Technical Efficiency) . حيث تلعب التجارة الدولية دوراً حيوياً في التأثير على عوامـل الكفاءة الاقتصادية من خلال اثارهـا علـى البيئـة التنافسـية في الاقتصـاد، وفيمـا يلـي استعراض موجز لاثار تحرير التجارة على كفاءة تخصيص وتشغيل المصادر:

(٢-٥-١) تحسين كفاءة تخصيص عناصر الإنتاج:

تؤدي سياسة التحرير إلى انتقال جزء من رأس المال والعمل العاملين في القطاعـات الاقتصاديـة الأقـل ربحيـة بعـد التحريـر إلى القطاعـات المنافسـة والـتي تتمتـع بربحيـة وإنتاجية أعلى مما يحقق نمواً صافياً في الناتج المحلي. وهذا يتطلب إلغاء معظم اشـكال القيود المفروضة على حريـة انتقـال العمـل ورأس المـال وتراخيـص الاسـتثمار وتشـجيع تصفية وخروج الشركات التي يثبت عدم جدواها الاقتصادية في المرحلة الجديدة.

(٢-٥-٢) تحسين مستوى الكفاءة الفنية لتشغيل عناصر الانتاج:

يستدل الى مسـتوى الكفـاءة الفنيـة في الانتـاج مـن خـلال معـدل تكلفـة الوحـدة المنتجة، وتتيح شروط المنافسة الجديدة بعد انتهـاج سياسـة تجاريـة تحرريـة امكانيـة تخفيض معدلات التكلفة في الصناعات المحمية من خلال:

Text Stamp

اولاً: تحسن كمية ونوعية التنظيم والإدارة:

يعتقد بأن التعرض الى المنافسة الخارجية سيؤدي الى تحسين كمية ونوعية التنظيم والادارة وتحسين حوافز العمل. الا ان هذا التحسن يفترض ان عرض العمل بالنسبة للمديرين باتجاه متصاعد وان استجابة حوافز العمل ستكون بنفس الاتجاه في كل الصناعات سواء المنحازة للتصدير أو صناعات إحلال الواردات .

ثانياً: استغلال وفورات الحجم والطاقة الانتاجية المعطلة:

يشير هذا العامل الى دور تحرير التجارة الخارجية في تحفيز الصناعة للوصول الى الحجم الامثل واستغلال الطاقة الانتاجية بالكامل، وهنا يجب الحذر عند تفسير الزيادة في الإنتاجية بسبب وفورات الحجم وذلك لأن المنشآت التي تتمتع بقوة احتكارية قبل تحرير التجارة ستكون امام خيارين، اما التوسع في الإنتاج وتحقيق الوفورات أو الخروج من السوق، وبموجب هذا المفهوم يبقى الاثر الصافي للتحرير على الإنتاجية غير واضح ويعتمد على عدة عوامل مثل خصائص الزيادة في الطلب الجديد الناجمة عن التحرير بالإضافة إلى سهولة الدخول والخروج من الصناعة وطبيعة المنافسة.

ثالثاً: التخلص من التكاليف غير المبررة:

يؤدي ارتفاع مستوى المنافسة الى توجيه اهتمام الإدارة للتقليل من نسب الهدر والتبذيرات المختلفة وزيادة مراقبتها للنفقات المختلفة، والاهتمام باستكشاف الأسواق الجديدة لانتاجها.

Text Stamp

رابعاً: تشجيع استراتيجيات البحث والتطوير:

أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين السياسة التجارية ونمط النمو ومستويات البحث التطوير، حيث وجد ان الصناعات التي تتمتع بأسواق اكبر تنفق بمعدلات اكبر على عملية التطوير والتحديث وتحسين تأهيل وتدريب القوى العاملة.

(٢-٦) الوضع الصناعي في الاردن:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الكلفة الجارية في عام ١٩٩٤ نحو ١٨،٨٪ مقابل ١٤،٤٪ في عام ١٩٨٨ و ١٦،٦٪ في عام ١٩٧٩ جدول رقم (٢-١). اما في مجال تشغيل العمالة الاردنية، فقد بلغت مساهمة هذا القطاع في عام ١٩٩٤ نحو ١٢٪ في حين تراوحت هذه المساهمة ما بين ٨،٦٪ في عام ١٩٧٩ و ١٠،٣٪ في عام ١٩٨٨. وعلى صعيد الصادرات الوطنية، فقد بلغت قيمة الصادرات الصناعية غير الاستخراجية نحو ٥٠٥،٥ مليون دينار في عام ١٩٩٤ مشكلة بذلك ما نسبته ٦٣،٧٪ من اجمالي الصادرات الوطنية مقابل ٤٢،٩٪ في عام ١٩٧٩ و ٤٦،٥٪ في عام ١٩٨٨، جدول رقم (٢-٢).

وعلى الرغم من النتائج الايجابية التي اظهرها قطاع الصناعة خلال الفترة الاخيرة، الا ان مساهمته لا زالت ضئيلة ومتواضعة وذلك بالمقارنة مع مستوى الطموح والاهتمام الكبير الذي حظي به هذا القطاع في خطط التنمية المتعاقبة. وقد كان ذلك جلياً في نتائج العديد من الدراسات التي اظهرت بأن القطاع لا زال يعاني من انتشار الاحتكارات وارتفاع في التكاليف وما يتبع ذلك من انخفاض لمستوى الكفاءة الاقتصادية وضعف مقدرته على النمو والتوسع. Bani-Hani et al (١٩٨٩).

Text Stamp

جدول رقم (٢-١)
مساهمة القطاع الصناعي الاردني في الناتج والعمالة

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة الجاري (مليون دينار)	الانتاج الصناعي بسعر الكلفة الجاري (مليون دينار)	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج (٪)	العاملون في القطاع الصناعي/ الف عامل	اجمالي العاملين/ الف عامل	حصة القطاع الصناعي من اجمالي العاملين (٪)
١٩٧٩	٨٨٠,٥	١٤٦,٤	١٦,٦	٣٣,٧	٣٩١,١	٨,٦
١٩٨٠	١٠٥١,٤	١٧٣,٥	١٦,٥	٣٥,٩	٤٠٥,٣	٨,٩
١٩٨١	١٣٠٩,١	٢٣٣,٤	١٧,٨	٣٩,٣	٤١٨,٤	٩,٤
١٩٨٢	١٥٢٧,٩	٢٥٩,٠	١٧,٠	٤١,٩	٤٣١,٨	٩,٧
١٩٨٣	١٦٠٨,٤	٢٤٧,٨	١٥,٤	٤٤,٦	٤٤٥,٣	١٠,٠
١٩٨٤	١٧٦٤,٢	٣١٠,٦	١٧,٦	٤٧,٤	٤٥٨,٥	١٠,٣
١٩٨٥	١٧٨٢,٥	٢٧١,٠	١٥,٢	٤٩,٩	٤٧٢,٣	١٠,٦
١٩٨٦	١٨٢٠,٨	٢٦٢,٢	١٤,٤	٥٢,٧	٤٩٢,٥	١٠,٧
١٩٨٧	١٨٧٨,٠	٢٨٠,٥	١٤,٩	٥٣,٦	٥٠٩,٣	١٠,٥
١٩٨٨	١٩٤٦,٦	٢٧٩,٤	١٤,٤	٥٣,٨	٥٢١,٨	١٠,٣
١٩٨٩	٢١٠٩,٦	٤٠٩,٢	١٩,٤	٥٤,٥	٥٢٣,٥	١٠,٤
١٩٩٠	٢٣٢٤,٥	٣٦٠,١	١٥,٥	٥٣,٥	٥٢٤,٢	١٠,٢
١٩٩١	٢٥٠٥,٦	٤٦٨,٦	١٨,٧	٥٦,٩	٥٥٢,٠	١٠,٣
١٩٩٢	٢٩٦٠,٩	٥٣٦,٨	١٨,١	٦١,٨	٦٠٠,٠	١٠,٣
١٩٩٣	٣٢٠٤,٩	٥٣٤,٢	١٦,٧	٩١,١	٨٥٩,٣	١٠,٦
١٩٩٤	٣٥٣٥,٧	٦٦٣,٨	١٨,٨	١٠٩,٣	٩١٠,٩	١٢,٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

ولكي يتمكن القطاع الصناعي من استغلال فرصه في النمو، فقد ادرك واضعو السياسة الاقتصادية بأنه لا بد من توفير المناخ الملائم لذلك من خلال سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تقليل الكلفة وتحسين كفاءة استغلال الموارد، ويتمثل أبرز هذه الإصلاحات في تحرير نظام التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسسية بهدف توسيع الأسواق وتحسين الإنتاجية الصناعية وزيادة الارتباط بالاسواق العالمية (Word Bank. B. 1988) وبالفعل فقد تبنى الاردن منذ عام ١٩٨٩ سياسة تجارية تحررية تهدف الى فتح المجال امام قوى السوق وعوامل المنافسة الداخلية والخارجية للعمل على اعادة هيكلة القطاع الصناعي،وذلك في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبناه الحكومة الأردنية بمساعدة ودعم من صندوق النقد والبنك الدوليين. كما تم التوجه نحو تعزيز ربط الاقتصاد الاردني بالاقتصاد

Text Stamp

العالمي، حيث تم البدء بالتفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية.

جدول رقم (٢-٢)
مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الوطنية

(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	الصادرات الصناعية *	الصادرات الوطنية	نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الوطنية٪	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي ٪
١٩٧٩	٩٨١,٠	٣٥.٤	٨٢.٦	٤٢.٩	٨,٤
١٩٨٠	١١٨٠,٣	٥٠,٠	١٢٠,١	٤١.٦	١٠,٢
١٩٨١	١٤٦٩,٣	٨٠,١	١٦٩,٠	٤٧.٤	١١,٥
١٩٨٢	١٧٠١,١	٨٧.٨	١٨٥,٦	٤٧.٣	١٠,٩
١٩٨٣	١٨٢٨,٧	٧٢.٦	١٦٠,١	٤٥.٤	٨,٨
١٩٨٤	١٩٨١,٤	١٤٠,٢	٢٦١,١	٥٣,٧	١٣,٢
١٩٨٥	٢٠٢٠,٢	١٢٠,٧	٢٥٥,٣	٤٧,٣	١٢,٦
١٩٨٦	٢١٦٣,٦	٩٩,٠	٢٢٥,٦	٤٣,٩	١٠,٤
١٩٨٧	٢٢٠٨,٦	١٢٦.٨	٢٤٨.٨	٥١.٠	١١,٣
١٩٨٨	٢٢٦٤,٤	١٥١,١	٣٢٤,٨	٤٦.٥	١٤,٣
١٩٨٩	٢٣٧٢,١	٢٦٢,٩	٥٣٤,١	٤٩,٢	٢٢,٥
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٣٢٠,١	٦١٢,٣	٥٢,٣	٢٢,٩
١٩٩١	٢٨٥٥,١	٣٠٠,٤	٥٩٨,٦	٥٠,٢	٢١,٠
١٩٩٢	٣٤٩٣,٠	٣٣٥,٥	٦٣٣,٨	٥٢,٩	١٨,١
١٩٩٣	٣٨٠١,٧	٣٧٢,٨	٦٩١,٣	٥٣,٩	١٨,٢
١٩٩٤	٤٢٠١,٣	٥٠٥,٥	٧٩٣,٩	٦٣,٧	١٨,٩

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

* الصادرات الوطنية باستثناء صادرات الفوسفات والبوتاس والحيوانات الحية والخضروات والفواكه.

(٢-٧) سياسات قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية:

لغاية عام ١٩٨٢، لم يكن هناك سوى القليل من القيود الكمية على التجارة الخارجية، في حين تم توفير الحماية للصناعة المحلية من خلال فرض رسوم جمركية منخفضة نسبياً على المدخلات المستوردة وأخرى مرتفعة نسبياً على الواردات المنافسة، وفي مطلع الثمانينات واجه قطاع الصناعة ارتفاع في التكاليف وتقلص في الأسواق الخارجية نتيجة للكساد الذي أصاب المنطقة، مما دفع الحكومة إلى وضع قيود على المنافسة الخارجية من خلال التدرج في فرض معدلات التعريفة الجمركية، وقد شملت قوائم السلع التي أخضعت للرسوم الجمركية خلال الفترة

Text Stamp

(٨٣-١٩٨٧) حوالي ١٠٠ سلعة بمعدلات منخفضة وحوالي ٢٥٠ سلعة منافسة للإنتاج المحلي بمعدلات مرتفعة. كما تم في عام ١٩٨٤ وضع قيود كمية أمام ٣٢ سلعة مستوردة منافسة للإنتاج المحلي شكلت المستوردات منها نحو ٤٠٪ من إنتاج الصناعة المحلية حسب أرقام عام ١٩٨٣ (Akram. 1987) ولاغراض ميزان المدفوعات، فقد تم في نهاية عام ١٩٨٨ حظر استيراد العديد من السلع الكمالية وبعض السلع ذات القيمة العالية ورفع الرسوم الجمركية بدرجة عالية على سلع اخرى. الا انه تم التخلي عن هذه القيود بعد فترة قصيرة نسبياً.

وقد ادى النظام التجاري القائم الى التحيز نحو نشوء واستمرار صناعات احلال المستوردات التي تكونت من مؤسسات ذات كفاءة عالية. ومؤسسات اخرى اقل كفاءة واخرى غير كفؤة ساعد على نشوئها وبقائها البيئة الاحتكارية التي اكتسبتها نتيجة للقيود التي فرضها النظام التجاري من جهة. اضافة للقيود التي فرضت على المنافسة الداخلية ما بين المنتجين المحليين وذلك من خلال انظمة تراخيص الاستثمار، حيث عملت تعقيدات نظام تراخيص الاستثمار على الحد من دخول المؤسسات المنافسة للسوق وخروج المؤسسات غير المربحة من السوق في الوقت المناسب، مما منع حصول تغيرات في نمط وهيكل قطاع الصناعة لفترة طويلة من الوقت وفي الواقع لم يكن بمقدور الحكومة وهي توفر الدعم والحماية التمييز ما بين الصناعات الكفؤة والصناعات غير الكفؤة، وعلى الرغم من محاولة الحكومة تحفيز الصادرات من خلال العمل بنظام الاستردادات الجمركية وتوفير التمويل لمستلزمات هذا القطاع بتكلفة اقل من السوق، الا ان ذلك لم يلغ التحيز في نظام الحوافز القائم باتجاه الانتاج للسوق المحلي وليس للتصدير.

ونتيجة لازمة المدفوعات في نهاية عام ١٩٨٨ . لجأ الاردن نحو صندوق النقد الدولي للمساعدة في تطبيق حزمة من الاصلاحات الاقتصادية شملت اصلاح نظام التعرفة الجمركية ونظام التجارة الخارجية بالاضافة الى اجراء اصلاحات موازية على صعيد نظام تشجيع الاستثمار واصلاحات مؤسسية اخرى بهدف دعم وتنمية قطاع الصناعة بما يؤدي الى تكامل افضل للاقتصاد الاردني مع الاقتصاد العالمي وبما يعزز من التنافسية

Text Stamp

الخارجية للصناعة الاردنية. وذلك من خلال تحسين توزيع واستغلال الموارد وتوجيهها نحو الصناعات المتاجرة وتوسيع قاعدة التصدير.

وقد شملت هذه الاصلاحات رفع القيود الكمية على بعض السلع ليصبح حجم الصناعات المحمية بهذا الاسلوب ٧٪ عام ١٩٩٠ بدلا من ٤٠٪ عام ١٩٨٨ (١٣)، وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩٢ تم اجراء المزيد من التعديلات على معدلات التعرفة الجمركية بحيث تم تخفيض الحد الاعلى للتعرفة الجمركية الى ٦٠٪ ومن ثم الى ٥٠٪ للسلع التي لها بديل محلي باستثناء الكمالية، بالاضافة الى ازالة القيود الكمية والحظر الاستيرادي المفروض على نحو ١١ سلعة ورفع الحد الادنى للتعرفة على المستوردات الى ٥٪. وفي مطلع عام ١٩٩٤. تم اجراء تخفيض اخر على الرسوم الجمركية بحيث يصبح حدها الاعلى ٥٠٪ باستثناء ثلاثة سلع، والعمل على تخفيض الرسوم على قائمة من السلع الرأسمالية الى صفر٪ و ٥٪ و ١٠٪. وقد ادت هذه الاجراءات الى التقليل بشكل كبير من تباين معدلات الحماية الفعلية ما بين الصناعات المحلية واتاحة المجال امام تحفيز الاستثمار ولا سيما في قطاع الصادرات والذي حظي بإهتمام كبير خلال هذه الفترة وذلك من خلال وضع البرامج اللازمة لتوفير التمويل المناسب لمستلزمات هذا القطاع واستكشاف فرص التسويق في الخارج.

(٢-٨) تقييم اداء القطاع الصناعي في مرحلة التحرر التجاري

حقق القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية والتعدينية والكهرباء) خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٨٨) معدلات نمو مرتفعة فاقت معدلات نمو الناتج المحلي. حيث بلغ معدل نمو القيمة المضافةلهذا القطاع بالاسعار الجارية خلال الفترة المذكورة نحو ١٧,٥٪ سنويا ، بالاستناد الى بيانات المسوحات الصناعية، وخلال فترة الاصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٤. فقد تراجعت معدلات النمو هذه الى نحو ١١,٧٪ سنويا، وقد ساهم في تراجع معدلات النمو خلال هذه الفترة احداث ازمة الخليج حيث ادى ذلك الى خسارة القطاع الصناعي لجانب كبير من اسواقه في الخارج جدول رقم (٢-٣).

Text Stamp

وعلى الرغم من تراجع معدلات النمو. فقد تمكن القطـاع الصنـاعي مـن تحسـين مستوى مسـاهمته في النـاتج والعمالـة. وكذلـك فقـد شـهدت مسـاهمته في الصـادرات الوطنية تحسناً ملحوظاً في الفترة الاخيرة. ومـن المؤشـرات الهامـة الـتي تكشـف عـن تحقق العديد من النتائج الايجابية على صعيد اداء قطـاع الصناعـة ، نمـو الصـادرات الصناعية جدول رقم (٢-٢) وزيادة اهميتها في اجمالي الصادرات الوطنية حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من اجمالي الصـادرات في عـام ١٩٩٤ نحـو ٦٣,٧٪ مقابل ٤٦,٥٪ في عام ١٩٨٨ و ٤٢,٩٪ في عام ١٩٧٩.

ويضاف الى النتائج الايجابية التي حققها القطاع الصناعي والمشـار اليهـا اعـلاه، تحسن مؤشرات المنافسـة الخارجيـة للصـادرات الوطنيـة، مـن حيـث تزايـد اهميـة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات الوطنية. وتحسن تنـوع اسـواق التصديـر في الخارج، حيث يكشف التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية جدول رقـم (٢-٤)، عـن تراجع نسبة الصادرات الوطنيـة الى اسـواق الـدول العربيـة مـن نحـو ٢٥,٦٪ في عـام ١٩٨٨ الى نحو ٢٢,٥٪ في عام ١٩٩٤. وزيادة نسبة الصادرات الى البلدان الاخرى من ١٤,٢٪ الى ١٧,١٪ في عام ١٩٩٤. كما شهد سعر الصرف الفعال الحقيقـي والاسمـي انخفاضاً واضحاً وشبه مستمر منذ عام ١٩٨٩ كما يظهر في جـدول (٢-٥) ممـا يؤكـد تحسن تنافسية الانتاج الاردني امـام منافسـة الـواردات وتحسـن تنافسـية الصـادرات الوطنية في الاسواق الدولية، وامكانية تحقيقهـا لمزيـد مـن المكاسـب في تلـك الاسـواق والمساهمة بشكل اكبر في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي.

Text Stamp

جدول رقم (٢-٣)
معدلات النمو في فروع قطاع الصناعة (٪)

نوع الصناعة (ISIC)	١٩٧٩-١٩٨٨			١٩٨٩-١٩٩٤		
	القيمة المضافة	العمالة	رأس المال	القيمة المضافة	العمالة	رأس المال
المقالع والتعدين (٢٩٠)	١٨,٦	٥,١	٣٠.٤	١٨,٩	٤,١	٦,٣
المواد الغذائية (٣١١,٢)	١٦,٦	١١.٠	٢٤.٠	٢٤,٩	١١,٣	٢١,٠
المشروبات (٣١٣)	٢٢.٧	-٠.٦	٧.٩	٢٠,٣	٢١,٢	٤٦,٣
التبغ والسجاير (٣١٤)	١٦,١	٧.٦	٠.٩٤	١٣,١	٥,٠	١٢١,٥
الغزل والنسيج (٣٢١)	١٥,٣	٢.٩	٩.٢	٢٥,٤	١٦,٧	٣٤,٦
الملبوسات الجاهزة (٣٢٢)	١٢,٣	١٠.٨	٢٣.٧	٢٣,٧	١٧,٢	٨١,٣
الدباغة والجلود (٣٢٣)	١٦,٧	٣,١	١٠.٤	٣١,٠	١٤,٣	٢٣,٦
الاحذية (٣٢٤)	١٦,٣	٨.٩	١٥.٨	١٦,٩	٤,٩	٣١,٢
منتجات الاخشاب والاثاث (٣٣١,٢)	٩,٢	١٣.٣	٤٢.٥	٢١,٠	١٤,١	٢٠,٦
الورق ومنتجاته (٣٤١)	١٧,٢	٨.٥	٢٧.٤	٢٥,٩	١٧,٣	١٦,٤
الطباعة والنشر (٣٤٢)	١٨,٨	١٠.٧	٣٩.٤	١٧,٩	١٠,٠	٢٢,٨
الصناعات الكيماوية (٣٥١,٢)	٢٥,٢	١٤.٧	٣٦.٠	٢٢,٢	١٣,٥	٣٨,٦
تكرير البترول (٣٥٣)	٤١,٣	٣,٩	٨,٢	-١١,٧	٥,٤	-٧,٥
منتجات المطاط (٣٥٥)	٨٦,٢	٧٠,٠	٣٣٣.٩	٢٥,٨	١٠,٠	٢٠,١
منتجات البلاستيك (٣٥٦)	١١,٨	١٣,٢	١٨,٢	٢٥,٤	١٣,٧	٢٧,٥
المنتجات غير المعدنية (٣٦)	١٤,٥	٤,٨	٢١.٤	١٤,٠	٩٥,٧	-٢,٦
المنتجات المعدنية الاساسية (٣٧١,٢)	١٧,٦	٧,٢	١٠,٦	١٥,٦	١٤,٠	٣٠,٧
المنتجات غير الكهربائية (٣٨١,٢)	٨,٦	٧.٨	١٤.٨	٢٣,١	١٤,٦	٢٠,٦
المنتجات الكهربائية (٣٨٣)	٢٦,٢	٨.٩	٢٣.٣	٥٧,٠	٢٣,١	٥٩,٥
معدات النقل (٣٨٤,٥)	٨٥,٤	٨١.٢	٢٨٣.١	٧٤,٧	٢٨,٠	١٨,١
انتاج الطاقة (٤١٠)	٣٤,١	١٣.٨	٢٤.٨	٩,٢	٢,٣	٣,٥
خدمات صناعية (٩٠١)	٢١,٣	٨.١	٦.٩	٩,٠	١٠,٨	٣٢,٧
اجمالي القطاع الصناعي	١٧,٥	٧.٨	١٨.٣	١١,٧	١٠,٨	٩,٦

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

Text Stamp

جدول رقم (٢-٤)

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (٪)

السنة	الدول العربية	دول الاتحاد الاوروبي	اوروبا الشرقية	الدول الاوروبية الاخرى	الولايات المتحدة الامريكية	الصين	الهند	اليابان	البلدان الاخرى	المجموع
١٩٧٩	١٨.٨	٤٣.٣	٧.٣	١.١	٧.٥	١.٤	٠.٦	٦.٣	١٣.٧	١٠٠
١٩٨٠	٢٠.٨	٤٢.٣	٥.٦	٠.٩	٨.٦	١.٤	٠.٣	٧.٢	١٣.٠	١٠٠
١٩٨١	٢٠.٥	٣٧.٢	٦.٥	٠.٨	١٥.٩	١.٣	٠.٢	٦.٨	١٠.٩	١٠٠
١٩٨٢	٢٣.٦	٣٢.٨	٧.٠	٢.١	١٢.٦	١.٣	٠.٢	٧.٦	١٢.٧	١٠٠
١٩٨٣	٢٢.٧	٣٣.٢	٦.٠	١.٥	١١.٩	١.١	٠.١	٩.٣	١٤.٢	١٠٠
١٩٨٤	٢٢.٩	٣٣.٦	٥.١	٤.٤	١١.١	٠.٩	٠.١	٧.٤	١٤.٤	١٠٠
١٩٨٥	٢٤.٥	٣١.٨	٥.٧	٥.٨	١١.٩	١.٣	٠.٢	٦.٣	١٢.٦	١٠٠
١٩٨٦	٢٠.٣	٣٧.٦	٥.٧	١.٤	٨.٩	١.٣	٠.٦	٧.٨	١٦.٥	١٠٠
١٩٨٧	٢٥.٥	٣٤.٠	٦.١	١.٢	١٠.٢	١.٦	٠.٢	٦.١	١٥.٢	١٠٠
١٩٨٨	٢٥.٦	٣١.٧	٦.٥	١.٢	١٢.٦	١.٧	٠.٣	٥.٣	١٤.٢	١٠٠
١٩٨٩	٢٧.٤	٣٢.٦	٤.٥	١.٩	١٣.٩	١.٨	٠.٧	٣.٧	١٣.٥	١٠٠
١٩٩٠	٢٥.٤	٣٠.٨	٤.٩	١.٣	١٧.٤	١.٤	١.٣	٣.١	١٤.٣	١٠٠
١٩٩١	١٩.٨	٣٢.٣	٥.٠	١.١	١٠.٤	١.٧	٣.١	٣.٦	٢٣.٠	١٠٠
١٩٩٢	٢٠.٩	٣١.٦	٥.٩	١.٢	١١.١	٢.٤	١.٤	٦.٠	١٩.٧	١٠٠
١٩٩٣	٢٠.٣	٣٣.٢	٦.١	٠.٩	١٢.٧	٢.١	١.٨	٥.٠	١٧.٩	١٠٠
١٩٩٤	٢٢.٥	٣٥.٥	٥.٨	١.١	٩.٨	٢.٦	١.٦	٤.٠	١٧.١	١٠٠

المصدر: البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد مختلفة.

Text Stamp

جدول رقم (٢-٥)
مؤشر سعر الصرف الفعال في الاردن (١٩٨٠=١٠٠)
الاسمي (NEER)، الحقيقي (REER)

السنة	NEER	REER
١٩٧٩	٩٨,٢٥	٩٩,٩٦
١٩٨٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
١٩٨١	١٠٤,٣٤	١٠٠,٨٥
١٩٨٢	١٠٩,٥٩	١٠٤,٩١
١٩٨٣	١١٤,٤٥	٩٦,٥٢
١٩٨٤	١١٩,٦٦	١١٠,٣٢
١٩٨٥	١٢٣,٩٥	١١٠,٩٢
١٩٨٦	١١٧,٢٦	١٠١,١٤
١٩٨٧	١٠٩,٧٣	٩٠,٥٥
١٩٨٨	٩٨,٧٩	٨١,٨٢
١٩٨٩	٧٠,٠٨	٦٧,٣٨
١٩٩٠	٥٨,٦٥	٦١,٤٨
١٩٩١	٥٩,٠٤	٦٢,٥٣
١٩٩٢	٥٩,٦٠	٦١,٤٠
١٩٩٣	٦٢,٩٩	٦٢,٩٨
١٩٩٤	٦١,٨٨	٥٩,٤٧

المصدر: International Monetary Fund. International Financial Statistics, Different Issues.

$$NEER = \prod_{i=1}^{n} * R_i^{w\,i}$$

$$REER = \prod_{i=1}^{n} * \left(\frac{p_j}{p_i} \right) * R_i^{w\,i}$$

$$Wi = Wx_i Vx + Wm\,Vm$$

Ri : عدد وحدات الدينار مقابل وحدة عملة الشريك الاجنبي.

Wi : الاهمية النسبية للتجارة مع الشريك الاجنبي.

Pj : مؤشر الاسعار في الاردن.

Pi : مؤشر اسعار الشريك الاجنبي.

Vm. Vx : اهمية الصادرات والواردات للشريك الاجنبي.

n : عدد اهم الشركاء التجاريين (n =١٦)

Text Stamp

الفصل الثالث

المنافسة في قطاع الصناعة الأردني

Text Stamp

الفصل الثالث
المنافسة في قطاع الصناعة الأردني

(٣-١) تمهيد:

استندت الأراء المطالبة بتحرير التجارة الدولية الى المكاسب التي ستحققها الدول نتيجة التحرير على صعيد تحسين البيئة التنافسية لاقتصادات هذه الدول (فريشتاك، ١٩٨٩). حيث يعتقد بأن توفر اجواء المنافسة في جميع فروع القطاع الصناعي بسبب تحرير الواردات من مختلف السلع سوف يؤدي بالضرورة الى اعادة تخصيص الموارد في هذه الدول لصالح فروع الصناعة التي تتمتع بميزة نسبية لتحقق بذلك كفاءة تخصيص الموارد (Allocative efficiency) . وعلى صعيد اخر فقد اشارت العديد من الدراسات الى الدور الايجابي الذي تلعبه منافسة الواردات في الحد من ارتفاع التكاليف والهدر المرتبطين بوجود القوى الاحتكارية (monopoly inefficiency) لا سيما في اقتصادات الدول النامية علاوة على تشجيع استراتيجيات البحث والتطوير واستكشاف منافذ جديدة للتسويق، وبالتالي لا بد وان تؤدي هذه المكاسب الى تحسين مستويات الإنتاجية الكلية للعناصر في فروع الصناعة المختلفة وتحقيق معدلات نمو مضطردة (Tybout, 1992).

وفي هذا الفصل سيتم القاء الضوء على مفهومي المنافسة والكفاءة وعلاقتهما المتبادلة، ومن ثم استعراض أبرز مقاييس القوى الاحتكارية. كما سيتم تقدير القوى الاحتكارية في فروع قطاع الصناعة الاردني باسلوبين مختلفين يركز احدهما على هيكل السوق والاخر على سلوك المؤسسات في السوق. مما يتيح المجال امام تقييم اثر

Text Stamp

سياسة تحرير التجارة الخارجية على هيكل وسلوك القطاع الصناعي بفروعه المختلفة، ويخلص الفصل باستقراء موجز لابرز نتائج التحليل المذكور.

(٣-٢) العوامل المحددة للمنافسة والكفاءة:

تشير الادبيات الاقتصادية الى اهمية عامل المنافسة في تحديد اداء المؤسسات الصناعية وكفاءتها من منظور اجتماعي واقتصادي. ويعتبر عامل المنافسة من ابرز عوامل السلوك في نموذج تحليل المؤسسة الصناعية (Industrial Organization analysis Model) حيث يشير هذا النموذج الى علاقة الشروط الاساسية والعوامل الهيكلية للسوق بسلوك المؤسسات وادائها، (Sherer, 1983) ، على النحو التالي:

الشروط الاساسية للسوق – هيكل السوق–سلوك المؤسسات– اداء المؤسسات

ويعرف النموذج المذكور الشروط الاساسية للسوق بطبيعة وخصائص العرض والطلب، من حيث المرونات السعرية والتقاطعية (Price and Cross elasticities) والمواد الخام والتكنولوجيا، والتي تتحدد في ضوئها السمات الاساسية لهيكل السوق، المتمثلة في عدد الباعة (المنتجين) وعدد المشترين (المستهلكين) وتنوع الانتاج ومستوى عوائق الدخول امام اية مؤسسات من خارج الصناعة الى الصناعة وعوائق الخروج من الصناعة وهيكل التكاليف. كما يفترض هذا النموذج بان سلوك المؤسسة يتحدد بمجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تستخدمها لتحقيق اهدافها، مثل السياسات السعرية والكمية واستراتيجيات الدعاية والاعلان والبحث والتطوير. ويمثل الاداء تقييم المجتمع لكفاءة المؤسسة، ومن ابرز المعايير المستخدمة لتقييم الاداء معيار الكفاءة الفنية (Technical Efficiency) ومعيار الكفاءة الاقتصادية او التخصيصية (Allocation Efficiency) بالاضافة الى معايير الاستقرار السعري والعدالة على المستوى القومي.

ولما كانت المنافسة في سوق السلع النهائية تعرف على انها مقدرة البائع على التحكم بالسعر، فان المنافسة يمكن تصنيفها وفق النموذج المشار اليه اعلاه كأحد مكونات

Text Stamp

سلوك المؤسسات، وبالتالي فان مجموعة العوامل التي تحدد المقدرة على التحكم بالسعر ليست سوى السمات الهيكلية للسوق. فعلى سبيل المثال فإن سلوك مؤسسة المنافسة التامة الذي يتميز بمساواتها للسعر مع التكلفة الحدية للانتاج.وعدم القدرة على التحكم بالسعر، ليس سوى نتيجة للهيكل التنافسي للسوق المتمثل بوجود عدد كبير من الباعة والمشترين وتجانس الانتاج وانعدام عوائق الدخول. وعليه فإن سلوك المنتج سوف يكون مختلفاً اذا ما اختلفت السمات الهيكلية للسوق.

وقد جرت العادة بان يتم التمييز ما بين اربع حالات للسوق من حيث درجة المنافسة، وتشمل حالة المنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وحالة الاحتكار التام. ويتباين سلوك المنتج في كل من هذه الحالات. ففي حالة المنافسة التامة فإن المؤسسة لن تستطيع رفع اسعارها وذلك بسبب وجود عدد كبير من المنتجين المماثلين، وبالتالي فإن ايرادها سوف ينخفض بشكل كبير اذا ما قامت برفع السعر، وعليه يقوم المنتج بتحديد كمية انتاجه عند تساوي تكلفته الحدية مع السعر السائد في السوق (الايراد الحدي) وفي المدى الطويل، فإن وجود اية ارباح اقتصادية في الصناعة سيؤدي، في ظل عدم وجود عوائق الدخول، الى دخول منتجين جدد الى السوق وانخفاض الايرادات بالنسبة لكل منتج ليصبح السعر الذي يتقاضاه كل منتج في الاجل الطويل مساوياً لأدنى مستوى تكلفة للوحدة ممكن ومساوياً ايضاً للتكلفة الحدية للانتاج.

وكما هو معروف، فإن الانتاج باقل مستوى ممكن من التكلفة المتوسطة عادة ما يشار اليه في ادبيات الاقتصاد الجزئي بالكفاءة الفنية للمنشأة. أي انتاج اكبر كمية ممكنة باستخدام عناصر الانتاج المتوفرة. وبالتالي لا يوجد هدر او تبذير. ومن ناحية اخرى، فان شرط تساوي السعر مع التكلفة الحدية الذي يميز سلوك مؤسسة المنافسة التامة يشير الى كفاءة تخصيص العناصر، بمعنى ان مقدار ما يرغب المستهلكون في التضحية به ثمنا للسلعة المنتجة يساوي ما تم التضحية به من بدائل اخرى بسبب انتاجها.

Text Stamp

اما على صعيد السلوك السعري للمحتكر وادائه. فقد اشار نموذج تحليل المؤسسة الصناعية لذلك النوع من السلوك كنتيجة لخصائص هيكل السوق المتمثلة بوجود موانع امام دخول منتجين جدد مما يحافظ على بقاء عدد قليل من المنتجين او منتج واحد في حالة الاحتكار التام، واتاحة المجال امام تمايز السلع المنتجة. وبالتالي يمكن تعريف القوى الاحتكارية على أنها مقدرة المنتج على التحكم بالسعر من خلال التحكم في كمية المعروض من انتاجه في السوق. وعادة ما يترتب على هذا النمط من هيكلية السوق اتاحة المجال امام المنتجين او المنتج رفع السعر دون ان يؤدي ذلك بالضرورة الى تخفيض الايرادات، حيث تقوم المؤسسة المنتجة بتعظيم ارباحها من خلال مساواة الايراد الحدي بالتكلفة الحدية للانتاج، وبالتالي فإن السعر سيكون اكبر من التكلفة الحدية، مما يعني وجود خسارة اجتماعية نتيجة تخصيص الموارد لانتاج سلعة الايراد من انتاجها اقل من تكلفة الفرصة البديلة له، والمتمثلة بخسارة الانتاج في اماكن اخرى، وبالتالي فإن ذلك سوف يقلل من الكفاءة التخصيصية للعناصر في الاقتصاد ككل. هذا من جهة، ومن جهة اخرى فإنه عادة ما يرتبط بسلوك المحتكر السعري وجود نوعين من انعدام الكفاءة الفنية، الاول ويطلق عليه عدم الكفاءة الداخلية (Internal Inefficiency) ويشير الى زيادة التكاليف والتبذيرات الناجمة عن غياب دافع المنافسة ومتابعة اهداف اخرى غير هدف تعظيم الربح، اما الثاني فيطلق عليه عدم الكفاءة السينية (X-Inefficiency) ويشير الى التبذيرات والتكاليف الناتجة عن محاولة المحتكر منع دخول مؤسسات جديدة مثل الاحتفاظ بطاقة انتاجية معطلة والمبالغة في الدعاية هذا بالاضافة الى جميع اشكال التبذيرات والتكاليف الاضافية الاخرى.

(٣-٣) مقاييس القوى الاحتكارية:

وفيما يلي استعراض لابرز مقاييس ومؤشرات القوى الاحتكارية وخصائصها:-

(٣-٣-١) معيار ليرنر (Lerner Index):

Text Stamp

يعرف هذا المعيار القوى الاحتكارية للمؤسسة على النحو التالي:

$$L = \frac{P - mc}{P}$$

حيث ان (L) تشير الى معيار ليرنر و (mc) التكلفة الحدية و (P) مستوى الاسعار الذي تبيع به المؤسسة. ويلاحظ ان هذا المعيار يعكس كفاءة المؤسسة التخصيصية مباشرة، الا انه من الصعب توفر البيانات الدقيقة حول التكاليف الحدية والاسعار بالنسبة لفروع الصناعة المختلفة.

(٣-٣-٢) معيار بين (Bain Index):

يشير هذا المعيار الى القوى السوقية من خلال معدل الربح الذي تحققه المؤسسة أي انه

$$B = \frac{\text{الارباح الكلية}}{\text{المبيعات الكلية}}$$

ويمكن باستخدام السعر ومتوسط التكلفة تعريف معيار بين على الشكل التالي:

$$B = \frac{P - AC}{P}$$

حيث ان (AC) تشير الى معدل تكلفة الوحدة المنتجة. ومن ابرز المآخذ على هذا المعيار، ان الارباح في حالة المحتكر قد لا تعبر عن الواقع، حيث تلجأ المؤسسة الى تضخيم التكاليف لاغراض تجنب الضرائب اضافة الى ان الارباح تتاثر مباشرة بالتكاليف والتبذير وليست فقط نتيجة لتغير مستويات القوى الاحتكارية.

(٣-٣-٣) نسبة التركيز الصناعي (Concentration Ratio):

Text Stamp

ياخذ هذا المعيار بالاعتبار تباين احجام المؤسسات في السوق وتوزيعها وتشير الزيادة في نسبة التركيز الى اقتراب الصناعة من كونها احتكارية، وتقل نسبة التركيز كلما زاد عدد المؤسسات وتساوت احجامها، وكلما قلت هذه النسبة فإن الصناعة تقترب من حالة المنافسة. وتحسب نسبة التركيز عادة لعدد معين من المؤسسات الكبرى وفيما يلي نسبة التركيز لاكبر اربعة مؤسسات:

$$CR_4 = \frac{\text{حجم اكبر اربع مؤسسات في الصناعة}}{\text{حجم الصناعة}}$$

حيث ان (CR٤) هي نسبة التركيز لاكبر اربعة مؤسسات في الصناعة،ومن الجدير بالذكر بأن نسب التركيز بشكل عام تتراوح ما بين:

$$(m/n) \leq CR \leq 1$$

حيث ان (m) و (n) هي عدد المؤسسات الكبرى المراد احتساب نسبة تركزها واجمالي عدد المؤسسات في الصناعة على التوالي. وعلى الرغم من ان هذا المعيار يتميز بسهولة احتسابه ، الا انه يؤخذ عليه عدم اعطاء صورة واضحة عن عدد المؤسسات الموجودة في الصناعة وعدم وضوح المعيار الدقيق لحجم المؤسسات.

كما يؤخذ على هذا المعيار انه يشير الى سلوك المؤسسات (القوى الاحتكارية) بطريقة غير مباشرة من خلال السمات الهيكلية للسوق المتمثلة بتوزيع احجامها، وبالتالي فإنه لا يأخذ بالاعتبار اية قيود مؤسسية قد

Text Stamp

تفرضها السياسة الحكومية التسعيرية او التجارية. والتي من شأنها تقييد سلوك المنتج السعري بشكل مباشر بغض النظر عن هيكل السوق.

(٣-٤) تطبيق بعض مقاييس المنافسة على قطاع الصناعة الاردني:

كما لاحظنا سابقاً فان تقدير المنافسة باستخدام معياري لينر وبين يتطلب توفر بيانات دقيقة حول الاسعار والتكاليف مما جعل من الصعب استخدام هذين المقياسين في هذه الدراسة. وسيتم فيما يلي تقدير المنافسة باستخدام طريقتين الاولى هي نسبة التركيز في الصناعة. والثانية هي نسبة السعر الى التكلفة الحديه حيث تم تطوير هذا الاسلوب واستخدامه من قبل الباحث Hall واتبعه اخرون في ذلك. ويشير المقياس الاخير بشكل مباشر الى كفاءة التخصيص والتي تقل كلما زادت نسبة السعر الى التكلفة الحدية عن الواحد، حيث ان الحد الادنى لهذه النسبة هو الواحد، باستثناء حالات قليلة المتمثلة في قيام المنتج بتوخي اهداف اخرى غير هدف تعظيم الربح مثل تعظيم الايرادات، وفي هذه الحالات النادرة، فإن النسبة تكون اقل من الواحد ولكن لا يمكن بأي حال ان تقل عن الصفر (١٩٩٥) Roeger ،(١٩٨٨) Hall.

(٣-٤-١) التركيز الصناعي كمؤشر للمنافسة في القطاع الصناعي:

على الرغم من ان نسبة التركيز لا تشير الى مقياس محدد لحجم المؤسسة الا انه ولحسن الحظ فقد اشارت الدراسات العملية في هذا المجال الى أن استخدام المعايير المختلفة للحجم عادة، تعطي نتائج متقاربة. ومن بين المعايير المستخدمة لقياس حجم المؤسسة معيار عدد العاملين او القيمة المضافة او راس

Text Stamp

المال، وسنستخدم فيما يلي المعيار الاول المتمثل في عدد العاملين لاحتساب نسب التركيز لاكبر اربع مؤسسات في كل فرع من فروع الصناعة وذلك على النحو التالي:

$$CR\,٤ = \frac{\text{اجمالي عدد العاملين في اكبر اربع مؤسسات في الصناعة}}{\text{اجمالي عدد العاملين في مجمل الصناعة}}$$

وقد تم احتساب نسب التركيز لفروع القطاع الصناعي الرئيسية لعام ١٩٩١ جدول رقم (٣-١). ومقارنتها بالنسب المحسوبة لعام ١٩٨٤، وذلك نتيجة لصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة بشكل سنوي. ولحسن الحظ، فإن ذلك لن يؤثر بشكل كبير على نتائجنا من هذه المقارنة، حيث ان نسب التركيز لعام ١٩٨٤ يمكن استخدامها كمؤشر للقوة الاحتكارية في الفترة ما قبل تحرير التجارة وذلك كون التغيرات في عدد المؤسسات واحجامها خلال تلك الفترة كانت طفيفة. ويمكننا الافتراض بان نسب التركيز لعام ١٩٩١ تتضمن التغيرات التي طرأت على هيكلية الاسواق. من حيث توزيع احجام المؤسسات وعددها نتيجة لتحرير القيود على التجارة الخارجية. مع الاخذ في الاعتبار ان نسبة التركيز بعد التحرير ستكون اكبر من الواقع وذلك كون سياسة تحرير التجارة وما ارتبط بها من سياسات لتشجيع الاستثمار والتغلب على العديد من عوائق الدخول المؤسسية التي كانت مفروضة في السابق، من شانها اتاحة المجال امام دخول منتجين جدد الى صناعات كانت مقتصرة على عدد محدود من المنتجين. وبالتالي فإنه يعتقد بشكل عام بأن نسب التركيز قد انخفضت خلال الاعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و١٩٩٤ عن مستواها في عام ١٩٩١.

يتضح من خلال مقارنة نسب التركز الصناعي قبل وبعد بدء العمل بسياسة تحرير التجارة الخارجية حصول تحسن عام في الهيكل التنافسي لقطاع الصناعة، حيث تراجع المعدل العام للتركز الصناعي من ما معدله ٥٧,٧٪ في عام ١٩٨٤ الى حوالي ٥٢,٦٪ في عام ١٩٩١.

Text Stamp

جدول رقم (٣-١)
معدلات التركيز الصناعي في
المجموعات الصناعية الرئيسية
على اساس عدد العاملين

نوع الصناعة	نسبة التركيز قبل التحرير (١٩٨٤)		نسبة التركيز بعد التحرير (١٩٩١)	
	عدد المؤسسات	CR4 (٪)	عدد المؤسسات	CR4 (٪)
المقالع والتعدين	١٦١	٧٩.٩	١١٨	٨٢,٨
المواد الغذائية	٧٢٦	١٢.٤	١٦٢١	١٠,١
المشروبات	١٦	٥٨.٧	١٦	٧١,٨
التبغ والسجاير	٤	١٠٠.٠	٤	١٠٠,٠
الغزل والنسيج	١١٧	٤٢.٨	١٤٩	٣٦,٤
الملبوسات الجاهزة	٧٢٨	١٦.٥	١٣٢١	١٢,٥
الدباغة والجلود	٣١	٧٠.٣	٥٩	٦٩,٨
الاحذيـــــة	١٠١	٥١.٠	١٦٢	٣٩,٢
منتجات الاخشاب والاثاث	١١٠٠	٢٧.٣	٢٢٥٥	٥,٩
الورق ومنتجاته	١٦	٧٥.٥	٢٧	٥٩,٥
الطباعة والنشر	١٠٠	٥٠.٥	٢٢٨	٣٧,١
الصناعات الكيماوية	٦١	٥٦.٤	٦٩	٤٩,٧
تكرير البترول	١	١٠٠.٠	١	١٠٠,٠
منتجات المطاط	٤	١٠٠.٠	١٥	٧٧,٠
منتجات البلاستيك	٥٤	٢٩.٦	٥٨	٣٥,١
المنتجات غير المعدنية	٨٤٨	٣١.٩	١٣٩٠	٣٢,٥
المنتجات المعدنية الاساسية	٣٠	٥١.٨	٢٦	٦٩,١
المنتجات غير الكهربائية	١٢٦٠	٩.٥	١٩١٤	١٤,١
المنتجات الكهربائية	١٢	٨٥.٦	١٤	٨١,٥
معدات النقل	٤	١٠٠.٠	٢٢	٨١,٤
صناعات متفرقة	٧	٧٥.٠	٤٢	٤١,٨
انتاج الطاقة الكهربائية	٣	١٠٠.٠	٣	١٠٠,٠
خدمات صناعية	٣١٤٩	١.٧	١٤٥٧٥	٢,٣
المجمـوع او المعدل	٨٥٣٣	٥٧.٧	٢٤٠٨٩	٥٢,٦

المصدر (١): نصر محمد، مستويات التركيز في الصناعة الاردنية، ابحاث اليرموك م٦، ع ٤٤، ١٩٩٠، ص ص ٧٣-٩٦.
(٢): دائرة الاحصاءات العامة، بيانات احصائية غير منشورة.
(٣): دائرة الاحصاءات العامة، المسح الصناعي ١٩٩١.

هذا وقد شـهدت نسـب الـتركز انخفاضـاً واضحـاً في معظـم المجموعـات الصناعية الرئيسية مثل صناعة منتجات الاخشاب والاثاث، والطباعة والنشـر، والغزل والنسيج، والصناعات الكيماوية. وصناعـة معدات النقـل، الامـر الـذي

Text Stamp

يعكس ارتفاع معدلات الربحية في هذه القطاعات من جهة وسهولة الدخول الى هذه الصناعات من جهة اخرى في الفترة التي شهدت تحريراً للقيود المفروضة على التجارة الخارجية. في حين شهدت نسب التركز ارتفاعاً طفيفاً في عدد محدود من الصناعات من ابرزها صناعة المشروبات، ومنتجات البلاستيك، وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية . وهنا نستنتج ان هذه الصناعات لم تحقق تحسناً في معدلات الربحية. مما دفع الى خروج عدد من الصناعات. وبالتالي يستنتج هنا ان سياسة تحرير التجارة قد ادت الى اعادة توزيع للموارد لصالح المجموعة الاولى من الصناعات.

(٣-٤-٢) تقدير المنافسة وفق اسلوب هال (Hall Approach):

تمكن الباحث هال من تقدير القوى الاحتكارية بشكل مباشر، حيث يعرف هال القوى الاحتكارية بنسبة السعر الى التكلفة الحدية (Markup ratio) والتي تكون مساوية للواحد في حالة المنافسة التامة واكبر من واحد في حالة الاحتكار، وبسبب افتراض هدف تعظيم الربح فان هذه النسبة لن تقل عن الواحد. وقد تمكن هال من خلال ربطه للتكلفة الحدية بدالة الانتاج من تحديد النسبة المذكورة كاحد معاملات دالة الانتاج. التي تاخذ الشكل التالي:

$$Q = \phi F(K, N) \quad \ldots\ldots\ldots (١)$$

تشير الدالة رقم (١) الى أن المنتج يستخدم كلاً من عنصري رأس المال (K) والعمل (N) كمدخلات في انتاج الكمية (Q). ويعبر المتغير (ϕ) عن مؤشر التغير التكنولوجي المحايد أو ما يعرف بـ (Hicks-Neutral Technical Progress). نفترض ان المنتج يستطيع الحصول على أي كمية من العمل عند نفس المستوى من الأجور وان تكلفة استخدام راس المال مساوية للصفر بمعنى ان

Text Stamp

راس المال يتآكل عبر الوقت بغض النظر عن كثافة الاستخدام. كذلك نفترض ان المؤسسة تحدد كمية العمل ورأس المال بعد تحديد مستوى الطلب على انتاجها في السوق بشكل يؤدي الى تحقيق هدفها في تعظيم الربح.

وللتبسيط، سنقوم بداية باحتساب نسبة السعر للتكلفة الحدية للمنتج بافتراض ثبات كمية رأس المال و المستوى التكنولوجي. في هذه الحالة فإن التغير في التكلفة الكلية للانتاج سيكون ناجماً عن التغير في الإنفاق على العمل ويمكن باستخدام الرموز التعبير عن التكلفة الحدية على النحو التالي:

$$MC = X = \frac{W \Delta N}{\Delta Q} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (٢)$$

حيث ان (X) عبارة عن التكلفة الحدية للانتاج (MC) في حالة توافر الفروض السابقة و (W) معدل الأجور. ويمكن الآن إعادة صياغة المعادلة (٢) لتشمل مكوناتها كل من النمو في الناتج والنمو في قوة العمل على النحو التالي:

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{WN}{XQ} \frac{\Delta N}{N} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots \quad (٣)$$

يتضح من المعادلة (٣) بان النمو في الناتج هو عبارة عن النمو في قوة العمل مرجحاً بنسبة مساهمة العمل في الناتج. مع الاخذ بالاعتبار ان قيمة الانتاج في المعادلة السابقة عبارة عن حاصل ضرب الكمية في التكلفة الحدية للانتاج وليس بسعر الإنتاج في السوق.

كما ذكرنا سابقاً فإن نسبة التحديد والمتمثلة في نسبة السعر الى التكلفة الحدية هي المؤشر الذي يعبر لنا عن مستوى المنافسة. وذلك بغض النظر عن هيكل السوق

Text Stamp

المتمثل في عدد المؤسسات المنتجة وعوائق الدخول والخروج. وفيما يلي سيتم الاشارة الى هذه النسبة بالمتغير (μ) حيث ان (μ=P/X).

وبادخال متغير المنافسة الى المعادلة (٣) نحصل على الصيغة التالية:

$$\frac{\Delta Q}{Q}=\mu\frac{WN}{PQ}\frac{\Delta N}{N} \quad \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots (٤)$$

تعتبر المعادلة (٤) مدار اهتمام هذا الفصل ومفادها بأن النمو في الناتج في حالة المنافسة (μ= 1) عبارة عن النمو في قوة العمل مرجحاً بنسبة مساهمة العمل في الناتج مقيماً باسعار السوق. اما في حالة وجود قوة احتكارية في الصناعة فإن نمو الناتج سيكون اكبر من نمو قوة العمل بعد ترجيحه بنسبة مساهمة العمل في الانتاج.

وبعد اتضاح اسلوب هال في ربط القوى الاحتكارية بدالة الانتاج،يمكننا تتبع خطواته باستخدام دالة الانتاج المشار اليها اعلاه والتي تتضمن ادخال عنصر رأس المال متغيراً الى جانب عنصر العمل كاحد مدخلات الانتاج. ولن نفترض شيئاً بخصوص مؤشر التطور التكنولوجي. ضمن هذه الشروط. يصبح تعريف التكلفة الحدية للانتاج على النحو التالي:

$$mc=X=\frac{W\Delta N+r\Delta K}{\Delta Q-\phi Q} \quad \cdots\cdots(٥)$$

ويظهر هنا بان دالة التكلفة الحدية تشمل عناصرها كلا من مجموع التغير في الانفاق على عنصري رأس المال والعمل. منسوباً الى التغير في الانتاج مطروحاً منه مساهمة التطور التكنولوجي في الانتاج (ϕQ)، وبالتالي فإن التكلفة الحدية هنا تعبر عن مقدار التغير في التكاليف المترتبة على توظيف العمل وراس المال منسوبة

Text Stamp

الى ذلك الجزء من الانتاج المتحقق بسبب توظيف المزيد من العمل ورأس المال في العملية الانتاجية، ولذلك تم استبعاد ذلك الجزء من الانتاج المتحقق نتيجة لعوامل اخرى غير توظيف العمل ورأس المال وهذا الجزء عبارة عن مساهمة التطور التكنولوجي في العملية الانتاجية.

ويمكن ادخال معدلات النمو في الناتج وعناصر الانتاج في المعادلة السابقة على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta Q}{Q} = \frac{WN}{XQ}\frac{\Delta N}{N} + \frac{rK}{XQ}\frac{\Delta K}{K} + \phi \qquad \cdots\cdots (٦)$$

وكما هو معروف فإن مساهمة العمل في الانتاج ومساهمة رأس المال في الانتاج يعبران عن مرونة الانتاج للعمل ورأس المال على التوالي. واذا ما افترضنا ان القطاع الصناعي يعمل ضمن شروط العائد الثابت على الحجم (constant return to scale) فإن حصيلة مجموع هاتين النسبتين يكون مساوياً للواحد الصحيح. وبادخال هذا القيد الى المعادلة السابقة، نحصل على المعادلة التالية:

$$\left(\frac{\Delta Q}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) = \frac{WN}{XQ}\left[\frac{\Delta N}{N} - \frac{\Delta K}{K}\right] + \phi \qquad \cdots\cdots (٧)$$

وباضافة مؤشر المنافسة الى المعادلة (٧) فإن الصيغة النهائية للنموذج تصبح على النحو التالي:

$$\left(\frac{\Delta Q}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) = \mu\frac{WN}{PQ}\left[\frac{\Delta N}{N} - \frac{\Delta K}{K}\right] + \phi \qquad \cdots\cdots (٨)$$

Text Stamp

للتبسيط نستخدم فيما يلي تعريف اللوغريثم الطبيعي. وستتم الاشارة الى مساهمة عنصر العمل بالانتاج بالمتغير (αL) مما يمكننا من تبسيط المعادلة (٨) على الشكل التالي:

$$\Delta Ln\frac{Q}{K} = \mu\alpha l\,\Delta Ln\frac{N}{K} + \phi \quad \ldots\ldots(٩)$$

كما يلاحظ، فإن المعادلة السابقة توفر امكانية تقدير القوى الاحتكارية مباشرة (الفجوة بين السعر والتكلفة الحدية) والتي تشير ايضاً الى مستوى الكفاءة التخصيصية، فكلما زادت قيمة (μ) عن الواحد دل ذلك على نشاط السلوك الاحتكاري وتدهور الكفاءة التخصيصية للمصادر. اما اذا قلت (μ) عن الواحد بمعنى ان التكلفة الحدية للانتاج اكبر من السعر. فهذا يشير الى ان المؤسسة لا تهدف الى تعظيم الربح. وعلى الارجح تكون هادفة الى تعظيم الايرادات، وهذه حالة نادرة الحصول وغير واردة في هذه الدراسة بسبب افتراض هدف تعظيم الربح، وتكون هذه النسبة مساوية للواحد في حالة المنافسة التامة.

وقد تم ادخال متغير تأشيري الى المعادلة (٩) قيمته (صفر) للسنوات قبل عام ١٩٨٩ و (واحد) للسنوات خلال فترة تحرير التجارة التي بدىء بتطبيقها اعتباراً من عام ١٩٨٩ ولنهاية فترة الدراسة. وفيما يتعلق بمتغير التطور التكنولوجي (ϕ) فقد تم تجزئته الى جزئين على النحو التالي:-

$$\phi = \sigma + u \quad \ldots\ldots(١٠)$$

حيث يمثل المتغير (σ) متوسط التطور التكنولوجي خلال فترة الدراسة (١٩٧٩-١٩٩٤) في الصناعة المعنية و (u) تمثل التغيرات العشوائية في معامل التطور التكنولوجي. وبالتالي فإن علاقة النمو بالمنافسة والتطور التكنولوجي يمكن تلخيصها بدالة الانتاج التالية:

Text Stamp

$$\Delta Ln\frac{Q}{K} = Co + \mu o\alpha l.\Delta Ln\frac{N}{K} + \mu 1\alpha l.D\Delta Ln\frac{N}{K} + \sigma T + u \cdots\cdots\cdots(11)$$

$\mu 0$: متوسط القوى الاحتكارية خلال فترة الدراسة.

$\mu 1$: متوسط التغير في القوى الاحتكارية خلال فترة تحرير التجارة.

D : متغير تأشيري (صفر قبل عام ١٩٨٩ وواحد بعد عام ١٩٨٩).

T : الزمن (١٩٧٩ =١).

وكما هو معروف، فإن الدالة السابقة، من الناحية النظرية تنطوي على مسألتين قياسيتين: الأولى وهي احتمالية عدم استقلالية الخطأ العشوائي عن المتغيرات المستقلة، وذلك لان المنتج عادة ما يحدد كمية العمل ورأس المال المستخدم في ضوء ظروف الطلب وبالتالي فإن جميع المتغيرات هذه تتحرك بنفس الاتجاه وتظهر نتيجة لذلك علاقة إيجابية ما بينها وما بين معامل الخطأ العشوائي. والمسألة الأخرى تتمثل بإمكانية وجود مشكلة الارتباط الذاتي في قيم معامل الخطأ العشوائي Autocorrelation ويعود ذلك لان كمية العمل ورأس المال الموظفة في فترة زمنية معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج في الفترات اللاحقة أيضاً إضافة إلى الفترة التي تم بها زيادة التوظيف وبالتالي فإن عدم اخذ القيم المتخلفة زمنياً للعمل وراس المال يؤدي إلى انعكاس ذلك بوجود ارتباط ما بين القيمة الحالية لمعامل الخطأ العشوائي والقيم السابقة لنفس المتغير.

وقد تم التعامل مع المسألتين أعلاه عند تقدير الدالة السابقة، فبالنسبة لمسألة عشوائية الاخطاء وعدم استغلالها عن المتغيرات المستقلة، فقد تم التقدير بواسطة أسلوب المربعات الصغرى على مرحلتين (TSLS) وهو الأسلوب الأمثل في هذه الحالة وتم مقارنة نتائج التقدير باستخدام هذا الأسلوب مع نتائج التقدير باستخدام أسلوب المربعات الصغرى العادية (OLS) ، ولما تبين عدم وجود اختلافات ذات أهمية ما

Text Stamp

بين نتائج التقدير باستخدام الاسلوبين المذكورين. فقد تم الاعتماد على التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية وذلك لكسب مزيد من التبسيط والشفافية على تحليل واستقراء النتائج بالنسبة للقارئ.

أما على صعيد مسألة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية، فإن هناك طرقاً مختلفة لمعالجة هذه المسألة. وقد تم استخدام الأسلوب التالي:-

$$Y_t = Bx_t + u_t$$

$$u_t = \rho u_{t-1} + E_t$$

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + B\left(X_t - X_{t-1}\right) + E_t$$

حيث يتم تقدير ρ و β بهذا الاسلوب عدداً كبيراً من المرات حتى يتم الحصول على ادنى قيمة للمعامل ρ والذي يمثل معامل الارتباط ما بين الاخطاء العشوائية المتتابعة في السلسلة الزمنية. ويعرف هذا الاسلوب في معالجة الارتباط الذاتي بطريقة Cohranc-Orcutt.

ويلخص الجدول رقم (٣-٢) نتائج تقدير الدالة (١١) بعد اجراء المعالجات اعلاه، ويلاحظ من هذه النتائج ارتفاع قيمة مؤشر السلوك الاحتكاري في معظم فروع قطاع الصناعة الاردني. هذا وقد شهدت فترة تحرير التجارة تغيرات طفيفة ومتباينة في مؤشر السلوك الاحتكاري. اما فيما يتعلق بعامل التطور التكنولوجي، فيلاحظ أن مساهمته في النمو كانت متدنية جداً وتميل لان تكون سلبية خلال فترة الدراسة. وقد يكون من المفيد التذكير هنا ان معامل القوى الاحتكارية يشير الى درجة انعدام الكفاءة التخصيصية للموارد.

هذا وقد تصدرت صناعة المشروبات قائمة الصناعات من حيث السلوك الاحتكاري الذي مارسته قبل البدء بتحرير التجارة. تلتها كل من صناعة التبغ والسجائر وانتاج الطاقة الكهربائية وصناعة المنتجات المعدنية الاساسية وبلغت ادنى

Text Stamp

قيم للقوى الاحتكارية في صناعة المنتجات غير الكهربائية ومعدات النقل والطباعة والنشر. وفيما يتعلق باثر سياسة تحرير التجارة، فقد اشارت النتائج الى ان حوالي سبع صناعات مختلفة شهدت تراجعاً في سلوكها الاحتكاري وقد كان هذا التراجع ملموساً و ذا دلالة احصائية مقبولة في صناعة واحدة منها هي صناعة المنتجات المعدنية الاساسية.

ومن جهة اخرى. فقد نشط السلوك الاحتكاري بشكل ملموس ومقبول احصائياً في اربع صناعات هي التبغ والسجائر والدباغة والجلود والمنتجات المعدنية الاساسية وانتاج الطاقة الكهربائية، وتعتبر هذه النتيجة للوهلة الاولى من المفارقات التي تكشف عنها هذه الدراسة والمتمثلة في زيادة القدرة الاحتكارية في العديد من الصناعات ، الا ان هذه النتيجة تعتبر طبيعية نظراً لاستثناء الرسوم الجمركية المفروضة على التبغ والسجائر من التخفيض. اما بالنسبة لقطاع انتاج الطاقة الكهربائية، فمرد ذلك الى ان هذا القطاع لا يواجه بطبيعته منافسة الواردات لكونه احد ابرز القطاعات غير المتاجرة، اما بالنسبة لقطاع المنتجات الجلدية وقطاع المنتجات المعدنية الاساسية فيمكن ان يشير ذلك الى ان سياسة تحرير الواردات لم تحقق انخفاضاً في الاسعار المحلية للواردات بشكل موازي لتخفيض معدلات التعرفة بسبب نظام تراخيص الاستيراد والذي يتيح احتكار استيراد هذه السلع بيد فئة قليلة وبالتالي تستطيع ان تتحكم بأسعار الواردات والاستفادة من التخفيضات الجمركية في تحقيق مكاسب اضافية مما يعادل من اثر تخفيض معدلات التعرفة على اسعار المستوردات في السوق المحلية.

كما يشار في هذا المجال الى ان ارتفاع القدرة الاحتكارية في بعض الصناعات لا سيما الغذائية وبعض الصناعات الكيمائية يمكن اعتباره نتيجة لتزامن تحرير التجارة مع تحرير سقوف الاسعار التي كانت مفروضة في السابق في اغلب هذه الصناعات مما اتاح المجال امامها الى رفع الاسعار الى مستوى اعلى من السابق مستفيدة بذلك من عوائق الدخول امام الصناعات الجديدة والمتمثلة في قوانين تراخيص وتشجيع

Text Stamp

الاستثمار القديمة التي لم تشهد تعديلاً موازيا لسياسة التحرير الا في وقت متأخر نتيجة لتأخر الحكومة في اقرار الانظمة والقوانين التي من شانها ازالة هذه العوائق وبالتالي افساح المجال امام سياسة تحرير التجارة لتنعكس ايجابيا على توزيع الموارد وتخفيض القدرات الاحتكارية للمنتجين في الصناعات المختلفة.

جدول رقم (٣-٢)
النتائج القياسية لعلاقة النمو بالقوى الاحتكارية والتطور التكنولوجي

الصناعة	μ_0	μ_1	σ	R2	DW
المقالع والتعدين	٢,٧٧	٠,٠٣	٠,٠٠٢-	٤٥.٥	٢,٠٠
	(٢,٥٠)	(٠,٠١)	(٠,٤٦-)		
المواد الغذائية	٢,٨٣	٠,٨٧-	٠,٠٠٥-	٦٤,٥	٢,١٢
	(٣,٩٤)	(٠,٦٢-)	(٠,٥١-)		
المشروبات	١٧,٠٦	٦,٦٣-	٠,٠٠٤-	٩٢,٨	٢,١١
	(٤,٣٧)	(١,٥٢-)	(٤,٢٦-)		
التبغ والسجاير	٥,٩٢	١٢,٧٨	٠,٠٠٤-	٩٦,٩	٢,١٢
	(٣,٦٦)	(٦,١١)	(٠,٥١-)		
الغزل والنسيج	٢,١٦	٠,٨٣	٠,٠٠٥	٦٤,١٠	٢,٠٠
	(٢,٣٥)	(٠,٤٧)	(٠,١٨)		
الملبوسات الجاهزة	٢,٤٤	٠,٢٩-	٠,٠٠١-	٩٢,٥	٢,٢٢
	(٧,٣٥)	(٠,٥٦-)	(٠,١٨-)		
الدباغة والجلود	٢,١١	٤,١٩	٠,٠٢	٦٥,٥	٢,١٣
	(٢,٦٨)	(٢,١٤)	(٠,٨٠)		
الاحذية	٠,٢٦	١,١١	٠,٠٠٢-	٤٤,٨	٢,٢١
	(٠,٢٩)	(١,١١)	(٠,١٢-)		
منتجات الاخشاب والاثاث	٢,٥٥	٠,٣٧	٠,٠٠٥	٩٣,٥	٢,٠٠
	(١١,٩٨)	(١,٣٧)	(٠,٥٨)		
الورق ومنتجاته	١,٢٥	٠,٣٤-	٠,٠٠٤	٤٩,٠	١,٧٧
	(٢,٢٣)	(٠,٢٧-)	(٠,٢٠)		
الطباعة والنشر	١,٦٠	١,٣٠	٠,٠١	٩٢,٦	٢,٠٧
	(٨,٣٧)	(١,٨٨)	(١,٢٦)		
الصناعات الكيماوية	٢,٣٦	١,٦٠-	٠,٠٢-	٧٤,٠	٢,١٢
	(٥,٢٠)	(١,٠٣-)	(١,٠٤-)		
تكرير البترول	٣,٣٤	٤,٤٠-	٠,٠١-	٨٣,٢	٢,١٨
	(٢,٦١)	(١,٧٣-)	(٠,٤٦)		
منتجات المطاط	١,٢٨	٠,٩٤	٠,٠٠١-	٨٨,٣	٢,١٣
	(٧,٣٢)	(٢,٠٢)	(٠,٠٥-)		
منتجات البلاستيك	١,٥٩٤	٠,٦٥	٠,٠١٤	٦٨,١	٢,٢٦
	٢,٤٢	(٠,٧٤)	(١,٤٢)		
المنتجات غير المعدنية	٢,٩٣	٣,١٥-	٠,٠١٠	٦٧,٤	٢,٢١
	(٣,٢٣)	(٣,٣٨-)	(١,١٨)		
المنتجات المعدنية الاساسية	٥,٤٧	٧,٠٦	٠,٠٢٠	٨٩,٣	٢,١٣
	(٥,٥٥)	(٢,٣٥)	(١,٦٢)		
المنتجات غير الكهربائية	١,٣١	٠,٧٥	٠,٠١٠	٥١,١	٢,٠٣
	(١,٩١)	(٠,٥٩)	(١,٤٢)		
المنتجات الكهربائية	١,٩٢	١,٧٧-	٠,٠٠٨-	٧٨,١	٢,٢٦
	(٢,٠٠)	(٠,٧٩-)	(٠,٧٩)		
معدات النقل	١,٣٤	٠,٦٢	٠,٠٤٥	٦٩,٧	٢,١٥
	(١,٩٩)	(٠,٤١)	(١,٤٥)		
انتاج الطاقة الكهربائية	٥,٩٢	١٢,٧٨	٠,٠٠٤-	٩٦,٩	٢,١٢
	(٣,٦٦)	(٦,١١)	(٠,٥١-)		
خدمات صناعية	٣,٢١	١,٠٠-	٠,٠٠٩-	٦٦,٦	٢,٠٨
	(٣,١٢)	(٠,٨٠-)	(٠,٦١-)		
اجمالي قطاع الصناعة *	**٤,٢١**	**١,٣٩-**	**٠,٠١٤-**	**٦٨,٤**	**١,٨٣**
	(٣,٧٨)	**(٠,٨١-)**	**(١,٧٠-)**		

القيمة بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

* تم استثناء قطاع الصناعات المتفرقة بسبب عدم توفر البيانات.

Text Stamp

كما يتضح في هذا المجال بأن عامل التطور التكنولوجي لم يسهم بشكل واضح في العملية الانتاجية، وقد حمل هذا العامل وعلى الارجح تأثيراً يميل لان يكون سلبياً، وهذا ينطبق على جميع فروع قطاع الصناعة لا سيما في صناعة المشروبات حيث بلغ معدل مساهمة التطور التكنولوجي في النمو في هذا القطاع حوالي (-٠,٤٪)، ويشار هنا الى ان صناعة المشروبات قد تصدرت قائمة الصناعات من حيث السلوك الاحتكاري الامر الذي يؤكد ما ذهبت اليه العديد من الدراسات والتي اشارت الى وجود علاقة ايجابية بين المنافسة والتطور التكنولوجي.

أما بالنسبة لاجمالي قطاع الصناعة فقد بينت النتائج بوضوح وجود ارتفاع ملموس في القوى الاحتكارية قبل تحرير التجارة وحصول تراجع طفيف وغير ملموس للسلوك الاحتكاري في فترة التحرير، اما فيما يتعلق بمساهمة التطور التكنولوجي في النمو فقد اشارت النتائج الى ان هذه المساهمة كانت سالبة وبمعدل سنوي مقداره ١,٤٪ خلال فترة الدراسة من عام ١٩٧٩ الى عام ١٩٩٤.

ونظراً لعدم تمتع معامل التطور التكنولوجي بدلالة احصائية مقبولة في معظم فروع القطاع الصناعي. فقد تم استثناؤه من الدالة السابقة. واعادة تقدير علاقة النمو بالقوى الاحتكارية على النحو التالي:

$$\Delta Ln\frac{Q}{K} = C_0 + \mu_0 \alpha L \Delta Ln\frac{N}{K} + \mu 1 \alpha LD \Delta Ln\frac{N}{K} + u \quad \cdots\cdots\cdots (١٢)$$

Text Stamp

جدول رقم (٣-٣)

النتائج القياسية لعلاقة النمو بالقوى الاحتكارية

الصناعة	μ_0	μ_1	R^2	DW
القالع والتعدين	٢,٥٣	٠,٤٣	٤٤,٥	١,٩١
	(٢,٦٨)	(٠,٢١)		
المواد الغذائية	٢,٦٩	٠,٥٢-	٦٣,٦	٢,١٣
	(٤,١٩)	(٠,٤٤-)		
المشروبات	٩,١٥	٤,٥٣	٨٥,١	٢,٠١
	(٢,١١)	(٠,٩٧)		
التبغ والسجاير	٥,٧٦	١٣,٢١	٩٦,٩	٢,٠٤
	(٣,٧٥)	(٧,١٢)		
الغزل والنسيج	٢,١٢	٣,٥٧	٧١,٥	١,٧٠
	(٢,٩٧)	(٢,٣٤)		
الملبوسات الجاهزة	٢,٤٤	٠,٢٦-	٩٢,٥	٢,٢٢
	(٧,٧٢)	(٠,٥٦-)		
الدباغة والجلود	٢,٢٤	٣,٦٧	٦٣,٥	٢,٠٣
	(٢,٩٤)	(٢,٠١)		
الاحذية	٠,٢٤	١,١٤	٤٤,٨	٢,٢١
	(٠,٢٩)	(١,٢٢)		
منتجات الاخشاب والاثاث	٢,٥٧	٠,٢٣	٩٣,٣	١,٩٩
	(١٢,٤٩)	(٠,٢٥)		
الورق ومنتجاته	١,٢٩	٠,٣٩-	٤٨,٨	١,٧٦
	(٢,٠٥)	(٠,٣٢-)		
الطباعة والنشر	١,٦٠	١,٠٣	٩١,٤	١,٩٢
	(٨,٨١)	(١,٥٧)		
الصناعات الكيماوية	٢,٤٣	١,٢٨-	٧١,٤	٢,٠٠
	(٥,٤٣)	(٠,٨٤-)		
تكرير البترول	٢,٩١	٤,٦٤-	٨٢,٧	٢,١١
	(٣,٥٢)	(١,٩١-)		
منتجات المطاط	١,٢٨	٠,٩٣	٨٨,٣	٢,١٣
	(٧,٧١)	(٢,١١)		
منتجات البلاستيك	١,٧٦	٠,٣٤	٦٢,٢	٢,٠٣
	(٢,٥٩)	(٠,٣٨)		
المنتجات غير المعدنية	٣,٥١	٣,٧٠-	٦٣,٣	١,٧٥
	(٤,٥٠)	(٤,٤٩-)		
المنتجات المعدنية الاساسية	٥,٨٦	٥,٣٣	٨٦,٧	١,٩٧
	(٥,٧٦)	(٢,٧٥)		
المنتجات غير الكهربائية	١,٥٨	٠,٢٠	٣٩,٢	١,٨٤
	(٢,٢٣)	(٠,١٥)		
المنتجات الكهربائية	١,٨٣	١,٥٦-	٧٧,٨	٢,٢٥
	(٢,١٧)	(٠,٧٨-)		
معدات النقل	١,٩٣	٠,٦٣	٦٤,٥	٢,١٥
	(٣,٨٤)	(٠,٥٢)		
انتاج الطاقة الكهربائية	٥,٧٦	١٣,١٢	٩٦,٩	٢,٠٠
	(٣,٧٥)	(٧,١٢)		
خدمات صناعية	٣,٢٩	١,٠٠-	٦٥,٥	٢,٠٦
	(٣,٣١)	(٠,٨٢-)		
اجمالي قطاع الصناعة	٨,٢٦	٥,٢٧-	٧٤,٠٣	٢,٢١
	(٣,٦١)	(٢,١١-)		

القيمة بين الاقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

Text Stamp

ولدى مقارنة نتائج تقدير الدالة السابقة المدرجة في الجدول (٣-٣) مع نتائج تقدير المعادلة رقم (١١) المدرجة في الجدول (٣-٢) يلاحظ بشكل عام تحسن قدرة المتغيرات المستقلة، بعد استثناء معامل التطور التكنولوجي. على تفسير التغيرات في النمو والذي يشكل المتغير التابع حيث تحسنت قيمة معامل التحديد(R^2) في معظم فروع قطاع الصناعة وفي مجمل القطاع مقارنة مع نتائج تقدير الدالة (١١).

وتظهر النتائج هنا بأن (٨) قطاعات فرعية من اصل (٢٢) قطاع تشكل مجموع القطاع الصناعي اظهرت تراجعاً متوقعاً في سلوكها الاحتكاري نتيجة لسياسة تحرير التجارة وكان هذا التراجع ملموساً في صناعة تكرير البترول وصناعة منتجات المطاط وصناعة المنتجات غير المعدنية. كما تبين بأن مجمل قطاع الصناعة، بشكل عام، قد حقق نتائج ايجابية على صعيد توزيع الموارد حيث انخفضت القوى الاحتكارية بشكل ملموس ومقبول احصائياً، الا ان هذا الانخفاض لا زال دون المستوى المنشود حيث تراجع معدل نسبة السعر الى التكلفة الحدية من حوالي (٨،٢٦) الى (٢،٩٩) أي بانخفاض مقداره (٥،٢٧)، ومع ذلك فان هذه النسبة لا زالت مرتفعة مقارنة بالواحد الصحيح وهو الوضع الامثل في حالة المنافسة العامة.

ويلاحظ بشكل عام ايضاً انسجام نتائج تقدير الدالة (١١) مع نتائج تقدير المعادلة (١٢) ، الا ان هذه النتائج وكما هو متوقع لم تتفق بشكل تام مع نتائج تقدير القوى الاحتكارية باستخدام اسلوب التركيز الصناعي والذي يشير الى هيكل الصناعة الاحتكاري جدول (٣-١) ، فعلى سبيل المثال لم تظهر صناعة المشروبات ارتفاعاً واضحا في نسبة التركيز أي اقتراب هيكل الصناعة من حالة المنافسة التامة. بينما اظهرت نتائج تقدير السلوك الاحتكاري حصول اقتراب الصناعة من حيث سلوكها الى كونها احتكارية، وذلك لكون تقدير السلوك الاحتكاري يأخذ بالاعتبار منافسة الواردات الامر الذي يفتقر له الاسلوب السابق.

Text Stamp

الفصل الرابع

التجارة الخارجية والإنتاجية الكلية للعناصر في قطاع الصناعة الأردني

Text Stamp

الفصل الرابع

التجارة الخارجية والإنتاجية الكلية للعناصر في قطاع الصناعة الأردني

(٤-١) تمهيد:

توصلنا في الفصل السابق من هذه الدراسة إلى الربط ما بين النمو ومؤشر كفاءة تخصيص الموارد المتمثل بالقوة الاحتكارية للصناعة. كما تم الإشارة إلى أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو، يأخذ مفعوله من خلال التأثير على السلوك الاحتكاري للمنتجين في مختلف الصناعات. وفي هذا الفصل من الدراسة سيتم الربط ما بين السلوك الاحتكاري كمؤشر للكفاءة التخصيصية للموارد وما بين الإنتاجية الكلية للعناصر في الصناعة المعنية، حيث سيتيح هذا الربط التعرف على الصناعات التي تأثرت سلباً او إيجاباً من جراء تحرير التجارة ومنافسة الواردات ويعتقد بشكل عام بأن توسع الصناعة بعد تحرير التجارة يرتبط الى حد كبير بقدرتها على تحقيق نمو موجب على صعيد إنتاجيتها على الرغم من فقدانها لجانب مهم من قدرتها الاحتكارية وما يترتب على ذلك من فقدان لجانب من الارباح.

ويتناول هذا الفصل مقاييس الإنتاجية المختلفة. واثر المنافسة على الإنتاجية الكلية للعناصر بالإضافة الى اثر وفورات الحجم والدورة الاقتصادية على الإنتاجية الكلية، وتقدير النموذج المعدل لاحتساب الإنتاجية الكلية في قطاع الصناعة الأردني. ومن ثم سيتم إلقاء الضوء على مدى اثر سياسة تحرير التجارة على إعادة تخصيص الموارد ما بين الصناعات المختلفة وتوزيع مكاسب التحرير بين عناصر الإنتاج المتمثلة بالعمل ورأس المال.

Text Stamp

(٤-٢) مقاييس الإنتاجية

حظيت مقـاييس الإنتاجيـة باهتمـام واسـع مـن الاقتصـاديين والبـاحثين وقـد تعرضت مقاييس ومؤشرات الإنتاجية إلى الكثير من التطوير والتعديـل عـبر الوقـت، ويمكن تصنيف هذه المقاييس الى نوعين: المقاييس النسبية. والمقاييس الكليـة. وفيمـا يلي عرض لأشكال وخصائص اهم هذه المقاييس.

(٤-٢-١) المقاييس النسبية

تحتسب مؤشرات الإنتاجية وفقاً لهذا النوع من المقاييس بنسـبة النـاتج للمدخلات وبالتالي يمكن احتساب العديد من مؤشرات الإنتاجيـة تبعـاً لغـرض الدراسة وتنوع المدخلات ومن الأمثلة على هذا النوع من المؤشرات:

$$APL = \frac{Q}{L}$$
$$APK = \frac{Q}{K}$$

حيث تعرف APL، APK بمؤشر متوسط إنتاجية العمل ومؤشر متوسـط انتاجية رأس المـال علـى التـوالي. كمـا يشـمل هـذا النـوع مـن المقـاييس مؤشـر الإنتاجية متعدد العوامل (Total or Multifactor Productivity Index) حيـث يعبر هذا المؤشر عن نسبة الإنتاج الى المجموع المرجح للمدخلات:

$$A = \frac{Q}{aL+bk}$$

ويمثـل المتغـير A مؤشـر الإنتاجيـة المتعـدد. a و b عبـارة عـن اوزان ترجيحية للعمل وراس المال تباعاً.

Text Stamp

(٤-٢-٢) مقاييس الإنتاجية الكلية:

أظهرت المقاييس النسبية للإنتاجية عجزها عن تفسير جزء كبير من النمو المتحقق في الناتج حيث اتضح للعديد من الباحثين من أمثال Solow ١٩٥٩ و Kendrick ١٩٦١ بأنه من الممكن ان يتحقق النمو عند نفس مستوى استخدام العمل ورأس المال وحتى بافتراض وجود المزج الأمثل لهذه العناصر. ويعود هذا الجزء من النمو لعوامل مختلفة ومتعددة جداً من أبرزها تحسن مستويات الإدارة والتطور التكنولوجي والبيئة التنافسية ووفورات الحجم واستغلال فائض رأس المال وتقليل الفاقد في الانتاج والتبذيرات المختلفة. حيث يؤدي تحسن حصيلة هذه العوامل إلى انتقال دالة الإنتاج للأعلى مع ثبات كمية العمل ورأس المال والعكس صحيح. ولما كانت حصيلة هذه العوامل تنعكس على انتاجية جميع عناصر دالة الإنتاج، فقد اصطلح على تسمية هذا الجزء من النمو بالإنتاجية الكلية للعناصر او بالتطور التكنولوجي. ومن اشهر مؤشرات الانتاجية الكلية واكثرها استخداما ياتي مؤشر سولو الجبري المشتق من دالة الانتاج Solow geometric Index ومقياس كيندرك الحسابي Kendrick arithmetic measure . وسيتم في هذه الدراسة استخدام مؤشر سولو للإنتاجية والذي يعتبر اكثر شهرة واستخداماً من المقياس الاخر، ويعبر هذا المقياس عن الانتاجية الكلية بما يلي:

$$TFP = \frac{\Delta Q}{Q} - \frac{WN}{PQ}\frac{\Delta N}{N} - \frac{rK}{PQ}\frac{\Delta K}{K} \cdots\cdots \qquad (١٣)$$

حيث أن TFP عبارة عن الإنتاجية الكلية للعناصر (Total Factor Productivity Index) أي ذلك الجزء من النمو في الناتج المتحقق نتيجة لعوامل أخرى غير النمو في عناصر الإنتاج، او مقدار انتقال دالة الإنتاج نتيجة لعوامل مثل التطور التكنولوجي أو كفاءة الإدارة والعوامل المؤسسية المختلفة . وتشير الزيادة في قيمة مؤشر الانتاجية

Text Stamp

الكلية الى تحسن مستوى الكفاءة الفنية في الانتاج. وبافتراض ثبات وفـورات الحجـم والمنافسة التامة، يمكن إعادة صياغة مؤشر سولو على الشكل التالي:

$$TFP = \left(\frac{\Delta Q}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) - \frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta N}{N} - \frac{\Delta K}{K}\right) \cdots\cdots \qquad (١٤)$$

نلاحظ هنا أن (TFP) عبارة عن تقدير لقيمة (∅) المشـار لهـا في المعادلـة رقـم (٨) بإفتراض المنافسة التامة وثبات وفورات الحجم.

ومما يذكر في هذا المجال ان العديد من الدراسات قد اشارت الى ان نسبة عاليـة من حجم النمو الاقتصادي الـذي سـجلته الـدول المتقدمـة يعـزى بشـكل اساسـي الى تحسن مستويات الانتاجية الكليـة للعنـاصر، اضافـة الى تراكـم رأس المـال والعمـل، حيث اظهرت النتائج التي توصل اليها Nishimizu الى أن مساهمة التطور التكنولوجي تقدر بنحو (٢٥-٣٢٪) من النمو في الناتج المحلي الياباني المقدر بنحو ١٠٪ سـنوياً خلال الفترة ١٩٥٥-١٩٧١(١٣: ٣٥١-٣٥٣). كما توصـل Jorgenson الى أن مسـاهمة العمل ورأس المال قد بلغت ١,٠٥٪ و١,٦٪ من معدل النمو الكلي للناتج في الولايـات المتحـدة والبـالغ ٣,٤٪ خـلال الفـترة ١٩٤٨-١٩٧٩. امـا البـاقي ومقـداره ٠,٧٥٪ فيعزى الى نمو الانتاجية الكلية للعناصر (١٩٨٦) .Nishmizu et al.

(٤-٣) الإنتاجية الكلية للعناصر والمنافسة

يلاحظ من خلال مؤشرات الإنتاجية الكلية التقليدية مثل مؤشر Solow المعادلـة رقم (١٤) افتراض حالة المنافسة التامة حيـث تم الاسـتعاضة عـن قيمـة الإنتاجيـة الحدية لكل عنصر بنسبة مسـاهمته في الإنتـاج وهـذا لا يكـون إلا في حالـة المنافسـة حيث تتوزع قيمة الإنتاج بالكامل على عناصر الانتاج بحسب قيمـة الإنتـاج الحديـة لكل عنصر، وافتراض ثبات العائد للحجم حيـث أن مجمـوع مرونـات العمـل ورأس

Text Stamp

المال للإنتاج مساويا للواحد. وقد حظي هذا المقياس بالكثير من الاهتمام والتطوير والتعديل حيث تم تجاوز السلبيات المترتبة على الافتراضات التقليدية لهذا المؤشر. ويمكن إيضاح بعض هذه السلبيات المترتبة على احتساب الإنتاجية الكلية بأسلوب Solow التقليدي إذا ما تم إلغاء بعض الفرضيات الأساسية لهذا النموذج، ففي حالة المنافسة التامة، يمكن اشتقاق الإنتاجية من خلال المعادلة رقم (٨) وذلك على النحو التالي:-

$$\left(\frac{\Delta Q}{Q}-\frac{\Delta \mathrm{K}}{\mathrm{K}}\right)-\frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta \mathrm{N}}{\mathrm{N}}-\frac{\Delta \mathrm{K}}{\mathrm{K}}\right)=TFP=(\mu-1)\frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta \mathrm{N}}{\mathrm{N}}-\frac{\Delta \mathrm{K}}{\mathrm{K}}\right)+\phi \quad \ldots (١٥)$$

يلاحظ مما سبق انحياز قيمة (TFP) المحسوبة باستخدام مؤشر Solow التقليدي، معادلة رقم (١٤) عن القيمة الفعلية للإنتاجية (ϕ) بإستخدام مؤشر Solow المعدل، معادلة رقم (٨). وان هذا الانحياز عبارة عن قيمة الفرق ما بين المؤشرين:-

$$\left(TFP-\phi\right)=(\mu-1)\frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta N}{N}-\frac{\Delta K}{K}\right) \quad \ldots\ldots (١٦)$$

يستدل مما سبق بأن مؤشر Solow التقليدي للإنتاجيةغير منحاز فقط في حالة المنافسة التامة أو ثبات نسبة العمل إلى رأس المال. فاذا ادت سياسة تحرير التجارة كما هو متوقع وفقاً لنموذج هكشر – اولين الى زيادة كثافة العمل الى رأس المال في الدول وفيرة العمل ، علاوة على انخفاض القوى الاحتكارية للمنتجين المحليين، دون الوصول الى حالة المنافسة التامة، فإن مكاسب الانتاجية المقدرة والناجمة عن سياسة تحرير التجارة سوف تكون اقل من المكاسب المتحققة فعلياً. ويظهر الجدول (٤-١) اتجاهات الانحياز المترتب على احتساب الإنتاجية الكلية بأسلوب Solow

Text Stamp

التقليدي في ظل تغير شروط المنافسة الناجمة عن حالة افتراضية من التحرير الكـامل للتجارة بحيث تنتقل الصناعة من حالة الاحتكار إلى حالة المنافسة التامة.

جدول رقم (٤-١)

اتجاه الانحياز في القيم المحسوبة للإنتاجية الكلية بسبب تغير شروط المنافسة قبل وبعد تحرير التجارة الكامل

	الحالة (أ) $\left(\frac{\Delta N}{N}-\frac{\Delta K}{K}\right)\rangle 0$	الحالة (ب) $\left(\frac{\Delta N}{N}-\frac{\Delta K}{K}\right)\langle 0$
A) قبل التحرير $(\mu\rangle 1)$ B) بعد التحرير $(\mu = 1)$	$TFPA\rangle\phi A$ $TFPB = \phi B$	$TFPA\langle\phi A$ $TFPB = \phi B$
صافي الأثر الانحياز	$(TFPB - TFPA)\langle(\phi B - \phi A)$ مكاسب الإنتاجية المحسوبة اقل من المكاسب الفعلية	$(TFPB - TFPA)\rangle(\phi B - \phi A)$ مكاسب الإنتاجية المحسوبة اكبر من المكاسب الفعلية

المصدر:-

Harrison Ann, "Productivity , Imperfect Competition and Trade Liberalization in Cote d' Ivoire, world Bank Working Papers, July 1990.

(٤-٤) الإنتاجية الكلية ووفورات الحجم:

تشير النظرية الاقتصادية الجزئية إلى ارتباط كل من المنافسة ووفورات الحجم، حيث تقترن المنافسة التامة بحالة من ثبات وفورات الحجم. وفيما يلي تبيـان لاثـر وفورات الحجم على القيم المحسوبة للإنتاجية الكلية (Nikell, 1996).

بافتراض حالة المنافسة التامة فإن النمو في دالة الانتـاج يصبـح علـى الشـكل التالي:

Text Stamp

$$\frac{dQ}{Q} = \frac{WN}{PQ}\frac{\Delta N}{N} + \frac{rK}{PQ}\frac{\Delta K}{K} + \frac{d\phi}{\phi} \quad \cdots\cdots\cdots (١٧)$$

$$\frac{WN}{PQ} + \frac{rK}{PQ} = \beta \qquad \text{حيث أن}$$

وكما هو معروف فان قيمة (β) تكون اكبر من واحد أو مساوية للواحد أو اقل من واحد في حالات تزايد وفورات الحجم أو ثباتها أو تناقصها بالترتيب.

$$\frac{dQ}{Q} = \frac{WN}{PQ} + \left(\beta - \frac{WN}{PQ}\right)\frac{\Delta K}{K} + \frac{d\phi}{\phi} \qquad \ldots\ldots (١٨)$$

وبطرح $\left(\frac{\Delta K}{K}\right)$ من كلا طرفي المعادلة السابقة.

$$\left(\frac{dQ}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) = \frac{WN}{PQ}\frac{\Delta N}{N} - \frac{WN}{PQ}\frac{\Delta K}{K} + \beta\frac{\Delta K}{K} - \frac{\Delta K}{K} + \frac{d\phi}{\phi} \qquad \ldots\ldots (١٩)$$

وبذلك فإن مؤشر Solow المعدل يصبح على الشكل التالي:

$$\frac{d\phi}{\phi} = \left(\frac{dQ}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) - \frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta N}{N} - \frac{\Delta K}{K}\right) - (\beta - 1)\frac{\Delta K}{K} \qquad \ldots\ldots (٢٠)$$

يلاحظ من الحد الاخير في المعادلة رقم (٢٠) بان القيم الفعلية للانتاجية الكلية في حالة تزايد وفورات الحجم ونمو رأس المال تكون اكبر من القيم المحسوبة باستخدام أسلوب Solow التقليدي الذي يفترض ثبات وفورات الحجم. اما في حالة تناقص وفورات الحجم ونمو رأس المال فإن القيم الفعلية تكون اقل من القيم المحسوبة.

Text Stamp

(٤-٥) تحرير التجارة واثره على الدورة الاقتصادية والإنتاجية الكلية:

تعتبر الدورة الاقتصادية أحد العوامل المؤثرة على دوال الإنتاج بشكل عام، ففي فترات الازدهار فإن القيم المشاهدة للعمل ورأس المال تكون موظفة بالكامل في العملية الإنتاجية. أما في فترات الانكماش فإن المؤسسات ونتيجة لتنبؤها بالازدهار مستقبلاًلقد لا تلجأ إلى تخفيض كميات العمل ورأس المال بشكل يتناسب مع انخفاض الطلب على إنتاجها. وذلك تجنباً للتكاليف المترتبة على هذا التخفيض والمتمثلة في انخفاض قيمة موجودات المؤسسة من رأس المال أو خسارة الأيدي العاملة الماهرة والمدربة، وبالتالي فإن المؤسسات قد تفضل الاحتفاظ بكمية من راس المال غير المستغلة في العملية الإنتاجية نتيجة انخفاض الطلب على إنتاجها، فيتولد لدى المؤسسة ما يعرف بمفهوم الطاقة الإنتاجية الفائضة (Exces Capacity)، وبالنسبة لظاهرة الاحتفاظ بالعمالة غير الموظفة بالكامل في العملية الانتاجية فتعرف هذه الحالة بظاهرة العمالة المكتنزة (Labor hoarding).

بالنسبة لاثر العمالة المكتنزة، فقد تم فحص احتمالية وجود هذه الظاهرة من خلال احتساب معامل الارتباط بين بيانات العمل والإنتاج، ووجد بأن العلاقة موجبة وقوية بين هذين المتغيرين، مما يدل على ضعف وجود هذه الظاهرة، بشكل يُمكن من تجاهلها دون أن يكون لذلك اثر على نتائج الدراسة (١٩). وفيما يلي توضيح لاثر الطاقة الإنتاجية الفائضة على الإنتاجية الكلية للعناصر.

لنفترض أن (E) عبارة عن التغير في نسبة المستغل من راس المال في العملية الإنتاجية ، وبالتالي فإن دالة الإنتاج تكون على النحو التالي.

$$Q = \phi F(N, E * K) \qquad \ldots(٢١)$$

Text Stamp

بإتباع خطوات الاشتقاق السابقة لنموذج Solow فإن الإنتاجية الكليـة بافـتراض المنافسة التامة وثبات وفورات الحجم تكون على النحو التالي:

$$TFP = \left(\frac{dQ}{Q} - \frac{dk}{K}\right) - \frac{WN}{PQ}\left(\frac{dN}{N} - \frac{dk}{K}\right) - \left(1 - \frac{WN}{PQ}\right)dE \quad .....(٢٢)$$

في حالة الانتعاش $dE \rangle 0$

في حالة الانكماش $dE \langle 0$

في حالتي الازدهار والكساد $dE = 0$

ولكون سياسة تحرير التجارة في مراحلها الأولى تؤدي عادةً إلى انكماش الطلـب على الإنتاج المحلي، لا سيما بالنسبة للمؤسسات المنافسة للواردات، فإنه يتوقع أن تكون قيمة (TFP) اكبر من القيم الفعلية نتيجة لانكماش الدورة الاقتصاديـة. ولتقديـر اثر الطاقة الإنتاجية الفائضة، فإننا نحتاج إلى بيانات دقيقة حول الطاقـة الإنتاجيـة لرأس المال المستغل وكمية راس المال غير المستغل. ونتيجة لعدم توفر هـذه البيانـات في السلسلة الزمنية المتوفرة أو بيانات حول استهلاك الطاقة وهو المتغير الـذي يمكـن استخدامه كبديل تقريبي (Proxy) للطاقة الإنتاجية المستغلة مـن رأس المـال، نكتفـي بالإشارة إلى اثـر هـذه الظـاهرة امـلاً بـأن يتـم اخذهـا في الاعتبـار مسـتقبلاً بالنسـبة للمهتمين في تقدير دالة الإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص (Harrison, 1990).

(٤-٦) النموذج المعدل لاحتساب الإنتاجية الكلية:

لقد تبين لنا في الجزئين السابقين (٤-٣) و (٤-٤) ابرز المحاذير التي ينطوي عليها استخدام نموذج Solow التقليدي كمؤشر للانتاجية الكلية للعنـاصر، كمـا تبـين لنا في الفصل السابق بأنه لا يمكن رفض فرضية وجود القـوى الاحتكاريـة في غالبيـة فروع قطاع الصناعة الرئيسية، إضافة إلى تغير درجة المنافسـة بشـكل واضـح خـلال فترةتحرير التجارة في العديد من فروع قطاع الصناعة. وبالتالي فـان تقديـر الإنتاجيـة

Text Stamp

بشكل دقيق يتطلب تعديل نموذج Solow ليتضمن شرطي المنافسة وثبات وفورات الحجم. ويمكن إجراء هذا التعديل على النحو التالي:

$$TFP = \left(\frac{\Delta Q}{Q} - \frac{\Delta K}{K}\right) - \mu\frac{WN}{PQ}\left(\frac{\Delta N}{N} - \frac{\Delta K}{K}\right) - (\beta - 1)\frac{\Delta K}{K} \quad \cdots\cdots\cdots \quad (٢٣)$$

$$\text{حيث أن } \mu\frac{WN}{PQ} + \mu\frac{rK}{pQ} = \beta$$

وبموجب النموذج المعدل اعلاه، فإن الانتاجية الكلية عبارة عن دالة في القوة الاحتكارية ووفورات الحجم بالاضافة الى النمو في عناصر الانتاج. وفيما يلي سيتم الاعتماد على هذا النموذج في احتساب مؤشر TFP بشكل سنوي وفقاً للتقريب الرياضي لهذه المعادلة والمعروف بـ Tornquist index number (Harrison, 1990).

(٤-٧) تقدير الإنتاجية الكلية في قطاع الصناعة الأردني:

يتضح من نتائج الأجزاء (٤-٣) و (٤-٤) بان جانباً كبيراً من الانحياز في نتائج تقدير مؤشر الإنتاجية الكلية يعود أساساً إلى إمكانية وجود القوى الاحتكارية ووفورات الحجم في الصناعات المختلفة، كما أظهرت نتائج الفصل السابق بوضوح عدم إمكانية رفض فرضية وجود القوى الاحتكارية في جميع فروع قطاع الصناعة، لا سيما في الفترة التي شهدت العمل بسياسة إحلال الواردات وارتفاع معدلات الحماية للصناعات المحلية.

ويقدم هذا الجزء تقديراً لمؤشر الإنتاجية الكلية للعوامل على أساس سنوي باستخدام معادلة Tornquist index number وذلك على النحو التالي:

$$TFP = \Delta \ln Q - \alpha l \Delta \ln N - (1 - \alpha l)\Delta \ln k \quad \cdots\cdots\cdots\cdots (٢٤)$$

$$\alpha l = \frac{1}{2}\left(\frac{WN}{PQ}\right)_t + \frac{1}{2}\left(\frac{WN}{PQ}\right)_{t-1}$$

Text Stamp

وبإدخال اثر المنافسة على المعادلة السابقة بحيث تنسجم هذه المعادلة مع النموذج المعدل المشار اليه في الجزء (٤-٦) نحصل على النموذج التالي:

$$TFP = \Delta \ln Q - \mu\left[\alpha l \Delta \ln N + \left(1/\mu - \alpha l\right)\Delta \ln K\right] \cdots\cdots \quad (٢٥)$$

وقد تم استعراض نتائج تقدير الإنتاجية الكلية قبل وبعد بدء سياسة تحرير التجارة في الجدول (٤-٢)، وذلك بإفتراض المنافسة التامة تارة، معادلة (٢٤)، وبإدخال اثر القوى الاحتكارية تارةً اخرى. معادلة (٢٥)، علماً بأن قيم (μ) قد تم الحصول عليها من الجدول رقم (٣-٣).

ويتضح من هذه النتائج بأن مكاسب الانتاجية بعد تحرير التجارة الخارجية كانت متباينة في النشاطات الصناعية المختلفة، حيث حقق اثنا عشرة قطاعاً مكاسب ايجابية عند احتساب الانتاجية الكلية بإفتراض المنافسة التامة، وعند ادخال السلوك الاحتكاري فإن عدد هذه القطاعات يرتفع الى اربعة عشر قطاعاً، وقد جاء على رأس هذه القطاعات صناعة معدات النقل ومنتجات البلاستيك والمنتجات غير المعدنية. وبالمقابل، يتضح بأن نحو عشرة نشاطات صناعية قد شهدت تراجعاً واضحاً في الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج بإفتراض المنافسة التامة، حيث كانت مكاسب الانتاجية سالبة في هذه القطاعات. ويتراجع عدد هذه القطاعات عند اخذ السلوك الاحتكاري بالاعتبار الى ثمانية قطاعات. ومن ابرز القطاعات التي لم تحقق مكاسب ايجابية على هذا الصعيد، تأتي صناعة المشروبات، والتبغ والسجائر، وتكرير البترول، والصناعات الكيماوية، والمنتجات الكهربائية. ويذكر ان هذه القطاعات تصدرت قائمة الصناعات من حيث السلوك الاحتكاري. كما يلاحظ هنا بأن عدد القطاعات

Text Stamp

التي حققت مكاسب ايجابية في انتاجيتها قد فاق عدد القطاعات الـتي حققت مكاسب سلبية الا ان الاثر الاجمالي على انتاجية اجمالي القطـاع الصنـاعي كـان سلبياً واكثر وضوحاً عند اخذ عامل السلوك الاحتكاري بالاعتبار عند احتسـاب الانتاجية الكلية.

جدول رقم (٤-٢)

تحرير التجارة والانتاجية الكلية لعناصر الانتاج

الصناعـــة	متوسط الإنتاجية الكلية قبل التحرير (١)		متوسط الإنتاجية الكلية بعد التحرير (٢)		مكاسب الإنتاجية (٢)-(١)	
	$\mu=1$	$\mu\geq1$	$\mu=1$	$\mu\geq1$	$\mu=1$	$\mu\geq1$
المقالع والتعدين	٠,٠٠٩٢-	٠,٠٦٥٣	٠,٠٥٨١	٠,٠٦٩٩	٠,٠٦٧٤	٠,٠٠٤٦
المواد الغذائية	٠,٠١٠٩-	٠,٠٤١١	٠,٠٥٩٩	٠,٠٩١٠	٠,٠٧٠٨	٠,٠٤٩٩
المشروبات	٠,١٣٣٩	٠,٢٧٥٥	٠,٠٥٨٠-	٠,٠٠٣٦-	٠,١٩١٩-	٠,٢٧٩١-
التبغ والسجاير	٠,١٦١٧	٠,١٤١٩	٠,١٨٧٥-	٠,٠٥٥٣-	٠,٣٤٩٢-	٠,١٩٧٢-
الغزل والنسيج	٠,٠٧٣٩	٠,١٠٤٠	٠,٠٢٦٢-	٠,١١٧٣	٠,١٠٠١-	٠,٠١٣٢
الملبوسات الجاهزة	٠,٠٩٤٥-	٠,٠٣٣٥	٠,٠٩٦٥-	٠,٠٣٣٥	٠,٠٨٩٢-	٠,٠١٥٩
الدباغة والجلود	٠,٠٠٨٣-	٠,٠١٤٢	٠,٠٨١٥*	٠,١٧٧٣*	٠,٠١٩٠*	٠,٠٨٦٣*
الاحذية **	٠,٠٠٣٢	٠,٠٠٣٢	٠,٠٠٣٢	٠,٠٠٣٢	٠,٠١٧٧	٠,٠١٧٧
منتجات الاخشاب والاثاث	٠,٠٢٧٢-	٠,٠٢٢٤-	٠,٠٣٢٠	٠,٠٥٤٦	٠,٠٥٩٢	٠,٠٧٧١
الورق ومنتجاته	٠,٠٠٧٨-	٠,٠١٢٠	٠,٠٥٩٧	٠,٠٥٥١	٠,٠٦٧٥	٠,٠٤٣١
الطباعة والنشر	٠,٠٢٧٥	٠,٠٣٨٥	٠,٠٠٦٨-	٠,٠١٥٤	٠,٠٣٤٣-	٠,٠٢٣٢-
الصناعات الكيماوية	٠,٠٨٨١	٠,٠٩٧٨	٠,٠٩٠-	٠,٠٦٢٧-	٠,١٧٨١-	٠,١٦٠٦-
تكرير البترول	٠,٢٠٦٣	٠,١٩٦٩	٠,٠٠٤٨-	٠,٠٠٤٨-*	٠,٢٠١٦-*	٠,٢١١٠-*
منتجات المطاط	٠,١٥٣٦-	٠,١٤١٢-	٠,١٣٦٨	٠,٠٨٧٨	٠,٢٩٠٤	٠,٢٢٩٠
منتجات البلاستيك	٠,٠٤٣٣-	٠,٠٣٨٩-	٠,٠٥٢٠	٠,٠٦٥٦	٠,٠٩٥٣	٠,١٠٤٥
المنتجات غير المعدنية	٠,٠٠٣١-	٠,١١٣٧	٠,١٥٦٧*	٠,١٥٦٧*	٠,١٥٩٨*	٠,٠٤٣٠*
المنتجات المعدنية الاساسية	٠,٠٥٧٧	٠,٠٤٥٤	٠,٠٧٧٣-	٠,٠٩٣٥	٠,١٣٥٠-	٠,٠٤٨٢
المنتجات غير الكهربائية	٠,٠٢٨٢-	٠,٠١٥٧-	٠,٠٥٢٠	٠,٠٦٠٥	٠,٠٨٠٢	٠,٠٧٦١
المنتجات الكهربائية	٠,٠٨٠٦	٠,١٢١٦	٠,٠٠٧٨	٠,٠٣٩٢	٠,٠٧٢٩-	٠,٠٨٢٤-
معدات النقل	٠,١١٩٨-	٠,٠٣٣٨	٠,٢٨٢٤	٠,٢٤٦٨	٠,٤٠٢٢	٠,٢١٣٠
انتاج الطاقة الكهربائية	٠,٠٦٢٥	٠,٣٠٥٢	٠,٠٧٦٠*	٠,١٣٨٥*	٠,٠١٣٥*	٠,١٦٦٧-*
خدمات صناعية	٠,٠٩٦٥	٠,٠٦٤٨	٠,٠٣٦٠-	٠,٠٠٧٨	٠,١٣٢٥-	٠,٠٥٧١-
اجمالي قطاع الصناعة	**٠,٠٢٣٧**	**٠,١٩٤٨**	**٠,٠٢٣١**	**٠,٠١٤٦**	**٠,٠٠٠٦-**	**٠,١٨٠٢-**

* متوسط الانتاجية الكلية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤).

** تم افتراض حالة المنافسة التامة قبل وبعد التحرير وذلك لان القيمة المقدرة للقوى الاحتكارية تقل عن واحد.

Text Stamp

(٤-٨) الاثار التوزيعية لسياسة تحرير التجارة:

تم الاشارة في السابق الى ان الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج عبارة عن مؤشر لمقدار الانتقال في دالة الانتاج ومستوى الكفاءة الفنية للصناعة، وفي حالة تعدد المنتجين وبإفتراض تماثل تكنولوجيا الانتاج ما بين مجموعة المنتجين في الصناعة، فإن دالة الانتاج هنا تعبر عن مجموع المنتجين في الصناعة الواحدة، وبالتالي فإن أي انتقال في الدالة سيكون عبارة عن حصيلة اثر دخول او خروج منتجين من او الى الصناعة بالاضافة الى مدى تحسن مستويات الكفاءة الاقتصادية، وعليه، فإن الزيادة في قيمة مؤشر الانتاجية الكلية للعوامل تشير الى حصول جذب للمصادر الى هذا القطاع على شكل منتجين جدد علاوة على تحسن كفاءة استخدام العمل ورأس المال في هذا القطاع والعكس صحيح. ولما كانت التجارة الخارجية يترتب عليها التأثير على شروط المنافسة واعادة تخصيص الموارد، فيعتقد من الناحية النظرية ان اعادة التخصيص ستكون لصالح القطاعات التي تحقق نمو في الانتاجية الكلية، وبالتالي فإن عملية اعادة التخصيص سوف تؤدي الى تقارب في معدلات الانتاجية الكلية ما بين القطاعات المختلفة على المدى الطويل.

ويتضح من الجدول رقم (٤-٣) بأن تباين الانتاجية الكلية للعوامل خلال فترة الدراسة كان مستقراً الى حد ما لغاية عام ١٩٨٧ حيث قفز معامل التباين خلال عام ١٩٨٨ مما يشير الى حصول اعادة تخصيص للموارد خلال هذا العام نتيجة للازمة الاقتصادية التي مر بها الاردن خلال ذلك العام والتي ادت الى تخفيض سعر صرف الدينار، وقد استقرت اثار اعادة التخصيص خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١، وقفزت مرة اخرى خلال الاعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . حيث تتزامن هذه الفترة مع بدء العمل بالتصحيح الاقتصادي بعد ان توقف عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

Text Stamp

جدول رقم (٤-٣)

الاثار التوزيعية لسياسة تحرير التجارة

السنة	تباين الانتاجية الكلية بافتراض $(\mu = 1)$	تباين الانتاجية الكلية بافتراض $(\mu \rangle 1)$
١٩٨٠	٠,١١	٠,١٠
١٩٨١	٠,١٠	٠,٠٣
١٩٨٢	٠,٠٦	٠,٠٦
١٩٨٣	٠,٠٥	٠,٠٤
١٩٨٤	٠,٠٩	٠,٠٦
١٩٨٥	٠,٠٨	٠,٠٤
١٩٨٦	٠,١٤	٠,٠٩
١٩٨٧	٠,١٤	٠,١١
١٩٨٨	٠,٢٤	٠,٠٣
١٩٨٩	٠,٣٢	٠,١٨
١٩٩٠	٠,١٠	٠,٠٧
١٩٩١	٠,١٢	٠,٠٢
١٩٩٢	٠,١٣	٠,٢١
١٩٩٣	٠,١٣	٠,٢٠
١٩٩٤	٠,٢١	٠,١١

كما يلاحظ انخفاض قيمة تباين الانتاجية الكلية بين القطاعات المختلفة في عام ١٩٩٤ المحسوب بأخذ السلوك الاحتكاري بالاعتبار. وبشكل عام فإنه يلاحظ وجود آثار تخصيصية واضحة لا سيما منذ عام ١٩٩٢، ولغاية عام ١٩٩٤ الا ان هذه الآثار لم تأخذ مفعولها بالمقاربة ما بين معدلات الانتاجية الكلية ما بين فروع القطاع الصناعي المختلفة.

Text Stamp

(٤-٩) المنافسة ومكاسب الانتاجية الكلية

لقد بينت الدراسة بأن اثر التجارة الخارجية على الانتاجية الكلية للعناصر يتوقف على اثرها على سلوك المنافسة. وان هذا الاثر لم يكن دائماً بالاتجاه المتوقع، اي تخفيض السلوك الاحتكاري. وفي الجزء السابق من هذا الفصل تبين بأن مكاسب الانتاجية جاءت متباينة في النشاطات الصناعية المختلفة وسلبية في مجمل القطاع الصناعي، وذلك على الرغم من كونها موجبة في اغلبية فروع القطاع الصناعي.

ويقدم هذا الجزء من الدراسة محاولة للربط ما بين السلوك الاحتكاري ومكاسب الانتاجية، وفي هذا الاطار فقد اشارت الادبيات الاقتصادية الى العديد من المتغيرات ذات الصلة المباشرة بمعيار الانتاجية الكلية للعناصر وتشمل هذه المتغيرات مدى توجه الصناعة نحو التصدير والبيع في الاسواق الدولية ومساهمة الحكومة في النشاط الصناعي والسلوك الاحتكاري للصناعة، اضافة الى عوامل اخرى مثل نسبة اختراق الواردات للسوق المحلية ومؤشرات مهارة العمل المستخدم في الانتاج وغيرها (٨). ونتيجة لمحدودية توفر البيانات حول جميع هذه المتغيرات والمؤشرات في القطاع الصناعي الاردني بنشاطاته المختلفة، فقد تم تجاهل بعضها، حيث تم تقدير علاقة مكاسب الانتاجية الكلية TFPg المشتقة سابقاً بافتراض حالة المنافسة غير التامة، بمؤشر السلوك الاحتكاري للنشاط الصناعي MP و نسبة مساهمة الحكومة في اجمالي رأس مال الصناعة و ESH نسبة المبيعات المصدرة من اجمالي المبيعات GSH جدول (٤-٤). وفيما يلي نتائج تقدير هذه العلاقة:

$$TFPg = -.003 \; - .012MP + 0.205\,GSH + 0.165\,ESH$$
$$(-.05) \quad (-1.96) \quad (1.18) \quad (1.20)$$

$$R^2 \quad 30.1 \, , \, DW = 1.74$$

Text Stamp

وتأتي هذه النتائج لتؤكد بأن نشاط السلوك الاحتكاري للصناعة، وعلى الرغم من سياسة التحرير التجارية، لا زال يشكل عقبة اساسية امام تحسن معدلات نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج التي يفترض ان تتحقق نتيجة تحرير التجارة الخارجية. وقد جاء اثر مساهمة الحكومة ايجابياً في تحسين مستوى الكفاءة الفنية، الا ان هذا الاثر لم يتمتع بمعنوية احصائية مقبولة، ويعود ذلك الى مساهمة الحكومة في القطاعات المصدرة حيث يمكن ان يكون اثر هذه المساهمة سلبياً على الانتاجية اذا ما تم استثناء هذه القطاعات من التحليل، اما بخصوص اثر الصادرات والذي اتسم بالحياد كما هو واضح اعلاه. فإن ذلك يمكن تفسيره بارتباط جانب كبير من الصادرات باتفاقيات للتبادل التجاري وليس بشروط المنافسة الحرة في الاسواق الدولية.

جدول رقم (٤-٤)

مساهمة الصادرات في المبيعات ومساهمة الحكومة في راس مال النشاطات الصناعية المختلفة خلال عام ١٩٩٤

(الف دينار)

نوع الصناعة	المبيعات المحلية	المبيعات المصدرة	راس المال المدفوع	حصة الحكومة في راس المال المدفوع	نسبة المبيعات المصدرة من اجمالي المبيعات (٪)	نسبة مساهمة الحكومة في راس المال (٪)
المقالع والتعدين	٤٧٦١٣	١٩٩٧١٣	١٣٧٨٣١	٧٤٧٠٢	٨٠,٧	٥٤,٢
المواد الغذائية	٢٧٠٨٩٢	٤٩١١٩	١٢١٦٢٥	٣٠٣٨٠	١٥,٣	٢٥,٠
المشروبات	٧٣٤٦٦	٣٥٥٤	٣١٨٢٥	٠	٤,٦	٠
التبغ والسجاير	١٠٦٢٠٥	٧٧٥	١١٦٣٥	٠	٠,٧	٠
الغزل والنسيج	٣٤٦٧٧	١٣٠٥٦	٣١٧٤٩	١٤٦٠	٢٧,٤	٤,٦
الملبوسات الجاهزة	٢٦٥٦١	٧٦٥٤	٢٣٨٨٠	٠	٢٢,٤	٠
الدباغة والجلود	٦٦٢٧	٤٦٧٠	١٧٥٩	١٥٠	٤١,٣	٨,٥
الاحذية	١٠٣٦٥	١٧٤	١٤٣٠	٠	١,٧	٠
منتجات الاخشاب والاثاث	٦٠٦٣٧	٦٠٤	١٧٢٤٢	٠	١,٠	٠
الورق ومنتجاته	٦٩٦١٦	٨٤٣٨	٢٤٥٧٤	٨١٠	١٠,٨	٣,٣
الطباعة والنشر	٢٤١٤٠	١٤٤٧	١٢٩٠٢	١٩٧٩	٥,٧	١٥,٣
الصناعات الكيماوية	٨٧١٧١	١٠٢٨٩٦	١٠٩٣٩٧	٦٠٠	٥٤,١	٠,٥
تكرير البترول	٣٧١١٨٥	٠	٣٢٠٠٠	١٩٢٠	٠	٠
منتجات المطاط	١٦٧١	٤٨	٢١١٧	٠	٢,٨	٠
منتجات البلاستيك	٦٢٠٣٩	٩٩٠٥	٣٦٦٩٦	٠	١٣,٨	٠
المنتجات غير المعدنية	٢٠٠٥١٨	٣١٠٢١	١٠٣٦٦٩	٣٤٧١٨	١٣,٤	٣٣,٥
المنتجات المعدنية الاساسية	٩٨٤٥٥	٣٥٩٥	٤٧٣٩٣	٠	٣,٥	٠
المنتجات غير الكهربائية	١٠٨٣٤٥	٩٤٨٩	٣٩٩٩٠	٠	٨,١	٠
المنتجات الكهربائية	٣٣٧٨٤	٥٥٤١	٥٣٥٤٩	٠	١٤,١	٠
معدات النقل	٥٢٦٣	٣٩٨٤٢	١٣٠٣٤	٠	٨٨,٣	٠
انتاج الطاقة الكهربائية	١٢٤٠٤٦	٠	٩٨٧٣٤	٧٨٢٠٣	٠	٧٩,٢
خدمات صناعية	٩٢	٢	١٥١٤٧	٠	٢,١	٠
اجمالي قطاع الصناعة .	١٩١٢٠٠٦	٥٧٠٩٨٩	٩٧٦٦٣٤	٢٢٤٩٢١	٢٣,٠	٢٣,٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة ، التعداد الصناعي ١٩٩٤.

Text Stamp

(٤-١٠) توزيع مكاسب سياسة تحرير التجارة بين العمل ورأس المال

لقد جاءت نتائج توزيع مكاسب التجارة الدولية موافقة لتوقعات النظرية الاقتصادية والمتمثلة بنموذج هكشر-اولين. والذي يتوقع لعامل الانتاج الاكثر وفرة في الاقتصاد الاستفادة من تحرير التجارة على حساب العامل الاقل وفرة، علاوة على التخصص في ا لانتاج في المجالات التي تتوافر لها الميزة النسبية. وبشكل مبسط، يلاحظ ان متوسط معدل نمو استخدام العمل في الانتاج اثناء فترة تحرير التجارة قد بلغ ١٠،٨٪ سنوياً مقابل ٧،٨٪ سنوياً في فترة ما قبل البدء بتنفيذ سياسة تحرير التجارة، في حين تراجع معدل نمو استخدام رأس المال من نحو ١٨،٣٪ سنوياً الى ٩،٦٪ سنوياً في فترة التحرير، جدول رقم (٢-١). ومن هذه المقارنة يستنتج بأن هناك مكاسب ايجابية لصالح العمل.

ومن الجدير بالذكر هنا ان سياسة تحرير التجارة قد رافقها تعويم اسعار الفائدة واتباع سياسة نقدية انكماشية. مما ادى الى رفع اسعار الفوائد في السوق وبالتالي رفع تكلفة رأس المال. الامر الذي من شأنه تعزيز توجه القطاع الصناعي نحو الاعتماد المتزايد على العمل والتقليل ما امكن من الاعتماد على رأس المال، ولما كان جانب كبير من راس المال المستخدم في الصناعة عبارة عن الات ومعدات يتم استيرادها من الخارج. فان ذلك يشير الى الدور الايجابي لهذه السياسة في الحد من العجز التجاري علاوة على الحد من مشكلة البطالة.

Text Stamp

(٤-١١) خلاصة الفصل

استعرض هذا الفصل مقاييس الانتاجية التقليدية، ومفهوم الانتاجية الكلية للعناصر ومقاييسه التقليدية والمعدلة لتأخذ بالاعتبار شروط المنافسة ووفورات الحجم، كما تم القاء الضوء على بعض جوانب الضعف في مقاييس الانتاجية التقليدية التي تبرز بسبب المنافسة غير التامة وعدم ثبات وفورات الحجم اضافة الى عوامل مثل الدورة الاقتصادية وفائض التشغيل والعمالة المكتنزة، وسبل معالجة هذه الجوانب. وقد تم احتساب معدلات نمو الانتاجية الكلية للعناصر في القطاع الصناعي الاردني بأفتراض حالة المنافسة التامة وثبات وفورات الحجم تارة وبافتراض عدم وجود المنافسة التامة تارة اخرى، ومقارنة معدلات نمو الانتاجية الكلية للعناصر في فترة تحرير التجارة مع الفترة السابقة التي تميزت بارتفاع مستويات الحواجز امام الواردات، حيث تبين من هذه المقارنة بأن عدداً لا بأس به من النشاطات الصناعية قد حققت معدلات نمو في انتاجيتها الكلية فاقت المعدلات التي سادت في الفترة السابقة، الا ان تراجع معدل النمو في الانتاجية الكلية في عدد محدود من الصناعات في فترة تحرير التجارة قد طغى على مكاسب الانتاجية المتحققة في القطاعات الاخرى الامر الذي ادى الى ظهور معدل نمو الانتاجية في اجمالي القطاع الصناعي خلال فترة تحرير التجارة اقل منه في فترة ما قبل التحرير.

وقد تبين في هذا الفصل بأن التباين في معدلات النمو في الانتاجية الكلية للعناصر قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام ١٩٨٨ مما يستدل منه على حركة اعادة تخصيص العناصر على مستوى القطاع الصناعي، الامر الذي استمر الى نهاية فترة الدراسة، ويفترض بأن القطاعات التي حققت اعلى مكاسب في انتاجيتها الكلية قد شكلت مصادر جذب لعناصر الانتاج، وان القطاعات ضعيفة

Text Stamp

الاداء قد شكلت مصادر الطرد لهذه العناصر. وبشكل عام لوحظ بأن معدلات نمو العمالة قد فاقت مستواها في فترة ما قبل تحرير التجـارة وتراجـع معـدلات نمـو رأس المال مقارنة بالمعدلات السابقة.

Text Stamp

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

Text Stamp

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

(٥-١) النتائج

قدمت هذه الدراسة تحليلاً لاثر التجارة الخارجية للاردن على مستوى الانتاجية الكلية للعوامل في قطاع الصناعة وفروعه المختلفة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٩٤ وذلك من خلال التركيز على تحليل جانب العرض، وقد كان واضحا بأن القطاع الصناعي يمر بمرحلة من اعادة الهيكلة شملت تغيرات في البيئة التنافسية وتخصيص الموارد ونمط النمو والانتاجية وذلك على اثر اتجاه الاردن نحو تحرير تجارته الخارجية وتشجيع منافسة الواردات ودعم الصادرات. وفيما يلي استعراض لابرز نتائج الدراسة:

(٥-١-١) على صعيد المنافسة

اظهرت النتائج بأن هيكل القطاع الصناعي بفروعه المختلفة لا زال يتميز بضعف المنافسة الداخلية ما بين المنتجين المحليين، حيث يتسم هيكل القطاع الصناعي بارتفاع واضح لنسب التركز الصناعي مما يدل على انخفاض عدد المؤسسات المنتجة وتباين احجامها بدرجات مختلفة في النشاطات الصناعية المختلفة. وذلك على الرغم من التحسن الطفيف في مستوى المنافسة ما بين المنتجين المحليين خلال مرحلة تحرير التجارة التي سادت منذ عام ١٩٨٩.

اما على صعيد سلوك المؤسسات التنافسي، فقد تبين ان سياسة تحرير الواردات قد ادت بشكل عام الى تعزيز السلوك التنافسي للمؤسسات في مجمل قطاع الصناعة، على الرغم من أن المنافسة ما بين المنتجين المحليين لم تشهد تحسناً بارزاً، مما يشير الى تحسن تخصيص الموارد ما بين قطاع الصناعة وبقية القطاعات في الاقتصاد الوطني بمستوى افضل مما كان في السابق.

Text Stamp

وعلى مستوى النشاطات الصناعية المختلفة. فقد ظهر بأن اثر تحرير التجارة لم يكن ايجابيا في تعزيز السلوك التنافسي في جميع النشاطات الصناعية، الامر الذي يشير الى وجود عوائق امام منافسة الواردات عدا عن معدلات التعرفة الجمركية التي تم تخفيضها وابرز هذه العوائق تتمثل بوجود احتكارات على صعيد تجارة الواردات مما ادى الى التقليل من اثر التخفيضات الجمركية على اسعار الواردات المنافسة للانتاج المحلي في السوق من جهة، يضاف الى ذلك ضعف وتأخر تحرير الواردات في بعض الصناعات التي اعتبرت كمالية كصناعة المشروبات والتبغ، الامر الذي ادى الى استمرار هذه الصناعات بالعمل كمؤسسات احتكارية. وكذلك فقد تبين أن معظم الصناعات التي لم تشهد تغيرات هامة في سلوكها الاحتكاري. يمكن تصنيفها ضمن الصناعات غير المتاجرة او تلك التي تتمتع بارتفاع نسبة الصادرات من اجمالي المبيعات.

(٥-١-٢) على صعيد الانتاجية الكلية للعناصر:

ارتبطت تغيرات الانتاجية الكلية للعناصر والى حد كبير بالتغيرات التي احدثتها التجارة الخارجية في السلوك الاحتكاري، حيث تباينت مكاسب الانتاجية ما بين نشاط صناعي وآخر تبعاً للسلوك الاحتكاري الذي كان له الاثر الاكثر اهمية في تحديد هذه المكاسب، ففي صناعات المشروبات والتبغ والسجائر والصناعات غير المتاجرة الرئيسية، فقد تراجعت معدلات انتاجية العوامل الى مستويات ادنى من تلك التي حققتها في المرحلة السابقة لتحرير التجارة الخارجية، ومع ان معظم النشاطات الصناعية الاخرى قد حققت معدلات نمو في الانتاجية الكلية فاقت المعدلات السابقة لتحرير التجارة، الا ان انخفاض معدلات الانتاجية في النشاطات الصناعية المذكورة قد ادى الى تراجع مجمل معدل الانتاجية الكلية في اجمالي القطاع الصناعي. وبالتالي جاء مجمل مكاسب الانتاجية الكلية سالبا على عكس ما هو متوقع.

Text Stamp

(٥-١-٣) على صعيد حركة تخصيص الموارد

يلاحظ على هذا الصعيد بان القطاع الصناعي ولغاية عام ١٩٨٧ قد تميز بنوع من الاستقرار في توزيع الموارد ما بين النشاطات الصناعية المختلفة. حيث كانت معدلات نمو الإنتاجية الكلية متقاربة في النشاطات الصناعية المختلفة. ويلاحظ ذلك من خلال انخفاض قيمة معامل التباين للانتاجية الكلية، وضعف التذبذبات في هذا المعامل ما بين عام وآخر حتى عام ١٩٨٨ حيث شهدت الموارد في هذا القطاع حركة قوية من إعادة التخصيص تزامنت مع تخفيض سعر صرف الدينار. وفي الفترة من عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩١، فقد شهدت معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعناصر في القطاع الصناعي مستوى مرتفع من التباين لم تشهده من قبل وفي عام ١٩٩٢ ارتفع معامل التباين ما بين القطاعات المختلفة الى مستوى اعلى من السابق. وهذا التباين من الناحية النظرية يفترض ان يعكس عملية انتقال عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل وراس المال من النشاطات الصناعية الأقل إنتاجية ليتم توظيفه في النشاطات الأكثر إنتاجية. وعليه فإن ارتفاع قيم معامل التباين المذكورة خلال فترة طويلة نسبياً. يشير الى تدني حركة انتقال العمل وراس المال ما بين النشاطات الصناعية المختلفة من جهة ووجود عوائق أمام خروج المؤسسات المتدنية الإنتاجية وعوائق أمام دخول مؤسسات جديدة الى النشاطات الصناعية الأكثر إنتاجية.

كما يذكر في هذا المجال، بان أغلبية النشاطات الصناعية قد زادت من إحلالها للعمل بدلا من راس المال مما يشير الى ان سياسة تحرير التجارة قد أدت الى مكاسب على صعيد توظيف العمالة الفائضة في السوق المحلية بمعدلات فاقت المعدلات السابقة، في حين ا ن معدلات نمو راس المال في مرحلة ما بعد التحرير جاءت اقل من المعدلات في الفترة السابقة.

Text Stamp

(٥-٢) التوصيـــــات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة والـتي تم اسـتعراض ابرزهـا فيمـا سـبق، يمكن ان نستوحي فيما يلي بعض التوصيات البـارزة. والـتي يعتقـد بـأن مـن شـأنها ان تسهم ايجابياً في دعم نمـو وتوسـع القطـاع الصنـاعي. في ضـوء البيئـة التنافسـية للقطـاع الصناعي.

(٥-٢-١) الحاجة الى سياسة صناعية وتجارية متكاملة :

وهنا لا بد من التأكيد على ان تشمل مرتكـزات هـذه السياسـة العمـل علـى محاربـة السلوك الاحتكاري من خلال تشجيع المنافسة ما بـين المنتجـين المحليـين في الصناعـات غير المتاجرة او مـن خـلال تخفيـض معـدلات التعرفـة الجمركيـة في الصناعـات المنافسـة للواردات، على ان يتم التركيز على الحد مـن السـلوك الاحتكـاري في اكـثر الصناعـات ممارسة لهذا السلوك ثم الانتقال الى النشاطات الصناعية الاخرى. لان تحرير التجارة قـد لا يؤدي الى تحسين تخصيص الموارد طالما استمرت بعـض الصناعـات بـالتمتع بمعـدلات حماية جمركية عاليه وقيـود اخـرى امـام دخـول المنتجـين الجـدد الى هـذه الصناعـات، وبالتالي سيؤدي ذلك الى آثار سلبية تتمثل في اعاقة نمو مجمل القطاع الصناعي على المـدى الطويل.

(٥-٢-٢) العمل على ازالة التشوهات السوقية:

لا بد ان يكون من اهداف السياسة الاقتصادية على هـذا الصعيـد تجـاوز المرحلـة الانتقالية لتحرير التجارة، الامر الذي يعتمد على مدى مقـدرة الاقتصـاد علـى الاسـتجابة لدوافع اعادة تخصيص الموارد بأقصر فترة ممكنـة. ممـا يـبرر مـدى الحاجـة الى مواجهـة

Text Stamp

التشوهات السوقية الاخرى والعوائق المؤسسية التي تحد من حرية انتقال العمل ورأس المال داخل الاقتصاد وتحد من خيارات الاستثمار في النشاطات الصناعية المختلفة.

ويشار هنا، بان الاحتكار على صعيد تجارة الواردات من التشوهات التي تخلفها عادة سياسة احلال الواردات. حيث يؤدي العمل بنظم تراخيص الاستيراد لفترة طويلة الى تركز هذه التراخيص في يد عدد محدود من المستوردين والوكلاء المحليين، وبعد تخفيض معدلات الحماية الجمركية والتحرر التجاري. فإن المستوردين قد يستمرون بالبيع في الاسواق المحلية بنفس مستوى الاسعار السابقة. وفي هذه الدراسة، لوحظ في عدد من الصناعات المنافسة للواردات انها لم تشهد تراجعاً يذكر في سلوكها الاحتكاري، مما يستدل منه على ان اسعار الواردات في السوق المحلية لم تنخفض بالقدر الذي يتواءم مع تخفيض التعرفات الجمركية والحاجة الى الغاء العمل بنظم تراخيص الاستثمار.

(٥-٢-٣) تسهيل دخول المنتجين الى الصناعات المختلفة وخروج المنتجين من الصناعات التي يثبت عدم جدواها

ويتطلب ذلك تسهيل اجراءات الافلاس ومنع تقديم اية اشكال من الدعم الى المؤسسات التي لم تتمكن من مواءمة انشطتها مع شروط المنافسة الجديدة ويثبت تعثرها خلال فترة من الوقت،وهذا ينطبق على جميع المؤسسات الصناعية العامة او الخاصة، علاوة على الغاء القيود المؤسسية والعوائق التي تحد من نشوء استثمارات جديدة في النشاطات الصناعية المختلفة وتسهيل امكانية الدمج ما بين المؤسسات الصناعية المختلفة العاملة في نفس النشاط الصناعي باستثناء صناعات الانتاج المحلي غير المتاجرة، وتشجيع البنوك والمؤسسات المالية على الاستثمار في شراء اسهم الصناعات التي تحقق معدلات نمو ايجابية للانتاجية الكلية للعناصر، بهدف توفير التمويل لنشاطات هذه الصناعات.

Text Stamp

(٥-٢-٤) تشجيع تنافسية المنتج المحلي الداخلية والخارجية وتوفير المنافسة العادلة

وتأتي هذه الاجراءات في سياق السياسة الصناعية والتجارية المطلوبة، حيث لا ينبغي ان ينظر الى منافسة الواردات كعامل ايجابي دائماً في احداث التنمية الصناعية، والمقصود هنا التأكيد على ضرورة وضع الانظمة لمكافحة الاغراق وتوفير التمويل للصناعة المحلية الناجحة،ودعم تنافسية الصادرات الصناعية من خلال تمويل الصادرات قبل وبعد الشحن بتكلفة مساوية لتكلفة التمويل للصادرات في الاسواق الدولية، وتوفير البنية التحتية للصناعة وتحسين كفاءة الموارد البشرية وتشجيع تجديد رصيد رأس المال وادخال التقنيات الحديثة في الانتاج ونبذ التقنيات القديمة. وهناك العديد من الاجراءات المعروفة والتي عادة ما يوصى بها على هذا الصعيد.

(٥-٢-٥) تشجيع الدخول في اتفاقيات تحرير التبادل التجاري

لقد اظهرت نتائج هذه الدراسة مقدرة الصناعة المحلية على الاستفادة من منافسة الواردات في تعزيز النمو والانتاجية، لا سيما اذا ما تم معالجة التشوهات السوقية المختلفة وتسهيل اجراءات الدخول والخروج في الصناعات المختلفة. وبالتالي فإنه يكون من المفيد الدخول في اتفاقيات لتحرير التبادل التجاري تتيح للصادرات الاردنية الصناعية الدخول الى اسواق جديدة بشروط تنافسية. وتحسين تنافسية الانتاج المحلي امام الواردات، وربما يكون من المفيد اكثر لو تم عقد مثل هذه الاتفاقيات على صعيد اقليمي مما يسهل على الصادرات الاردنية من شروط المنافسة في مثل هذه الاسواق لا سيما وان جانباً كبيراً من الصادرات الاردنية لا تزال متركزة في اسواق اقليمية محدودة. في حين ان اسواق الدول المتقدمة تشهد مستويات اعلى من المنافسة مما يحد من فرص الصادرات الاردنية في تلك الاسواق.

Text Stamp

قائمة المصادر والمراجع

Text Stamp

قائمة المصادر والمراجـــــع باللغة العربية:

- البـدري، صبـــاح، ١٩٩٥. الإنتاجيـــة في الصناعـــة الأردنيـــة"، مؤتـــة للبحـــوث والدراسات، مجلد ٦. عدد ٦ . ص ٣٥-٥٠.

- عوض، طالب، ١٩٩٥، التجارة الدوليـة نظريـات وسياسـات، دائـرة المطبوعـات والنشر، عمان.

- غوبتا والنشاشيبي، ١٩٩٢. الأبعاد المالية للتصحيح. التمويل والتنمية، مجلد ٢٩، عدد ٣، ص ٣٦-٣٩.

- فريشتاك، كلوديو،١٩٨٩. المنافسة كاداة للسياسة الصناعيـة في اقـل البلـدان نمـواً، التمويل والتنمية ، مجلد ٢٦، عدد ٣. ص ٢٧-٢٩.

- كروجمـان، بـول، ١٩٩٤. الحمايـة في الـدول الناميـة. في. سياســات الاقتصــاد المفتوح، تحرير روديجر دورنبوش، مركز ا لاهـرام للنشـر والترجمـة، القـاهرة، ص ١٥١-١٧٤.

- ميكائيل وتشوكسي، ١٩٨٩، تصميـم تحريـر التجـارة، التمويـل والتنميـة ، مجلـد ٢٦، عدد ١، ص ٢-٥.

- نصر، محمد، ١٩٩٠. مسـتويات الـتركيز في الصناعـات الأردنيـة، مجلـة أبحـاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. مجلد ٦ . عدد ٤٤، ص ٧٣ -٩٦.

Text Stamp

قائمة المصادر والمراجع باللغة الاجنبية:

- Akram J. Karmoul, 1980, Competitiveness of Jordan's Manufacturing Industry, Arab Consult Center.

- Bani-HANI and Shamia, 1989, The Jordanian Industrial Sector: Output and Productivity (1967 - 1986) An Econometric analysis, Abhath Al-Yarmouk, Hum. and Soc. Sci., Vol 5, No2, 1989 , PP(52-78).

- Edwards, Sebastian, 1993, Openness, Trade Liberalization, and Growth in Developing Countries, Journal of Economic Literature, VOL.XXXI, September 1993: 1358-1393.

- Hall, Robert E., 1988, The Relation between Price and Marginal cost in U.S Industry, Journal of Political Economy, Vol. 96, No.5 : 921-947.

- Harrison, Ann E., 1990 Productivity, Imperfect competition, and Trade Liberalization in Cote d'Ivoire, World Bank WPS 451.

- Krueger and Tuncer, 1982, Growth of Factor Productivity in Turkish manufacturing Industries, Journal of Development Economics, 11 (1982): 307 - 325.

- Muhtaseb, B., 1995, International Competitiveness of Jordan's Manufacturing Industry, Ph.D. desertation, University of Strathclyde.

- Nikell, Stephen, 1996, Competition and Corporate Performance, Journal of Political Economy, V.104, N4 : 724-746.

Text Stamp

- Nishmizu, Mieko and Hilton, Charles, 1986, The Sources of Japanese Economic Growth: 1955-71, The Review of Economics and Statistics, Vol. 60, No.4 :.351-359.

- Roeqer W., 1995, Can Imperfect Competition Explain the Difference Between primal and Dual Productivity Measurers? Estimates for U.S. Manufacturing", Journal of Political Economy, vol. 103, No.2 : 316-330.

- Scherer, F.M., 1983, Industrial markit structure and Performance, 2 ND, Edition, Houghton Mifflin Company. Boston. 1983, PP.1-5.

- Tybout James R., 1992, Linking Trade and Productivity: New Research Directions, The World Bank Economic Review, Vol. 6 No. 2: 189-209.

- Word Bank (Middle East and North A frica dep), A, 1995, Investment Efficiency, Human Capital and Migration : Productivity Analysis of the Jordanian Economy , No. 14.

- Word Bank, B, 1988, Jordan Policies and Prospects for small and Medium Scale Manufacturing Industries, Report No. 6848-30.

Text Stamp

ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

Text Stamp

Abstract

Analysis of Total Factor Productivity in Jordanian Industrial Sector and the Effects of Foreign Trade on it

By : Ali M. Al-Nadi
Supervisor: Dr. Talib M. Awad

The main purpose of this study is to analyse the effect of Jordan's foreign trade liberalization on Total Factor Productivity (TFP) of the industrial sector on three digit level, according to the International Standard Industrial Classification (ISIC), and at the overall sectorial level.

Focusing on the supply side of the industry, this study gives an estimate of the competitive behavior as an indicator of the allocative efficiency. Changes in the competitive behavior, due to the liberalization of Jordan's foreign trade, which resulted in exposing domestic industries to a higher level of competition with imports since 1989, also has been estimated. The final part of the study focused on the effects of the changes in the competitive behavior on (TFP) in each industry as an indicator of its technical efficiency.

Based on this analysis, the effect of foreign trade liberalization on various industrial activities was evaluated. The evaluation depends on technical gains, which were realized in every activity, and on specifying the sectors which lost factors of production and the sectors which attracted these factors. Furthermore, the analysis of variance for TFP was utilized to follow-up on the movement of resource reallocation over time.

The results of the study reflect that the overall effect of foreign trade liberalization on the competitive behavior of Jordan's industrial sector is positive, the observed level of monopolistic behavior receded dramatically, even though the progress on this front was not noticeable in many industrial activities, which calls for more attention to be given to market distortions, the barriers to entry and exit, and to the internal

Text Stamp

mobility of resources which constituted a major hindrance of competition and resource allocation.

On the technical efficiency level, it was observed that the overall growth rate in TFP of the industrial sector as a whole has declined slightly, despite the improvement witnessed by most industrial activities in this regard. The reason for the declining standards of technical efficiency, in a limited number of industrial activities, can be attributed to the rising level of monopolistic behavior of these activities, despite the era of trade liberalization. The most important industries which did not reflect any decline in their monopolistic behavior are the tobacco and the beverage industries, which are the same industries for which import liberalization was delayed due to the nature of their products which were considered as luxuries, followed by industries the products of which are of domestic nature such as power generation and oil refining.

On the other hand, the study revealed that export-oriented industries have experienced a slight improvement in their competitive behavior and technical efficiency. Furthermore, it also revealed that trade liberalization have contributed to the rising capacity of the industrial sector to absorb more employees and lessen its dependence on capital accumulation.

٤٨١٢٢٠